

المقدمة العامة

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الهامة في تحقيق النمو الإقتصادي لارتباطه بالتكوين الرأسمالي وزيادة قدرات الإقتصاد في الإنتاج والتطوير والتجديد وما إلى ذلك من انعكاسات واضحة في تحقيق معدلات النمو الإقتصادي المستهدفة وزيادة فرص التوظيف ورفع مستوى المعيشة لذا تتنافس معظم البلدان على استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة نصيبها منه ويحقق التوافق مع الإمكانيات والأهداف الوطنية للبلدان المضيفة له.

و بالرغم من كل الأسباب التي أدت الى البحث عن الشريك الأجنبي إلا أن هناك جدل قائم بين مؤيد ومعارض للإستثمار الأجنبي مما ينجر عنه خصوصة المؤسسات العمومية.

فالجزائر كبلد نامي عرف عدة تقلبات و اضطرابات اقتصادية حادة ترجع إلى ظروف داخلية و خارجية أبرزها المديونية التي تعتبر من أهم مشاكل التبعية، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى البحث عن حلول قد تكون إيجابية و سلبية في نفس الوقت، و كانت أول مرحلة انتقالية من نظام مركزي الى اقتصاد السوق.

و تماشيا مع هذه التحولات الكبرى تبنت سياسة الإنفتاح نحو الخارج وتعديل قوانين سابقة تخص تشجيع الإستثمار أهمها المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الإستثمارات ووضع جملة الإجراءات التحفيزية و منح التسهيلات اللازمة لذلك بالرغم من التباطؤ الملاحظ.

وبناء على ذلك تتبلور إشكالية بحثنا في طرح السؤال التالي :

ما هي الآثار المترتبة على الإستثمار الاجنبي المباشر في الدول الجزائر؟

و يمكن معالجة هذه الإشكالية من خلال التساؤلات التالية:

1- هل الاستثمار بمثابة الحل الأمثل للتنمية ؟

المقدمة العامة

2- ما هي أهم الآثار المترتبة عنه ؟

3- ما مدى الإجراءات المطبقة في إطار تحفيزه من قبل الحكومة الجزائرية ؟

وللاجابة على التساؤلات السابقة يمكننا صياغة الفرضيات التالية :

- الاستثمار الأجنبي بديل تمويلي مهم بالنسبة للجزائر.

- يعمل الاستثمار الأجنبي على تحسين كفاءة الأداء و المردود الاقتصادي ، مع تطوير مناطق تجارية.

- الإستثمار الأجنبي يسمح بنقل التكنولوجيا و توطين الخبرة.

- ترقية الإستثمارات الأجنبية المباشرة مرهون بتوفير شروط معينة ..

أسباب اختيار الموضوع :

➤ الإنتشار الكبير لظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر تحوله كظاهرة اقتصادية جديدة بالدراسة.

➤ تزايد اهتمام العديد من البلدان بالإستثمار في الجزائر خاصة في شكل استثمار مباشر.

أهمية البحث :

- التعريف بالإستثمار وأهم عوامل الجذب لها.

- إبراز دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التقدم و الرقي الإقتصادي والإجتماعي للجزائر.

- إبراز أهم الآثار المترتبة على الإستثمارات الاجنبية المباشرة الايجابية والسلبية.

منهجية البحث :

اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي لتوضيح المفاهيم المتعلقة بالإستثمار الأجنبي

المباشر مع إبراز بعض النظريات و أهم روادها في فلسفة الإستثمار.

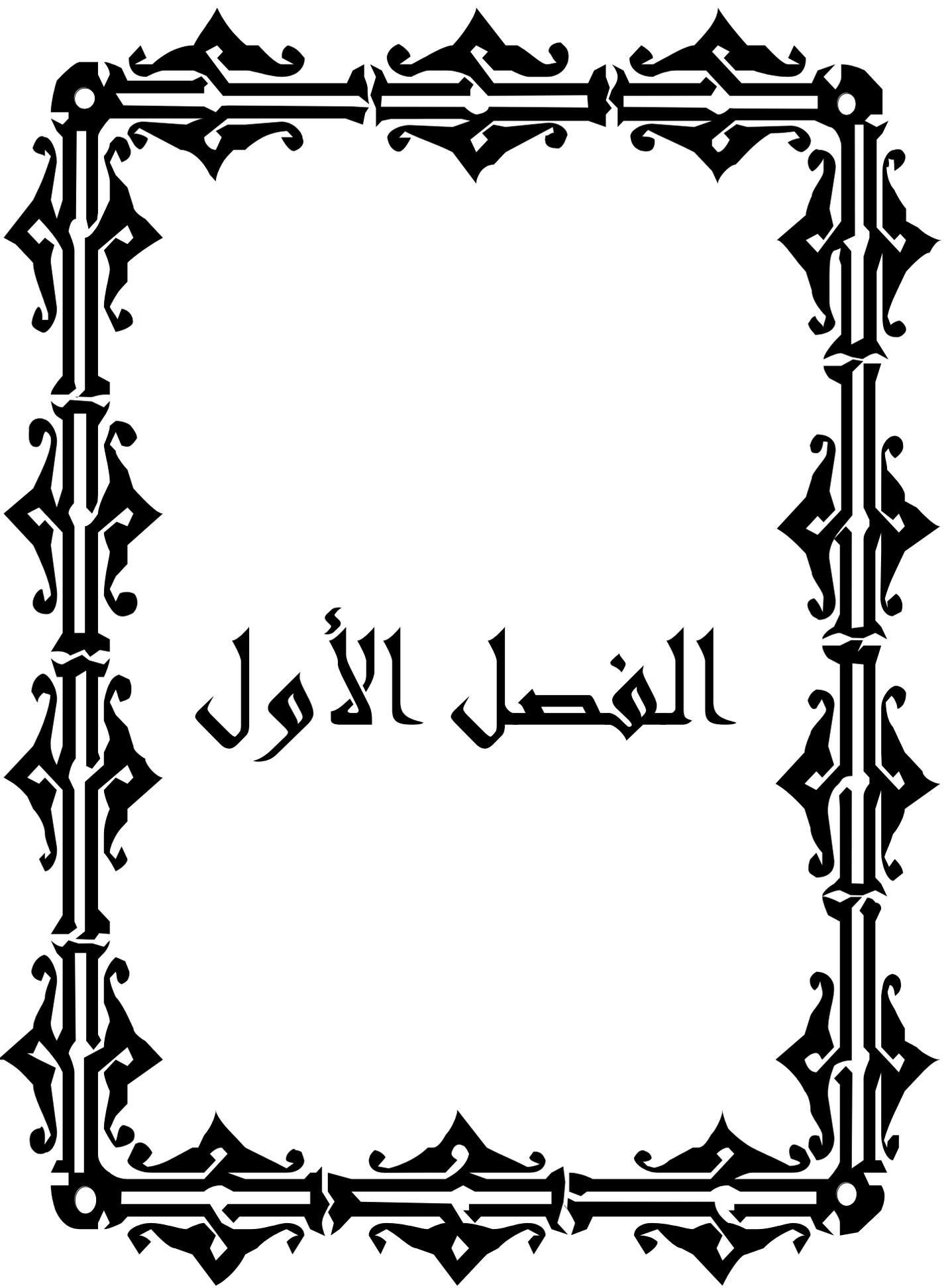
المقدمة العامة

كما اعتمدنا على المنهج التحليلي في ابراز آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة .

تقسيم البحث :

أما فيما يخص التقسيم المنهجي للبحث فهو على شكل ثلاث فصول : حيث يتناول الفصل الأول الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر .أما الفصل الثاني فيتضمن الإطار العام لتمويل البنى التحتية ، أما في ما يخص الفصل الثالث فيتضمن الإستثمار الأجنبي في الجزائر .

المقدمة العامة

A decorative border in a square shape, composed of repeating geometric and floral motifs in black and white. The border is made of four sides, each with a central horizontal or vertical line and ornate, symmetrical flourishes extending outwards.

الفصل الأول

A decorative border in a square shape, composed of repeating geometric and floral motifs in black and white. The border frames the central text.

الفصل الثاني



الفصل الثالث

A highly decorative, symmetrical border in a traditional Islamic geometric style. It features intricate interlocking lines and floral motifs, forming a square frame around the central text. The design is black on a white background.

قائمة المراجع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفصل الأول : الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد: يعتبر الإستثمار الأجنبي محور اهتمام الباحثين ورجال الأعمال في كل من الدول المتقدمة والدول النامية وذلك منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي لذا حاولنا في هذا الفصل إعطاء دراسة نظرية حول هذا النوع من التمويل الأجنبي وذلك من خلال ثلاث مباحث رئيسية فالمبحث الأول يتناول مفاهيم عامة حول الإستثمار الأجنبي المباشر، المبحث الثاني التطور التاريخي والتوزيع الجغرافي والقطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر و المبحث الثالث النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الإستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، و هو بمثابة ظاهرة معقدة الجوانب بسبب الصعوبة التي واجهت الإقتصاديين و المفكرين و المدارس الإقتصادية في تحديد أبعاده الخاصة و أهدافه المختلفة ولكي نتعرف على أهم هذه التسميات والتعاريف علينا أن نفهم أولاً معنى الإستثمار ثم معنى الإستثمار الأجنبي ونفرق بين الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر وبما أن دراستنا هي الإستثمار الأجنبي المباشر، فسنتناول مختلف تعاريفه ثم نبين خصائصه و أهدافه و في الأخير نتحدث عن أشكاله القديمة والحديثة .

المطلب الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة تعاريف للإستثمار الأجنبي المباشر ورغم تعددها إلا أنها تتفق على مفهوم واحد له ونذكر من بين هذه التعاريف الآتية:

1. تعريف O.C.D.E :

كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة فيما بينهم، أو كل مجموعة من المؤسسات التي تتمتع بالشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها، و هي عبارة عن مستثمر أجنبي إذا كانت لديه مؤسسة

للإستثمار الأجنبي و يعني أيضا فرع أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد آخر غير الذي يقيم به المستثمر الأجنبي.¹

2. تعريف FMI:

إن الهدف من الإستثمار الأجنبي المباشر هو حيازة الفوائد الدائمة في المؤسسات التي تقوم بنشاطها في الميدان الإقتصادي خارج الميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسييرها للمؤسسة.²

3. تعريف " فرنسوا كسني " François chesnais «:

يكون الإستثمار الأجنبي استثمارا مباشرا إذا كان المستثمر الأجنبي يملك 10 % فيها أكثر من الأسهم العادية في حقوق التصويت داخل المؤسسة وهذا المقياس تم اختياره لأنه يقدر على أن تلك المساهمة هي استثمارا طويل المدى يسمح لمالكه بممارسة تأثير على قرارات تسيير المؤسسة.³

4. تعريف:

ويتمثل في تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو اشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة ولاشك أن هذه هي الوسيلة التمويلية الوحيدة التي تسعى اليوم إلى اجتذابها كافة الدول النامية ويكفي للتحقق من ذلك أن نطلع على القوانين الخاصة التي أصدرتها معظم الدول النامية لتشجيع

¹ O.C.D.E : Définition de références « détail des investissements internationaux. paris 1983 P14

² Annuel de F. M. I 4 eme édition .1997. P 66

³ بيالة فريد ، الشركات المتعددة الجنسيات ، علاقات - آثار - مواقف ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص56-57.

الإستثمارات الأجنبية المباشرة والهيئات المتخصصة التي أقامتها تلك الدول بتهيئة المناخ المناسب والتغلب على المعوقات الإدارية والإجرائية التي قد تواجه المستثمر الأجنبي.¹

5. تعريف:

يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر ووفقا للمعايير التي وضعها صندوق النقد الدولي يكون الإستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة.⁽²⁾

6. تعريف:

يختلف الإستثمار الأجنبي المباشر عن الإستثمار الأجنبي الغير مباشر في الأوراق المالية أي أن الأول ينطوي على تمك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الإستثمارات في المشروع المعين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الإستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الإستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.³

¹ حامد عبد المجيد دراز ، السياسات المالية ، قصر الصفا، الإسكندرية، 2000، ص207.

² أميرة حسب الله محمد، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004-2005، ص15.

³ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وحدوى الإستثمارات الأجنبية ، مؤسسات الشباب، جامعة الاسكندرية، 2001، ص13.

المطلب الثاني : خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر

توجد عدة مميزات للإستثمار الأجنبي المباشر لا نجدها في الوسائل التمويلية الأخرى نذكر منها:

- ✓ لا يدعم مالياً فقط بل يمنح آلات وتكنولوجيا حديثة ومتطورة قد تنقص بالبلد المستقبل وهو بطبيعة استثمار منتج إذ لا يقدم المستثمر الأجنبي على الإستثمار إذا لم يكن أكيداً من ربحه .
- ✓ عندما يتم تحقيق روابط قائمة بين مؤسسة المستثمر أي الشركة الأم والفرع وهذا بغض النظر عن طبيعة اتخاذ القرار أكانت مركزية أو لا مركزية لذلك يكون الإستثمار الأجنبي المباشر أحد مظاهر العلاقات الاقتصادية التي تحققها الدولة مع باقي الدول الأخرى.
- وعلى أساس هذه المعلومة أو الميزة تعمل الدولة على تسجيل هذه النشاطات في ميزانية مدفوعاتها المتمثل في حساب رأس المال وبالأخص في حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل نظرا للميزة الزمنية للإستثمار المباشر (يتجاوز السنة).
- ✓ يساهم في إكمال الوسائل التمويلية المحلية عندما تتمكن هذه الأخيرة من مواجهة متطلبات المشاريع التنموية¹.
- ✓ يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية، من جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا للبلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأة، يتصف الإستثمار الأجنبي المباشر بالتغيير حيث يتميز بحركاته سعياً وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل للاماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد تسهيلات والإعفاءات والسد العاملة الرخيصة.
- ✓ الإستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة يعمل على استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله

¹ ماريا سارزاي " الإستثمارات الأجنبية في الجزائر، تحديات وعراقيل، لنيل شهادة ماجستير علوم سياسية، جامعة الجزائر، 2002، ص39.

وخبراته في الدول المضيفة إلا بعد دراسات معمقة من الجدولة الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة.

- ✓ يتميز الإستثمار الأجنبي المباشر عن كل القروض التجارية والمساعدات الإئتمانية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطة في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الإستثمار بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم به.
- ✓ يتجه الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف فهو بذلك يتجه بكثرة إلى الدول ذات المناخ للإستثمار الملائم والمناسب¹.

المطلب الثالث: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر

سنتطرق في هذا المطلب إلى المحددات الأساسية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر والمحددات التكميلية له.

أولاً: المحددات الأساسية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر هذه المحددات إلزامية لجذب الإستثمارات الأجنبية والتي لا يمكن في حالة عدم توفيرها انتظار قدوم مستثمرين محليين كانوا أو أجانب وهي:

أ- الإستقرار السياسي:

يعتبر الإستقرار السياسي شرطاً لا يمكن الإستغناء عنه، مثلاً: حتى لو كانت مردودية الإستثمار المتوقعة كبيرة لا يتم في غياب الإستقرار السياسي ويتم تقسيم هذا المحدد إلى العوامل التالية:

1- الإستقرار السياسي المحلي : يتمثل في عدم وجود نزاعات أهلية في البلد المضيف.

2- المخاطر الإقليمية: تتمثل المخاطر الإقليمية في الإستقرار السياسي للدول المجاورة.

¹ دراز حامد عبد المجيد، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003، ص 54-55.

3- العلاقات الدولية: وتتمثل في علاقة الدول المضيفة بالدول الأخرى فكلما كانت العلاقة قوية كان ذلك عامل قوي لجذب الإستثمار الأجنبي لتلك الدول .

ب- الإستقرار الاقتصادي:

إن وجود بنية اقتصادية جيدة للإستثمار، والتمتع بالإستقرار والثبات من العناصر الأساسية في تشجيع الإستثمار بصفة عامة والإستثمار الأجنبي خاصة لأنها تعطي إشارات لكل من المستثمر المحلي و الأجنبي فضلا عن اهتمامها بتحرير الإقتصاد و الإنفتاح على العالم الخارجي و التي تعد متطلبات أساسية لتدفق الإستثمار .

ويتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال برنامج الإصلاح الإقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم بموازنة الميزانية.....الخ ومن أهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في الحكم على المناخ الاقتصادي للاستثمار ما يلي:

- ✚ عناصر الاقتصاد الكلي: والمتمثلة في توازن الميزانية العامة، توازن ميزانية المدفوعات للتحكم في معدل التضخم، استقرار سعر الصرف، معدل الفائدة...الخ.
- ✚ السياسات الإقتصادية المنتهجة من طرف الدول المضيفة: السياسات الإستثمارية ، سياسة التجارة الخارجية . السياسة الضريبية . سياسة الخوصصة ، السياسة التمويلية.
- ✚ الحوافز المالية لجذب الإستثمار: تحويل أموال الأرباح خاصة والحوافز الجبائية والجمركية للإستثمار و القوانين الإجتماعية الخاصة بتنظيم العمل، الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار.
- ✚ ضرورة استقلالية النظام القضائي وتوفير الثقافة في المجال الاقتصادي .

ثانيا: المحددات التكميلية

يجب ضمان المحددات التكميلية أو الإضافية والتي تسمح للبلد من إمكانية الخلق لمجموعة الدول الجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر و يمكن تجميعها في العناصر التالية:

❖ حجم السوق ومعدل نموه :

يعد عنصرى حجم السوق و معدل نموه من أهم عناصر جذب الإستثمار الأجنبي لأن ما يدفع الشركات للإستثمار في بلد ما يرتبط بحجم السوق لكم لا يهم حجم السوق في حد ذاته بقدر ما يهم أكثر تطور و نمو السوق في المستقبل، فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذاب للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة في توسع أسواقها و التي توفر فرصا جديدة للإستثمار أي لا يكفي أن يكون حجم السوق كبيرا لكن يجب أن يكون السوق ديناميكيا.

❖ الموارد الطبيعية و البشرية:

تسهم الشركات الأجنبية إسهاما فعالا في نقل التكنولوجيا و المهارات المناسبة للمنشأة الصناعية في الدول المضيفة وتتوقف درجة استفادة الصناعة من هذه التكنولوجيا على مدى قدرتها على الاستيعاب وضبط التكاليف معا، ويتحدد ذلك على الكفاءات البشرية المتوفرة ومدى الإستثمار المحلي وأنشطة البحوث والتطوير.

وتشمل الكفاءات البشرية مختلف القدرات الفنية و الإدارية و التنظيمية، وباقي التعليم و التدريب المعين في صدارة العوامل المؤثرة في مستوى الموارد البشرية، فارتفاع نسبة التعليم متعلق بزيادة الإهتمام بالتدريب المناسب مما يزيد من مهارة العمالة، إذ يعكس توفر هذه العوامل زيادة القدرة على التكيف من طرفي الإنتاج وإستعاب التكنولوجيا الحديثة في هذه الدولة.

❖ توفر نسيج من المؤسسات المحلية:

إن توفر مجموعة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تعتبر أحد الشروط المهمة لجذب المستثمرين، حيث أن توفر هذه الشبكة من المؤسسات المحلية يفتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الإندماج والتملك التي تبلغ حوالي نصف الإستثمار الأجنبي المباشر سنويا ، كما أن خصوصية هذه المؤسسة يضمن جذب المزيد من مستثمرين الأجانب.

❖ توفر قاعدة متطورة من الإتصال:

توفر قاعدة متطورة من وسائل الإتصال من الهاتف والانترنت والمواصلات البرية والجوية والبحرية والسكك الحديدية وطبيعة المنشأة الدولية والتي تفرض عليها أن تتضمن التناسق الدائم بين كل فروعها.

المبحث الثاني: التطور التاريخي والتوزيع الجغرافي والقطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر

لقد مر الإستثمار الأجنبي المباشر بمراحل مختلفة ومتفاوتة في ظروفها السياسية والإقتصادية مما أثر في حجمه وطبيعته وتوزيعه الجغرافي والقطاعي، وسنتعرض من خلال هذا المبحث للتطور التاريخي أولاً، والتوزيع الجغرافي ثانياً وثالثاً نتعرض للتوزيع القطاعي.

المطلب الأول: التطور التاريخي للإستثمار الأجنبي المباشر

تمتد الأصول التاريخية للإستثمار الأجنبي المباشر إلى أوائل القرن التاسع عشر وكانت تقوم بهذه الإستثمارات الشركات الإستعمارية الأولى مثل: شركة الهند الشرقية ولم يكن من أهداف هذه الشركة تنمية هذه المستعمرات أو تصنيعها وإمدادها بالمعرفة الفنية والنظم الإدارية الحديثة.

ومع نجاح الثورة الصناعية وتطور النظام النقدي والمالي واتساع التجارة، انفتحت الحدود أمام التكنولوجيا القادمة وتطبيق الإختراع الجديد، وتصنيع المنتجات التي تتمتع بميزة نسبية.

وعموماً لقد مر الإستثمار الأجنبي المباشر بالمراحل التالية:

➤ المرحلة الأولى (1800-1914):

في هذه الفترة سادت ظروف سياسية واقتصادية مناسبة بشكل كبير لتدفق الاستثمارات المباشرة وتمثلت في¹:

- حرية حركة رأس المال والتجارة.
- ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب.

¹ عادل مهدي، التمويل الدولي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992، ص34.

- توافر الفرص الإستثمارية في المستعمرات .
- الحماية الأكيدة للدول المستعمرة لاستثماراتها في المستعمرات .
- إنخفاض الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات .

المرحلة الثانية (1914-1944):

تميزت هذه الفترة بتراجع الإستثمار الأجنبي المباشر وذلك للأسباب التالية:

- الأزمة النقدية في 1929 وما ترتب عنها من اضطرابات وفوضى بسبب خروج بعض الدول عن قاعدة الذهب وتخفيض البعض الآخر لقيمة عملاتها، وتثبيت البعض الآخر لها، مما أثر على حركة رؤوس الأموال .
- قيام بعض الدول بفرض العديد من القيود على المعاملات الخارجية، فزادت الرسوم الجمركية، وانتشر نظام الحصص، بالإضافة إلى قيام العديد من الدول بفرض رقابة على المصرف الأجنبي .
- ظروف الحرب وعدم الإستقرار السياسي والإقتصادي واضطرابات في العملات وإصدار القوانين والقرارات الإستثنائية وانتشار التمييز في المعاملة .
- تصفية الإستثمارات المملوكة للدول المتضررة من الحرب ومن ركود التجارة وكذا الحروب التجارية، ومع بداية 1930 انخفض تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي و الألماني وفي المقابل تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الهولندي والبريطاني والإيطالي والفرنسي¹ .

المرحلة الثالثة (1945-1989):

وهي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الثمانينات، عرف الإستثمار الأجنبي المباشر توسعا كبيرا وبالأخص بعد منتصف الخمسينيات مع ازدهار ونمو التجارة العالمية، حيث سعت الشركات متعددة الجنسيات للحصول على إمدادات جديدة من المواد الخام والنفط من البلدان المضيفة مثلا، فضلا عن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر نحو الصناعة التحويلية.

¹ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية (دراسة نظرية وتطبيقية)، مرجع سابق، ص 78-79.

وتجدر الإشارة إلى أن قابلية التحويل بين العملات الوطنية في ظل اتفاقية "بريتن وويدركان" إجراء عمليات لتسهيل المدفوعات الناتجة عن العمليات في ميزان المدفوعات، وليس بغرض تسهيل تدفق الأموال العالمية إلى بعض الدول الصناعية إضافة إلى الحواجز المفروضة من قبل الدول المضيفة المستقلة حديثاً، عن الإستثمار الأجنبي الذي اعتبرته انتقاصاً من سيادتها على قراراتها السياسية والإقتصادية، ومن ثم اتجهت إلى وضع القيود على هذه الاستثمارات وفضلت عليها القروض البنكية لأنها تعتبرها أقل تكلفة من الإستثمار المباشر فيما يتعلق بتحمل أعبائه وتحويل أرباحه¹.

وبعد ظهور أزمة المديونية في الثمانينات اثر انخفاض أسعار النفط أدركت هذه الدول خطأ افتراضها فيما يخص عدم مرونة هذا النوع من الإستثمار، كما أدركت انه أقل تقبلاً من التدفقات الأخرى وتؤكد هذا بما حدث في شرق آسيا حين تدهورت أثناء الصدام في التدفقات المالية محققة بذلك التكيف الإقتصادي الحقيقي، وبذلك أصبح يمثل المصدر الرئيسي لرؤوس الأموال الأجنبية، وقد خلق الإستثمار الأجنبي المباشر زيادة في قدرتها 30.6% سنوياً في المتوسط من التدفق الإجمالي للإستثمار العالمي خلال الفترة (1970-1980) ثم انخفض بأكثر من 18% بين عامي 1981 و1985².

ويمكن اعتبار فترة الثمانينات بداية التحول التدريجي في الأطر التشريعية والقانونية باتجاه وضع قوانين وتشريعات لمصلحة هذا النوع من الاستثمار.

📌 المرحلة الرابعة (1990- إلى يومنا هذا) :

يتميز البيئة الاقتصادية الدولية في هذه الفترة هو عولمة الإنتاج، وتجسدت هذه العولمة خاصة من خلال تطور الاستثمار الأجنبي المباشر كما وكيفا بين الدول المختلفة، فقد ارتفع أكثر من التجارة والإنتاج العالميين.

¹ - عادل مهدي، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص 44.

² - محمد عبد العزيز عجميه، ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية (دراسة ونظرية وتطبيق) قسم الاقتصاد، مرجع سابق، ص 283.

ويمكن تفسير زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في فترة التسعينات من القرن الماضي باختلال الوضع الاقتصادي العالمي خاصة في الدول المضيفة، فقد ارتفعت معدلات التضخم وحصل نقص في المواد الطاقة، وانخفاض في إيرادات الصادرات بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية في وسط أوروبا والشرق الأوسط، وفي أمريكا اللاتينية مما جعل حكومات الدول تتخذ إجراءات قانونية لكسب وتعزيز ثقة المستثمرين الأجانب.

والجدول التالي يبين لنا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للدول المضيفة بالنسب خلال الفترة (1990-2000) :

جدول رقم 01 تطور هيكل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة بالنسب خلال الفترة (1990-2000):

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي التدفقات %	245	29	30.2	30.2	40.2	50	42.3	50.4	52.8	70.1	60.2
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التدفقات الخاصة %	59.7	57.5	47.4	39.9	51.2	51.9	43.9	57.6	63	84.6	69.2

مصدر الجدول: أميرة حسب الله محمد، "حوافز الإستثمار الخاص المباشر وغير مباشر في مصر، دراسة مقارنة"، أطروحة

دكتوراه في الإقتصاد، كلية التجارة، عين شمس 2002، ص24.

من خلال الجدول تزداد تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تدفقات من 24.5% عام 1990 إلى 70.1 عام 1999 أي بمعدل نمو قدره 66.3%.

أما نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي التدفقات الخاصة بلغت 57.5 عام 1991 وانخفضت في عامي 1992 و1993 وبلغت 39.9 عام 1993 وذلك نتيجة الركود النسبي الذي عانت منه الاقتصاديات المتقدمة المصدرة لهذه الاستثمارات.

ومن خلال التقرير السنوي الخاص بالإستثمارات الأجنبية يمكن القول أن سنة 1995 مثلت أحسن سنة سجل فيها تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الشركات المتعددة الجنسيات في العالم بزيادة قدرها حوالي 40% مقارنة مع سنة 1994 حيث بلغ مقدار التدفق 315 مليار دولار ولكن هذا مع تكرار الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول التي تستقطب حوالي 70% من التدفقات السنوية للإستثمار الأجنبي المباشر بينما فهي موجهة لباقي دول العالم، وتبلغ السنة التي تحضي تحظى بها دول البحر المتوسط 1% فحسب إحصائيات التقرير السنوي الخاص بالإستثمارات الأجنبية، استمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 1997 حيث تجاوز 400 مليار دولار، واستمرت الدول المتطورة في النمو بـ 359 مليار دولار بزيادة مقدارها 27% مقارنة مع سنة 1996، واستقطبت 233 مليار دولار وقد بلغ المخزون الإجمالي للإستثمار الأجنبي المباشر 3500 مليار دولار وكان رقم أعمال الفروع التي تم إنشائها بواسطة هذه الإستثمارات 9500 مليار دولار في سنة 1997 في حين ان مجموع الصادرات الدولية بلغت 6400 مليار دولار لنفس السنة.

وحسب التقرير السنوي الخاص بالإستثمارات الأجنبية دائما، فقد بلغ مقدار الاستثمار الأجنبي 827 مليار دولار لسنة 1999 اي بزيادة قدرت بـ 25% مقارنة مع سنة 1998 حيث بلغ مقدار الاستثمار الأجنبي المباشر فيها 660 مليار دولار سنة 1999 اي بزيادة 41% لسنة 1999، مقداره 609 مليار دولار كان باتجاه الدول المتطورة (44% منها الى دول الاتحاد الاوربي) بينما خلال 1999 مدخلات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المتطورة ارتفع بمقدار 15% مقارنة مع سنة 1998، وبلغت النسبة الموجهة إلى إفريقيا ما يقارب 11 مليار دولار فقط¹.

¹ - أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 25.

جدول رقم 02 : تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العام خلال فترة 2000.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
التدفقات	1387953	817574	716128	557869	710755	916277	1200

المصدر: زرقين سورية، الإستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الإقتصادية في الدول النامية حالة الجزائر (1999-2006)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص نفود وتمول، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص13.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع التدفقات على المستوى العام سنة 2000 وقد بلغت 1.4 ترليون دولار لتعرف التدفقات تراجعاً بعد ذلك إلى غاية 2003 حيث تراجعت سنة 2001 إلى 817574 مليار دولار لتتخفص سنة 2003 إلى 557869 مليار دولار ويمكن تفسير تراجع هذه التدفقات إلى الأسباب التالية¹:

- تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي.

- أحداث 11 ديسمبر 2001.

- انخفاض حجم أرباح بعض الشركات متعددة الجنسيات.

- تراجع وتيرة الإصلاحات الهيكلية في العديد من القطاعات الاقتصادية

- إنهاء برامج الخصخصة في العديد من الدول.

- تراجع كبير في حجم وقيمة عمليات الاندماج والتملك العالمية.

أما الفترة (2004-2006) فنلاحظ ارتفاع التدفقات سنة 2004 إلى 710755 مليار دولار لترتفع سنة 2005 إلى 916277 مليار دولار في هذه الفترة التي مت تلك المحققة عام 2000.

¹ - عبد الرحمان تومي، واقع و آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 08، جويلية 2006، ص13.

اما في الألفية الثالثة تلاحظ انخفاض التدفقات عام 2000 إلى 571483 مليار دولار مقارنة بسنة 2000 حيث ارتفعت التدفقات إلى 1107987 مليار دولار، ليستمر الانخفاض حتى عام 2004 وهذا نتيجة أحداث 11 سبتمبر 2001 وما خلفته من رعب لدى المستثمرين الأجانب في هذه الدول ليحدث ارتفاع طفيف سنة 2005 إلى 542312 مليار دولار .

- الدول النامية حصتها تتأرجح من سنة لأخرى ففي فترة التسعينات كانت التدفقات منخفضة تراوحت ما بين 113300 مليار دولار و 252459 مليار دولار خلال الفترة (1995-1999)..

- أما في الألفية الثالثة فقد تميزت بالتذبذب ووصلت اعلي قيمة لها سنة 2005 بـ 334285 مليار دولار أي ما نسبة 36.48% من إجمالي التدفقات الواردة للعالم وهذا ما يدل على زيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي.

- تميزت التدفقات الاقتصادية المتحولة بالتذبذب من سنة لأخرى فقد تراوحت ما بين 14000 مليار دولار و 26518 مليار دولار ما بين (1995-1998) على التوالي لترتفع التدفقات سنة 2000 إلى 27508 مليار دولار، إلا أنها تنخفض سنة 2001 نتيجة انخفاض الاستثمار الوارد عالميا وتستمر في الانخفاض سنة 2002 إلى 12821 مليار دولار لتعرف ارتفاعا سنة 2003 وتستمر في الارتفاع إلى 39679 مليار دولار سنة 2005.

وتشير الإحصائيات إلى انخفاض التدفقات سنة 2003 إلى الدول الأوربية خاصة أوروبا الشرقية وبلغت 21 مليار دولار مقابل 31 مليار دولار عام 2002، كما انخفضت التدفقات إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003 إلى 30 مليار دولار وهو اقل مستوى يشكل عشر التدفقات خلال الفترة (2001-2002) وقد استمر انخفاض التدفقات إلى الدول المتقدمة حتى عام 2004 بمقدار 14% إلا أنها تعاود الارتفاع سنة 2005 بزيادة قدرها 37% مقارنة بـ 2004 اي بنسبة 59% من إجمالي الوارد عالميا حيث كانت المملكة المتحدة اكبر بـ 165 مليار دولار تلتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تستعيد مكانتها الأولى عام 2006 بـ 117.3 مليار دولار بزيادة قدرها 7802% عن العالم السابق تليها بريطانيا بـ 169.7 مليار دولار¹ .

¹ http : www.akhbarlibya.com ، 10:12 ، 2019/05/24 .

أما بالنسبة للدول المضيفة فإن المثير للاهتمام هو التقلب الكبير داخل هذه المجموعة فالاستثمارات تعرف تركزا في مناطق دون أخرى، فيما يلي سوف ترى توزع هذه الاستثمارات على مستوى كل منطقة.

- إفريقيا: في السنة 1997 سجلت إفريقيا من المجموع العام، أما بالنسبة لسنة 2001 فقد بلغت 19 مليار دولار وتعتبر كل من الجزائر، انغولا تشاد، نيجيريا، تونس، الدول التي تدفقت إليها أكثر من نصف التدفقات، إلا أن التدفقات عرفت تراجعا سنة 2002 إلى 11 مليار دولار وقد تراجعت التدفقات في 23 دولة من بين 53 دولة.

أما سنة 2005 فقد ارتفعت التدفقات إلى 31 مليار دولار مقارنة بـ 17 مليار دولار عام 2004، وهو مستوى لم يسبق له المثل، وقد كان جنوب إفريقيا أكبر متألق بـ 21% أي 6.4 مليار دولار من مجموع الوارد للمنطقة وهذا راجع أساسا إلى شراء مصرف باركيس (بريطانيا) لشركة "أبسا" (جنوب إفريقيا) تليها مصر ثم نيجيريا، أما في سنة 2006 فقد استحوذت مصر ونيجيريا على أكبر حصتين بـ 5.4 مليار دولار على التوالي من مجموع الوارد للمنطقة البالغ 38.8 مليار دولار، رغم هذه الزيارة في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لإفريقيا إلا أنها نصيبها يبقى منخفض و يعكس الإمكانيات المتوفرة.

أما عن مصادر النفقات فتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أهم بلدان المصدرة يليها فرنسا وألمانيا وقد كان معظم الإستثمار الوارد في شكل استثمارات تأسيسه في مجالات جديدة، واتجه معظمه نحو الموارد الطبيعية لا سيما النفط، وكان للخدمات نصيب كبير، كما أن هناك بعض الشركات من الدول المضيفة CNOOC من الصين وبتروناس من ماليزيا ONGCVIDESB من الهند¹.

وقد ذكرت منظمة الاتكتاد التي تتخذ مدينة جنيف مقرا لها أسباب النمو في التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للسنة الثالثة على التوالي ولعل أهمها يتمثل فيما يلي²:

- النمو العالي والأداء الاقتصادي القوي في أنحاء كثيرة من العالم.

¹ - نفس المرجع، 2018/05/24، 10:45.

² عبد الرحمان تومي، مرجع سابق، ص33

- ارتفاع قيمة عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود والتي شكلت الجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر.

- تحرير الإطار التنظيمي مع التركيز على الخصوصية.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر

عند ملاحظة كيفية توزع هذا الاستثمار على الصعيد العالمي يبرز لنا اختلال هذا التوزيع ولمعرفة التوازنات الموجودة في العالم لا بد من معرفة التدفقات الداخلة والخارجة.

1- التدفقات الداخلة (الواردة):

التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم تتميز بالاختلال والتباين ما بين الدول النامية والدول المتقدمة والجدول التالي يبرز لنا ذلك:

جدول 03- التوزيع الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم خلال الفترة (1995-2005) .

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	
542	396	358	547	571	110	282	472	269	219	203	الدول المتقدمة
312	145	539	778	483	798	352	545	654	900	500	7
334	275	175	155	219	252	231	194	193	152	113	الدول النامية
385	032	138	528	721	459	880	055	224	700	300	
396	395	241	128	263	275	265	243	190	135	143	دول الاقتصادات الناشئة
79	77	92	21	71	08	18	05	33	00	00	

المصدر: عنتر مرزوق، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004، ص20.

نلاحظ من الجدول أن الدول المتقدمة والأكثر تصنيعاً هي المستفيدة الأكبر من هذه الإستثمارات. ففي التسعينات من القرن الماضي تزداد تدفق الإستثمار الوارد إليها والبالغ سنة 1995 (203500 مليار دولار) لترتفع إلى (828352 مليار دولار) سنة 1999 من الإجمالي الوارد للعالم البالغ (1086750 مليار دولار) في نفس السنة¹.

¹ قدور خير، الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح والواقع، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة عنابة، سنة 2003، ص30

آسيا: عرفت التدفقات تراجعاً من 107 مليار دولار عام 2002 وذلك بطريقة غير متساوية حسب البلدان وحسب القطاعات، لتبقى دول جنوب شرق آسيا محتفظة بنصف المبالغ، وتبقى الصين استثناء عن هذا الانخفاض.

عرفت التدفقات ارتفاعاً عام 2005 تصل حوالي 165 مليار دولار، أي ما يمثل 18% من مجموع التدفقات عالمياً وقد وجه ثلثي هذه التدفقات إلى الصين بـ 72 مليار دولار، وقد تلقت منطقة جنوب شرق آسيا 37 مليار دولار وكانت سنغافورة في المقدمة بـ 20 مليار دولار تلتها اندونيسيا بـ 05 مليار دولار ثم ماليزيا وتايلاندا بـ 04 مليار دولار لكل منهما، وكانت التدفقات الواردة إلى جنوب آسيا أقل من 10 مليار دولار، وإن كانت قد ارتفعت في عدة بلدان وسجلت أعلى مستوى لها في الهند 07 مليار دولار.

أما سنة 2006 فقد بقيت الصين محتفظة بمكانتها وقادت التدفقات على جنوب وشرق آسيا، البالغة 186.7 مليار دولار بزيادة قدرها 13.1% عن العام السابق، وأشارت الانتكاد أن الإستثمار الأجنبي في الصين بلغ 70 مليار دولار بينما بلغ في هنج كونج 41.1 مليار دولار وجاءت سنغافورة في المرتبة الثالثة بـ 31.9 مليار دولار والهند 9.5 مليار دولار¹.

أما غرب آسيا فقد سجلت التدفقات الواردة إليها ارتفاعاً شديداً بـ 8.5% وهي أعلى نسبة في البلدان المضيفة لسنة 2005 لتبلغ 34 مليار دولار، وقد تلقت الإمارات العربية المتحدة 12 مليار دولار وهي بذلك أكبر ملتقى في المنطقة لعام 2005 تليها تركيا، أما سنة 2006 فقد ارتفعت التدفقات الواردة وبلغت 34.5 مليار دولار، وكان الارتفاع في أسعار النفط وما ترتب عليه من نمو قوي للنتائج المحلي الإجمالي من بين العوامل التي أدت إلى هذا الارتفاع.

أما عن مصادر التدفقات لقارة آسيا فقد أتى أكثر من نصف لتدفقات من اقتصاديات الدول المضيفة ومعظمها من المنطقة، وتبين الإحصائيات أن رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى حدود شق كبير في نصيب هذه المصادر مقارنة بالعقد المنصرم من نحو 44% عام 1995 إلى نحو 65% عام 2004 ويقابله انخفاض في نصيب مصادر البلدان المتقدمة، وتعتبر الصناعة التحويلية أهم لقطاعات استقطاباً في هذه المنطقة².

¹ <http://www.akhbar-libya.com>، 12.15، 2019/05/24. المرجع السابق.

أمريكا اللاتينية والكاريبية: حصلت سنة 1998 على 77 مليار دولار لترتفع إلى 104 مليار دولار سنة 2005 وهو ارتفاع ضئيل مقارنة بـ 2004 باستثناء المراكز المالية الخارجية (غير الخاضعة للقوانين الوطنية) زادت التدفقات الواردة بنسبة 12% لتصل إلى 67 مليار دولار عام 2005، وقد أسهم في ذلك ارتفاع أسعار السلع الأساسية والنمو الاقتصادي.

وملاحظ هو التباين الشديد في هذه التدفقات في دول المنطقة نتيجة المنازعات مع الحكومات المضيفة، كما أن هناك تراجع التدفقات في قطاع الخدمات من 40% سنة 2004 إلى 35% سنة 2005، إلا أن القطاع الأولي قد عرف تزيادا في التدفقات رغم السياسات التقليدية في المنطقة¹.

02. التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعتبر التدفقات الخارجة تدفقات من الدول الأم إلى الدول المضيفة، وقد كانت بريطانيا تحتل المرتبة الأولى من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة تليها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا ولكن بعد الحرب العالمية الثانية تغيرت الأوضاع وبرزت الولايات المتحدة الأمريكية كمصدر رئيسي لتلك الاستثمارات حتى منتصف السبعينات، وبعد ذلك تطورت الاستثمارات اليابانية والأوروبية بشكل ملحوظ، إلا أن بريطانيا وأمريكا حائرا على معدلات استثمارية حتى عام 1985، أما بعد الحرب 1986 تسارعت الاستثمارات اليابانية بوتائر على الاستثمارات الأمريكية لتصبح أكبر المستثمرين في العالم².

وعموما تعتبر الدول المتقدمة المصدر الرئيسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة، حيث سيطرت على 90.2% سنة 1997 وقد بلغ التدفق الخارج لهذه الاستثمارات من أمريكا في نفس السنة 25.6% من مجموع التدفقات الخارجة، أما حجم التدفق الخارج من الدول المضيفة فبلغ 9.7% بموجب إحصائيات نفس السنة³.

¹ - المرجع نفسه، 12:40، 2019/05/24.

² - شوقي ناجي جواد، إدارة الأعمال الدولية (مدخل تطبيقي)، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2002، ص55.

³ - سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار حامد للنشر، ط1، عمان، 2000، ص62.

أما في سنة 2004 فقد ارتفعت هذه التدفقات بنسبة 18% وتعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكسمبورغ مصدر القرابة نصف مجموع تلك الاستثمارات المتجهة إلى الخارج وظلت البلدان المتقدمة كمجموعة مصدرها الرؤوس الأموال عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن التدفقات الصافية الخارجة تجاوزت التدفقات الصافية الداخلة بمقدار 260 مليار دولار، وفي حين أن التدفقات الصافية الخارجة من الاتحاد الأوروبي قد انخفضت بنسبة 25% لتتخفص إلى 280 مليار دولار وهو أكبر انخفاض في سبع سنوات¹.

وقد شهدت نفس السنة 2004 تدفقات خارجة من البلدان المضيفة فبعد أن كانت ضئيلة فقد ارتفعت وبلغ مجموعها 133 مليار دولار أي ما يعادل نحو 17% من الإجمالي العالمي.

أما سنة 2005 فقد عرفت تزايدا للإستثمار الصادر وبلغ 779 مليار دولار وقد خرج من هلندا 119 مليار دولار تليها فرنسا وبريطانيا، وقد سجل الإستثمار الصادر من الإقتصاديات المضيفة ارتفاعا شديدا وكانت هونج كونج على رأس القائمة بـ 33 مليار دولار².

وعموما فإن مصادر الاستثمارات الخارجة من الدول المضيفة كان معظمها من هونج كونج، كوريا الجنوبية، تايوان، المكسيك، البرازيل والصين، أما من الدول العربية فنجد السعودية، الكويت والإمارات العربية المتحدة.

لنستنتج من خلال تحليلنا التدفقات الصادرة والواردة للإستثمار الأجنبي المباشر في اتحاد العالم أن الدول المتقدمة تسيطر على التدفقات الواردة والصادرة رغم أن هذه التدفقات قد عرفت انخفاضا في السنوات

الأخيرة، وفي المقابل فقد زادت التدفقات الواردة للدول المضيفة، رغم أن هناك تفاوت وتباين بين الدول ففي حين سجلت دول تدفقات كبيرة نتيجة النمو الاقتصادي وارتفاع أسعار النفط

¹ محمد يعقوبي، توفيق تمار، العولمة المالية على الإستثمارات الأجنبية المباشرة، مداخلة في ملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة بسكرة، 2006، ص 04.

² عبد الفتاح، الإستثمارات والقوانين الدولية، دار الشروق، لبنان، 2005، ص 16.

فهناك دول قد سجلت تدفقات سالبة كما نلاحظ ازدياد التدفقات الصادرة من الدول المضيفة وهذا يدل على زيادة اندماجها أكثر في الاقتصاد العالمي.

المطلب الثالث: التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر

نتطرق في هذا المطلب إلى التوزيع القطاعي أولاً، أما ثانياً عملياً الاندماج والتملك

أولاً: التوزيع القطاعي

من المعروف أن الإستثمار الأجنبي المباشر يتجه نحو القطاعات التي تدر عائداً مرتفعاً حتى وإن كانت المخاطر مرتفعة.

فقبل الحرب العالمية الأولى تركز حوالي 55% من هذه الإستثمارات في القطاع الأولى و20% في السكك الحديدية و10% في قطاع الخدمات¹، وهي نسبة ضئيلة جداً.

أما بعد الحرب العالمية الأولى توجهت الإستثمارات الأجنبية نحو القطاع الزراعي والتعدين وجزءاً من الإستثمار في البنية الأساسية²، وبع الحرب العالمية الثانية توجهت الإستثمارات إلى النشاط الصناعي خاصة الصناعة التحويلية، والثالث الثاني إلى قطاع النفط وحوالي العشر إلى التعدين والربع الباقي في مجال الخدمات والذي ينمو بمعدلات مرتفعة³، وفي سنة 1960 أنه أكثر من ثلثي الإستثمار الأجنبي المباشر من الأصل الأمريكي والبريطاني إلى القطاع الصناعي بالإضافة إلى القطاع الزراعي وكانت 20% منها للقطاع الخدمي⁴.

وفي السبعينات من القرن الماضي اتجهت معظم الإستثمارات إلى صناعة إحلل الواردات في إطار ما يعرف بتحاشي التعريفات الجمركية، كما في المكسيك، البرازيل سنغافورة وجنوب إفريقيا، أما قطاع الخدمات فقد استحوذ على 25% من هذه التدفقات أما فترة السبعينات فقد ميزها تدويل

¹ عبد السلام ابوقحف، مرجع سابق، ص220.

² دراز حامد عبد المجيد، مرجع سابق، ص67.

³ محمد عبد العزيز عجميه، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياسات)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص297.

⁴ يحيوي سمير، العولمة وتأثيراتها على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية (حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص53.

قطاع الخدمات بشكل ملحوظ لتصل إلى 49% من التدفقات في هذه الفترة وقد تركز في القطاع المالي، بنوك التأمين، النقل، السياحة، الفنادق... الخ، وكل ما يصل بالتجارة¹.

ومع بداية الألفية الجديدة تجاوز نصيب القطاع الخدمي 70% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة في 52% في الدول المضيفة، وكان من الطبيعي أن يتزايد نصيب هذا القطاع من الإستثمار الأجنبي المباشر الخاص مع تزايد الاتجاه نحو الاقتصاد السوق والاندماج في الأسواق العالمية، وتحرير القطاعات بما فيها الخدمات، وقد بلغ نصيب هذا القطاع من الإستثمار الأجنبي المباشر حوالي 60% من الإجمالي المتدفق عام 2002 ليلبغ 67% عام 2003 وكان ذلك على حساب القطاع الصناعي الذي انخفض نصيبه في فترة (1990-2003) بمقدار 19% والقطاع الزراعي الذي انخفض نصيبه النسبي في نفس الفترة إلى 33%².

وحسب الاتكتاد فان الثلاث سنوات الأخيرة(2004-2006) تعلقت معظم الإستثمارات الواردة بقطاع الموارد بقطاع الموارد الطبيعية والصناعات المرتبطة بها خصوصا الغاز والنفط نتيجة ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية.

أما تفسيرنا لتوجه الإستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاع الخدمي وتدويله يمكن في عدم قدرة العديد من الخدمات على الانتقال، وبالتالي محدودية الاتجار بها مما أدى إلى انخفاض مساهمتها في الدخل الوطني أو مساهمتها في التجارة الدولية على المستوى الدولي في الدول المتقدمة والمضيفة على حد سواء وهذا مقارنة بالسلع.

إلا أن زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي أدى إلى إدراك وتفهم حقيقي لأهمية الخدمات وقطاعات الواسعة مختلفة الاقتصاديات وقد كان موضوع تحرير الخدمات واحد من أهم المواضيع التي تناولتها جولة الارغواي ضمن مباحثات التجارة العالمية، والإشارة فان الإستثمار

¹ دراز حامد عبد المجيد، مرجع سابق، ص 67.

² -محمد صديق، تطور الإدارة العربية لجذب الإستثمار نماذج ومقترحات علمية، مؤتمر الإستثمار والتمويل، تطوير الإدارة العربية لجذب الإستثمار، شرم الشيخ، مصر، 05-08 ديسمبر 2004، ص 03.

الأجنبي المباشر في الخدمات قد تركز في الخدمات معينة وفي دول معينة تبعا لميزة أو أهمية تنافسية معينة¹.

أن تنامي الإستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات في السنوات الأخيرة رغم كل ما يواجهه من عوائق إستراتيجية خاصة في المصارف، مؤسسات التأمين والاتصال قد صاحبه اتساع نطاق الخدمات التمويلية والتجارية وامتد ليشمل توليد وتوزيع الكهرباء، الماء، الاتصالات وخدمات الأعمال خاصة مع تزايد الدور الذي تلعبه تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في هذا الشأن.

أن القسم الأكبر من هذه الإستثمارات لا تقوم بإنشاء فروع جديدة بل تركز على شراء مشروعات قائمة، أما السمة الأساسية لهذه الإستثمارات فتتمثل في العمليات الاندماج والتملك.

ثانيا: عمليات الاندماج والتملك

أصبحت عمليات الاندماج والتملك بمثابة توجهات إستراتيجية للشركات متعددة الجنسيات وخاصة الشركات الأمريكية منها، إلا أن الشركات اليابانية تفضل التملك الكامل ذو البداية من الصفر خاصة في الدول المضيفة، يأتي هذا بعد التغيرات الهيكلية، التقنية، السياسية والقانونية على بيئة الاقتصاد العالمي، تملك بعضها في التحالفات الإقليمية والإستراتيجية بين هذه الشركات وتنامي ظاهرة العولمة.

تشير الإحصائيات أن عدد العمليات قبل التسعينات بلغت حوالي 100 ملين دولار سنة 1978 وبلغت حوالي 03% من الناتج العالمي عام 1980².

أما فترة التسعينات من القرن الماضي والألفية الثالثة فالجدول التالي يبرز لنا تطور العمليات.

¹ بلماظ كليوز، الدول النامية والتجارة العالمية، تعريب السيد احمد عبد الخالق، دار المريخ، الرياض، 2003، ص، ص 238-239.

² عبد السلام ابو قحف، سياسات واستراتيجيات العمال، الدر الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص، ص 397، 398.

الجدول-04- تطور عمليات الاندماج وتملك على مستوى العام خلال الفترة (95-2005).

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المجموع
عمليات الاندماج والتملك	18	22	304	531	76	114	593	369	296	380	716	551
الاندماج والتملك	6.6	7.2	84.8	64.4	6.4	3.8	96.6	78.7	98.9	59.5	30.3	7.6
السنة من الأستثمار الوارد	56.35	58.80	63.36	77.77	70.48	82.4	72.6	55.4	53.2	53.5	78.17	68.25

مصدر : يحيى سمير، مرجع سابق، ص24.

نلاحظ من الجدول تزداد عمليات الاندماج والتملك منذ منتصف التسعينات حتى سنة 2000 فقد ارتفع من 186.593 مليون دولار أي 56.35% من إجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا سنة 1995 الى 1143.816 مليون دولار أي 82.4% سنة 2000 ويعود هذا الارتفاع الى تزايد عمليات الخوصصة في العالم خاصة في الدول المضيفة.

ابتداء من سنة 2001 تراجعت عمليات الاندماج والتملك من 82.4% سنة 2000 الى 72.6% سنة 2001 أي تراجعت بنسبة 0.98% استدر هذا التراجع حتى سنة 2003، تعود الى تراجع عمليات الخوصصة وإنهائها في بعض الدول المضيفة نتيجة ركود الاقتصاد العالمي. ابتداء من سنة 2004 عادت عمليات الاندماج والتملك الى الارتفاع لتصل الى 53.5% بعدما كانت 53.2% سنة 2003 لترتفع سنة 2005 الى 78.17% ويعود الى انتعاش البورصات وعودة عمليات الخوصصة الى ارتفاع من جديد إلا أن هذه العمليات تبقى بعيدة عن الطفرة التي حققتها خلال الفترة (1999-2000) تشير إحصائيات سنة 2005 أن عدد الصفقات المتعلقة بعمليات الاندماج والتملك بلغت 6134 صفقة، أما عدد الصفقات الضخمة فقد كان 141 صفقة ضخمة تجاوزت المليار دولار، وهي قريبة من تلك التي سجلت عام 2000 عندما أبرمت 175 صفقة ضخمة، هذا وقد كانت الخدمات المستفيدة الأكبر من هذه العمليات للسنة الثانية على التوالي، بينما عرف القطاع الصناعي انخفاضا حادا من عمليات الاندماج والتملك بأقل من أربع نقاط مئوية مقارنة بنسبة 2004، أما القطاع الأولي فقد ارتفعت فيه هذه العمليات بنسبة أضعاف وكانت صناعة النفط في المقام الأول وهذا راجع الى استمرار ارتفاع أسعاره في السنوات الأخيرة¹.

يمكن إرجاع الحركة المكثفة لعمليات الاندماج والتملك الى عدة عوامل أهمها:

. شدة وكثافة المنافسة في قطاع الاتصالات وصناعة المعلومات والتكنولوجيا الحديثة.

. إعادة هيكلة القطاعات الضخمة على المستوى العالمي مثل: قطاع الصناعات البترولية

والكيميائية وقطاع السيارات والبنوك والمؤسسات المالية.

تسارع حركة العولمة وإنشاء شركات جديدة للهندسة والدراسات الاستثمارية التي من شأنها تقديم

خدمات أخرى، حيث كان السبب الرئيسي وراء إنشائها هو حاجة الشركات التي تعمل في خارج

¹ - محمد يعقوبي، توفيق تمار، مرجع سابق، ص 04.

الدول الأم متابعة زبائنها باستمرار والاستجابة لمتغيرات المحيط، خاصة على مستوى الدول الأجنبية التي تنقل استثماراتها إليها¹.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

بعد تعرفنا على مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه ومحدداته والتطور التاريخي نتطرق في المبحث الثالث على النظريات التي المفسرة له.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة نظريات مفسرة لحركة الاستثمارات الأجنبية نوجزها فيما يلي:

○ أولاً: النظرية التقليدية

يفترض رواد النظرية التقليدية إن الاستثمارات الأجنبية من خلال الشركات متعددة الجنسيات تأخذ أكثر مما تعطي في هذا الشأن فإنه من المفيد عرض وجهات النظر الآتية بعد من رواد النظرية التقليدية وذلك الوقوف على مدى تأكيد آرائهم في مواجهة وجهة نظر رواد النظرية الحديثة التي سيأتي عرضها في ما بعد:

1- إسهامات باليجا: أشار باليجا في الواقع تحليله لأنشطة و ممارسات الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة إلى ما يلي:

- إن وجهة النظر الاستعمارية تفرض إن الدول المضيفة هي مثابة بمصدر رئيسي للمواد الخام ومن ثم فان استثماراتها الأجنبية هناك تستهدف استخراج هذه المواد لاستخدامها في الدول الأم وتدفع أسعار منخفضة مقابل هذه الخدمات فضلا عن إنها تكون مسؤولة بالكامل عن تحديد و اختيار و الاستثمارات و نوعها في حالة ملائمة المناخ الاستثمار وشروطه . ويرى مؤيد و هذه النظرية إن الدول المضيفة ليس لها القدرة على انتقاء و إدارة التكنولوجيا المتقدمة أو إدارة منشآت الأعمال فيها ومن ثم فان الشركات الأقدر على ذلك

¹ نفس المرجع، ص 5-6.

- إن وجهة النظر المستثمر الأجنبي تفرض إن الدول المضيفة تمثل أسواقا مرجعية .
وذلك اشترك مستثمرين وطنيين في مشروعها نع احتفاظ بحق الإدارة
بالإضافة إلى تحديد متى و كيف يتم تنفيذ المشروع الاستثماري و بالتالي يكون حصة المستثمر
الأجنبي اكبر من حصة نظيره الوطني بمعرفة الشركة الأم ليس فروعها في هذه الدول.
- أما وجهة النظر الثالثة فترتبط باختيار الدول المضيفة كموقع للإستثمار وترى أن تتمتع
الشركة بمركز تنافس يمكنها من اختيار الدول التي تتميز بانخفاض تكاليف العمل.
- 2- **إسهامات فرانك:** يرى فرانك أن عنصر الاستغلال يتوافر بكل أركانه في العلاقات القائمة
بين طرفي الإستثمار الأجنبي بدليل تركز الاستثمارات الأجنبية وبصفة خاصة في الدول
النامية في مجال الصناعات الاستخراجية يعتبر خير دليل على ذلك.
- وفضلا عن الاستثمارات الأجنبية في مثل هذه الصناعات تساعد على خلق علاقات قوية
للتكامل مع باقي الأنشطة في المجتمع المضيف فإنها في نفس الوقت تؤدي إلى خلق أو فرط
أنماط للتنمية من شأنها رفع درجة اعتماد الدول المضيفة على الدول المتقدمة المصدرة
للاستثمار ، فأسعار تصدير المواد الأولية تكون في معظم - إن لم يكن في كل الحالات - أقل
بكثير من أسعار السلع المصنوعة والمستوردة وبالتالي و بالتالي فان الدول الغنية تستفيد من
ارتفاع معدل استثماراتها وحصولها على المواد الخام اللازمة للصناعة بأرخص الأسعار.
- 3- **إسهامات هو وينج:** أشار هود وينج في تحليلهما للنظرية التقليدية إلى أن الشركات
متعددة الجنسيات تعتبر شكلا جديدا للامبريالية ويظهر ذلك في قيامها بتصدير رؤوس أموالها
واستثماراتها خارج حدود الدول الأم لتندهور معدلات الأرباح فيها فضلا عن بحثها عن أسواق
جديدة لمنتجاتها، وخلق التبعية التكنولوجية للدول المضيفة، فضلا عن جلبها لأنماط جديدة
للاستهلاك، والمهارات من الخارج الذي يؤثر إلى حد كبير على استخدام وتنمية المهارات
المحلية وهذا كله يؤدي إلى خلق حالات احتكار تؤثر سلبا على اقتصاديات السوق في هذه
الدول، والتأثير على السياسات والأهداف القومية بالدول المضيفة ومنه على الملكية الوطنية
وبالتالي استغلال الدول المعنية.

4- بدرسگر: قدم تحليلاً جيداً لكثير من الآراء المعارضة للاستثمارات الأجنبية (خاصة إذا ما تمت من خلال الشركات الجنسية المتعددة الجنسيات أي عن طريق الإستثمار المباشر) وفي هذا الشأن يمكن عرض نتائج تحليلية على النحو التالي:

- أ- صغر حجم رأس مال المبدئي الذي تجلبه الشركة المتعددة الجنسيات، وكذلك حجم التحويلات من الأرباح والدخول وأجزاء من رأس المال الدولة الأم، وتطبيق نظام أسعار التحويل والمغالاة فيها، وتميل هذه الشركات إلى خلق علاقات اقتصادية ضعيفة أو قليلة مع بعض القطاعات الاقتصادية الوطنية في الدول المضيفة... الخ، يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات وانخفاض حصيلة الدول المضيفة من الضرائب وزيادة اعتماد الدول على دول أخرى أجنبية وهذا من شأنه إضعاف الاقتصاد القومي، وكذلك إضعاف الدول سياسياً وزيادة احتمالات حدوث التوتر الداخلي بين الشعب والناجم من هذه الآثار السلبية.
- ب- انخفاض الإنتاج الوطني نتيجة لقيام هذه الشركات بشراء بعض الشركات الوطنية وخروج بعض الشركات الوطنية من السوق بسبب عدم قدرتها على المنافسة الأجنبية، وبالتالي يترتب عنه انخفاض التقدم الاقتصادي والسياسي للدول الأم.
- ج- انخفاض مدى المساهمة في التقدم التكنولوجي للدول المضيفة نتيجة احتكار هذه الشركات للتكنولوجيا الحديثة وتركيز البحوث في الدول الأم.
- د- جلب أنماط جديدة من الاستهلاك لا تلائم خصائص الدول المضيفة.
- هـ- ميل هذه الشركات إلى دفع مرتبات ومكافآت للعاملين بها أعلى من الشركات الوطنية مما يؤدي إلى خلق الطبقة الاجتماعية الدول المضيفة.
- التعليق على وجهة النظر الكلاسيكية (التقليدية):

- قد يكون من المفيد قبل عرض وجهات النظر الحديثة التي تدافع عن جدوى الاستثمارات الأجنبية أن تعرض التعليق الآتي علم وجهة النظر التقليدية: الذي يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

- قد تكون من الخطأ افتراض أن الشركات متعددة الجنسيات سوف تكون مثالية في السلوك والممارسات للأعمال في الدول المضيفة، أو أنها تعمل على تحقيق أهداف الدول المضيفة بغض النظر عن مصالحها وأهدافها السياسية.

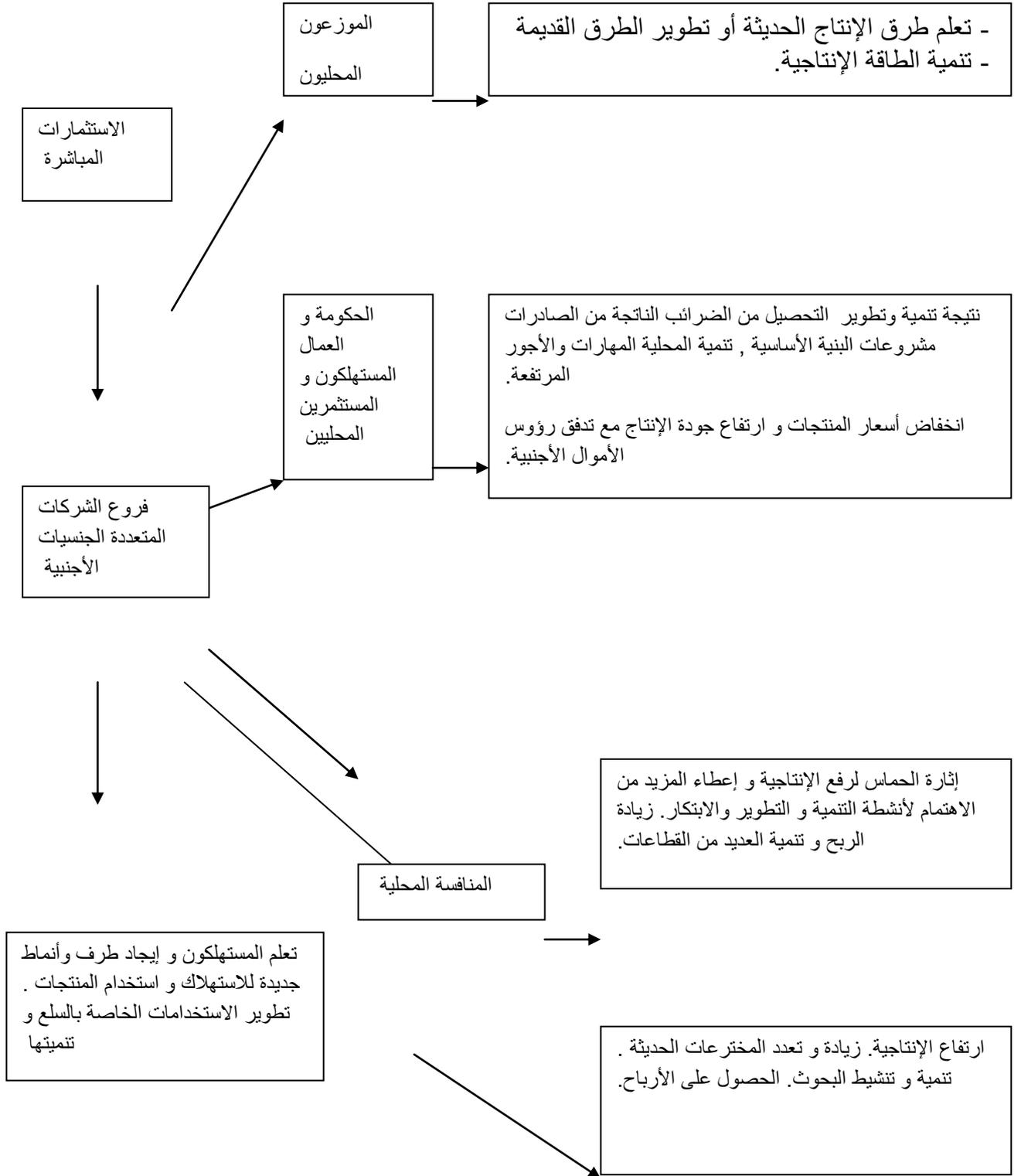
- إن تركز معظم الاستثمارات الخاصة بالشركات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات في الصناعات الاستخراجية بدرجة اكبر من الأنشطة الإنتاجية الأخرى، قد يزيد من الشعور بالنوايا الاستغلالية هذه الشركات والحصول على المواد الخام لصالحها ومصالح الدول الأم.
- إن رغبة هذه الشركات في الهيئات على المشروعات في الدول المضيفة يجعلها تفضل هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تكون على حساب أهداف الدول المضيفة في زيادة وتنمية والمحافظة على الملكية والوطنية وكذلك تخفيض أي تأثير سلبي على استقلالها الاقتصادي والسياسي الذي قد ينجم عن تدخل الدولة الأم شؤون هذه الدول.

ثانيا: النظرية الحديثة:

بعكس النظرية التقليدية فإن النظرية الحديثة تفرض أن الاستثمارات الأجنبية تحكمها مصالح مشتركة بين طرق الاستثمار (الدول المضيفة والشركات المتعددة الجنسيات)، غير أن حجم وأنواع وعدد الفوائد التي يتحصل عليها كل طرف يتوقف إلى حد كبير على سياسات وممارسات الطرف الآخر نشان نوع وطبيعة الاستثمار الذي يمثل جوهر العلاقة بين الطرفين وفي هذا الخصوص يمكن عرض وجهة نظر رواد هذه النظرية وذلك على النحو التالي:

1- **إسهامات كار:** يرى أن قيام المستثمرين الأجانب بالاستثمار في الدول المضيفة وقبول هذه الدول لهذا النوع من الاستثمارات أما يعني وجود اعتقاد مشترك هذين الطرفين بأن الكثير من الفوائد يمكن تحقيقها لكل طرف ويتفق بهذا الخصوص مع كل من هيمر وكيفر، بينما تمثل عواد المستثمرين الأجانب في الحصول على الأرباح مثلا، نجد أن الدولة المضيفة تتحصل على منافع من أهمها خلف فرص للعمالة، تحسين مستوى الدخل، ارتفاع وتحسين الإنتاجية، ويقدم كار تلخيصا للمنافع المتبادلة والممكن تحقيقها لكل من الدول المضيفة والمستثمرين الأجانب والشركات متعددة الجنسيات في الشكل التالي:

شكل (1) : تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال و الإستثمار الدولي" ، مرجع

سابق، صفحة /425

2- **ميكل، فرنون، ويلي:** يتجاهل ميكل فرنون ويلي الآثار السلبية لهذه الاستثمارات غير أنهم أشاروا في نفس الوقت إلى مدى تأثيرها على التنمية الاقتصادية يتوقف على العديد من المتغيرات مثل طبيعة الصناعة أو المجال الذي يسمح للاستثمار للدخول فيها وكذا مستوى التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي للدولة، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تلعب دورا حيويا في جهود التنمية الشاملة في الدول المضيفة إذا تمكنت هذه الأخيرة من التوجه وتنظيم وتخطيط هذه الاستثمارات بصورة جيدة، ومثال ذلك :

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر مصدرا جيدا للحصول على العملات ورؤوس الأموال الأجنبية التي تمثل محورا أساسيا لأي برنامج تنموي في هذه الدول.

- يمكن أن تلعب دورا هذه الاستثمارات في تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال في المستقبل.

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر مصدرا جيدا وفعالا لنقل التقنيات التكنولوجية الحديثة والمتطورة إلى الدول المضيفة.

- تنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في الدول المضيفة وهذا يتوقف على ما تصنعه هذه الدول من ضوابط وإجراءات تساعد في تحقيق هذه المنافع.

- تساعد الاستثمارات الأجنبية في فتح أسواق جديدة للتصدير.

3- **ستويفر:** يرى هذا الأخير أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في رفع معدلات التكوين الرأسمالي في الدول المضيفة وذلك من خلال زيادة عدد وقيمة المشروعات الإنتاجية والتجهيزات الرأسمالية، فضلا عن أنها تساعد في تنمية وتحديث المشروعات البيئية الأساسية وهذا من شأنه يؤدي إلى ارتفاع معدلات نمو الناتج القومي وخلق فرص للعمالة وتنمية الموارد البشرية.

ويضيف المزايا الآتية للاستثمارات الأجنبية:

- بتحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات وتقليل الواردات وتدفق الأموال.

- تنمية المناطق المختلفة.
- إعادة توزيع الثروة عن طريق خلق فرص عمل جديدة.
- توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين الدول الأم والدول المضيفة.

التعليق على وجه النظر الحديثة:

من أهم النقاط التي جاءت بها جل النظريات الحديثة في تفسيرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأهمية من توظيف المهارات في الاستثمارات ومع ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار النتائج التالية:

- لا نستطيع الحكم بان دول متطورة جاءت نتيجة وجود الاستثمارات الأجنبية وإنما مختلفة بعدم وجودها.

توفير مجموعة من الإجراءات التي تسمح باستقطاب رؤوس الموال وجعل الاستثمارات الأجنبية ملائمة من المناخ السائد في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين العلاقات السياسية الخارجية.

وفي الأخير يمكننا القول بان جل الاستثمار الأجنبي يدعم المصالح المشتركة بين الطرفين خاصة من جانب العائد الاستثماري لكليهما، ولا يخلو الاستثمار الأجنبي المباشر من السلبيات وإنما بإمكان الحد من هذه السلبية ووضع قوانين وإجراءات تمس بالدرجة الأولى طبيعة الاستثمار وجعل الثقة متبادلة بين المستثمر المحلي والأجنبي والاستفادة بأكبر قدر ممكن .

المطلب الثاني: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تقسيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى:

- استثمارات مشتركة.
- استثمارات مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.
- مشروعات وعمليات التجميع. وسنحاول إيجازها في الفروع التالية:

أولاً: الإستثمار المشترك

يرى كولدي أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هناك لا تقتصر على رأس المال بل تمتد أيضا الى الإدارة والخبرة والبراءات الاختراع والعلامات التجارية... الخ.

. أما تيريسترافييري أن الاستثمار فيها، شركة دولية تمارس حقها كافيًا في إدارة المشروع أو العلمية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.

. ويقترح لفنجستون في هذا الشأن أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي) سواء كان شركة وطنية قائمة بذاتها أو غير ذلك). للقيام بإنتاج سلع جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر وسواء كان هذا بالمشاركة في رأس المال او التكنولوجيا فان هذا يعتبر استثمار مشترك.

ومن واقع المحاولات السابقة لتعزيز الاستثمار المشترك يمكن القول بان هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن أن ينطوي على الجوانب التالية:

-اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين، احدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دول المضيف.

-أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

-أن قيام احد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في الشركة وطنية قائمة يؤدي الى تحويل هذه الشركة الى شركة استثمار مشترك.

-ليس بالضرورة أن يقد الطرف الوطني أو الأجنبي حصة في رأس المال بمعنى:

أن المشاركة في المشروع الاستثمار قد يكون من خلال تقديم طرف رأس مال أو حصة منه، وعلى الطرف الآخر تقديم الخبرة والمعرفة، العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة.

وبجدر الإشارة انه في كل حالة من حالات السابقة، لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار حق المشاركة في إدارة المشروع.

◀ مزايا وعيوب: الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة:

أ- المزايا: يمكن القول بان الاستثمار المشترك بصفة عامة، إذا أحسن تنظيمه وتوجيهه وكذا إدارته، قد يساهم في:

- زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية.

- خلق فرص جديدة للعمل وما يرتبط بها من منافع أخرى.

- تحسين حالة ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد.

- خلق علاقات تكامل الاقتصاد بين مختلف النشاطات الاقتصادية والخدمة في الدول المضيفة¹.

وبالنسبة للدول النامية بصفة خاصة يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أنواع و أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر قبولاً في هذه الدول، ويرجع هذا إلى أسباب سياسية واجتماعية من أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني، ومن ثم رفع درجة استقلالية هذه الدول عن الدول المتقدمة، بالإضافة إلى كون هذا النوع من الاستثمار يساعد في التنمية الملكية الوطنية وخلق طبقة جديد من رجال الأعمال الوطنيين².

ب- العيوب: أما عن عيوب هذا النوع من الاستثمار هي كالاتي:

- حرمان الدول المضيفة من مزايا السابقة إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار.

- إن تحقق المنافع المذكورة وغيرها، يتوقف على مدى توافر الطرف الوطني ذي الاستعداد الجيد، وتوفر القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في المشروعات الاستثمار المشترك، خاصة في الدول النامية.

¹ عبد السلام ابو قحف، مرجع سابق، ص106.

² عبد السلام أبو قحف، الإشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص17.

- إن مساهمة مشروعات الاستثمار المشترك في تحقيق أهداف الدول النامية خاصة الخاصة بتوفير العملات الأجنبية، وتحسين ميزان المدفوعات وغيرها اقل كثيرا بالمقارنة بمشروعات الاستثمار المملوك ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي¹.

كـمزايا وعيوب الإستثمار المشترك من وجهة نظر الشركات المتعددة الجنسيات:

أ- **المزايا:** إن مزايا هذا النوع من الاستثمار متعددة يمكن تلخيصها في الآتي:

-يساعد الإستثمار المشترك في حالة نجاحه في تسهيل حصول الشركة على موافقة الدول المضيفة على إنشاء وتملك مشروعات استثمارية تملكا مطلقا².

-تعتبر الإستثمار المشترك أكبر أشكال الاستثمار تفضيلا لدى الشركة في حالة عدم سماح الحكومة المضيفة لهذه الشركة بالتملك المطلق لمشروع الاستثمار.

-يفضل الإستثمار المشترك في حالة عدم توافر الموارد المالية والبشرية والمعرفة التسويقية الخاصة بالسوق الأجنبي لدى الشركة متعددة الجنسيات اللازمة الاستغلال الكامل للسوق الأجنبي المعين.

-الإستثمار المشترك يساعد على تسهيل مهمة الطرف الأجنبي على الحصول على القروض المحلية والحصول على المواد الخام اللازمة للشركة الأم.

-الإستثمار المشترك يعتبر وسيلة للتغلب على القيود التجارية الجمركية المفروضة على الدول المضيفة، وبالتالي تسهيل عملية دخول أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلا من التصدير أو الوكلاء.

-إن وجود طرف وطني في مشروع الإستثمار يسهل أمام الشركة حل المشكلات الخاصة باللغة والعلاقات العمالية والإنسانية وغيرها من المشكلات الاجتماعية والثقافية الأخرى التي تواجه كافة الأنشطة الوظيفية للشركة المعنية¹.

¹ - عبد السلام ابوقحغف، التسويق الدولي، مرجع سابق، ص107.

² - مفتاح صالح ، بن سمينة دلال، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية، دراسة حلة الجزائر، الملتقى الدولي الثاني، جامعة محمد بوقرقن بومرداس، ص02.

ب - العيوب: وبخصوص عيوب الإستثمار المشترك نظير الطرف الأجنبي فيمكن ذكر الآتي:

- احتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار، خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني على نسبة معينة في المساهمة برأس المال في مشروع الاستثمار وهذه النسبة قد لا تتفق وأهداف الطرف الأجنبي خاصة تلك المرتبطة بالرقابة على النشاط وإدارته الأمر الذي يؤدي إلى خلق مشكلات تؤثر على الانجاز الوظيفي لمشروع الاستثمار ككل سواء في مجال التسويق أو الإنتاج أو إدارة القوى العاملة أو التمويل وغيرها².
- قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية معينة إلى إقصاء الطرف الأجنبي من مشروع الاستثمار، وهذا يعني ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق المعين.
- إن انخفاض القدرات الفنية والمالية للمستثمر الوطني قد تؤثر سلبا على فعالية مشروع الإستثمار في تحقيق أهدافه طويلة الأجل وقصيرة الأجل.
- عندما يكون الطرف الوطني متمثلا في الحكومة فمن المحتمل أن تضع شروطا أو قيودا على التوظيف، التصدير، تحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي إلى دول الأم.
- يحتاج إلى رأس مال كبير نسبيا.

○ ثانيا: الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

تعتبر مشروعات الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أشكال الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع الإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدول المضيفة.

¹ - عبد السلام ابو قحف، التسويق الدولي، مرجع سابق، ص108.

² - عبد السلام ابوقحف، الاشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الاجنبية، مرجع سابق، ص20.

○ ثالثاً: مشروعات أو عمليات التجميع و الإدماج والتملك

هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الوطني (عام، خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، ومعظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة... الخ، والتجهيزات مقابل عائد مادي يتفق عليه، وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجمع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي، ومن ثم يترتب على ذلك وجود المزايا والعيوب الخاصة بهذين الشكلين للاستثمار على مشروعات التجميع سواء بالنسبة للطرف الأجنبي أو الطرف الوطني، أما عمليات الاندماج والتملك فهي قيام الشركات بالاندماج أو شراء شركات أخرى.

خلاصة الفصل الأول:

انطلاقاً مما تم عرضه في هذا الفصل نستنتج أن الإستثمار الأجنبي المباشر قد ازدهر خلال القرن التاسع عشر، ويزداد اتساعاً مع بداية الثورة الصناعية وحتى الحرب العالمية الأولى، ثم تراجع في فترة ما بين الحربين العالميتين، ليزداد تدفقه مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، ثم شهد تطورات سريعة في الفترة الأخيرة وهذا نتيجة التغيرات التي عرفتها الساحة الدولية، ومن خلال تحليلنا لتوزيع القطاعي لهذا النوع لهذا الإستثمار نستنتج أن هناك تزايد في تدفقاته نحو قطاع الخدمات في الفترة الأخيرة عن طريق الاندماج والتملك، ويبرز لنا التوزيع الجغرافي لهذه التدفقات أن هناك تحسن في نصيب الدول المضيفة من هذه التدفقات، نتيجة لتحسن مناخ الإستثمار، ولما تقدمه من حوافز لتشجيع هذه الإستثمارات، إلا أن ما يلاحظ هو ضعف هذه التدفقات بالمقارنة مع ما يتدفق إلى الدول المتقدمة، كما رأينا في هذا الفصل أن هناك تعارض في الآراء فيما يخص دور هذه الإستثمارات في تمويل التنمية الاقتصادية للدول المضيفة.

وبالتالي فقد توصلنا إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو حركة رؤوس الأموال الدولية الطويلة الأجل ، وأيضاً له أشكال وخصائص ومخاطر يسعى كل طرف من أطرافه إلى الإستغلال الأحسن فيها، وبطبيعة الحال فإن جذب الإستثمار الأجنبي المباشر يستوجب دراسته و الاستفادة إلى أقصى حد من مزاياه ومحاولة التغلب على عيوبه.

الفصل الثاني: الإطار العام لتمويل البنى التحتية

تمهيد:

تلعب البنية التحتية دوراً أساسياً في تعزيز نوعية حياة المواطنين، كما يعد رفع مستوى البنية التحتية عاملاً حيوياً للتحوّل الإقتصادي والإجتماعي، لذلك تشكل البنية التحتية عصباً رئيسياً لعمليات التنمية بمستوياتها كافة، كما وتعد البنية التحتية إحدى موجهات عمليات التنمية المكانية لذلك تشغل جودة البنية التحتية حيزاً مهماً لما لها من تأثير في تطور الكتلة العمرانية والإجتماعية والإقتصادية والبيئية القائمة والإرتقاء بها.

المبحث الأول: عموميات حول البنى التحتية

يمكن تحديد طبيعة البنى التحتية من خلال تعريفها وذكر خصائصها وأهميتها إلى جانب إبراز ماهية التمويل ومتطلباتها المالية.

المطلب الأول: مفهوم البنى التحتية

تم تعريف البنى التحتية في الإصطلاح الإقتصادي لدى معجم أوكس فورد بأنها " المواد الأساسية والهياكل التنظيمية (مثل المباني والطرق والتجهيزات الكهربائية) اللازمة لتشغيل مشروع أو مجتمع".¹

تمثل البنى التحتية المرافق العامة والمتمثلة في إقامة محطات توليد القوى الكهربائية، والإتصالات السلكية واللاسلكية والبريد ومحطات معالجة المياه وتوصيلها عبر الأنابيب، الصرف الصحي والغاز بتوصيلاته ومشاريع الأشغال العامة التي تشمل تشييد وبناء الطرق والجسور والسدود والقنوات ومشاريع النقل العام التي تتضمن تشييد وبناء المطارات والموانئ والسكك الحديدية ونحوها إلى مشاريع خدمات التعليم والصحة والأمن والدفاع".²

¹ Dictionnaire d'Oxford 2019, disponible sur : www.askoxford.com, D'accé(21-04-2019).

² أحمد بن حسن بن أحمد الحسني، دراسة شرعية اقتصادية لخصصة مشاريع البنية التحتية بأسلوب البناء والتشغيل ثم الإعادة، 2002، ص9.

✚ يمكن تعريف مشاريع البنية التحتية بأنها عبارة عن جميع المرافق والتسهيلات المستخدمة في توفير الطاقة والمعادن المياه والصرف الصحي و الإتصالات وخدمات النقل إلا أن هذا التعريف المبسط يحجب قطاعا واسعا. ويمكن تعريف مشاريع البنية التحتية بأنها عبارة عن جميع المرافق والتسهيلات المستخدمة في توفير المشاريع والاستثمارات الأخرى والتي تترك آثارا مختلفة ومتعددة في تحسين معدلات دخل الأسر وتخفيض مستويات الفقر. ¹

✚ ويمكن تعريف البنى التحتية " : بأنها مجموعة مترابطة من العناصر الهيكلية التي توفر إطار دعم هيكلي كامل ويعتبر هذا المفهوم أكثر شمولاً للبنى التحتية في الوقت الحاضر ، إذ يشمل بنيتين : ، طرق ،مطارات وموانئ ، -البنية الصلبة والتي تمثل البنية الأساسية من منشآت وتجهيزات أساسية من مباني، نظام الصرف الصحي ، وتمديدات المياه ، وغيرها ، بجانب سكك الحديد -البنية المرنة وهي تشتمل على تكنولوجيا المعلومات والقوانين والأنظمة التي تنظم المال و الإستثمار ، بل وحتى القوانين الخاصة بالعقوبات ، لأن كل ذلك يدخل ضمن شبكة أساسية لتحقيق البنية التحتية من خلال تشجيع الاستثمار ، للوصول إلى التنمية.

ولقد شهد مفهوم البنية التحتية مراحل عدة الى أن وصل إلى ما هو عليه و تتمثل هذه المراحل في:

- **المرحلة الأولى:** مرحلة النشأة وكانت في فرنسا في القرن التاسع عشر حيث ارتبط مصطلح البنية التحتية military installations بالمنشآت العسكرية ، وقد استمر هذا المفهوم إلى النصف الأول من القرن العشرين.
- **المرحلة الثانية:** مرحلة ما بعد النصف الأول من القرن العشرين إلى أواخره ، فيها تطور مفهوم البنى التحتية النقل الجماعي ، المطارات والخطوط الجوية ، الإمدادات ، إلى معنى الأشغال العامة مثل الطرق والشوارع ، الجسور ، الموارد المائية وإدارة المياه ، معالجه النفايات الصلبة والتخلص منها توليد الطاقة الكهربائية ونقلها ،المياه، الاتصالات وإدارة النفايات الخطيرة.

¹ Bank information center, octobre 2019 , disponible sur : www.bicusa.org ,d'accé (21-04-2019).

➤ **المرحلة الثالثة:** في السنوات المالية للقرن العشرين فيها توسع مفهوم البنية التحتية

ليشمل الإطار الداخلي لأي نظام تقني أو منظمة تجارية، الخدمات والتجهيزات الأساسية التي يحتاجها ، وإجمالاً يتضح بأن البنى التحتية تشمل كل من المنشآت الإنترنت والبريد ، وسائل الاتصالات كالجوال ،سكك الحديد ، المجتمع مثل: وسائل المواصلات كالطرق والمطارات بالإضافة لنظام الصرف الصحي وقنوات المياه بل ويتعدى كل ذلك الى ان يمتد إلى البنية الفكرية ولذلك فان كل ما يصرف في هذا المجال يدخل ضمن مصطلح البنى التحتية، كما يمتاز هذا الاخير بضخامة الانجاز الذي قد يتجسد في مشروع واحد أوفي مجموعة من المشاريع ،ذات درجات مخاطرة متفاوتة وبهذا يتضح شمول البنية التحتية على كل ما هو ضروري للنهضة العمرانية والاقتصادية والاجتماعية.¹

المطلب الثاني: خصائص البنى التحتية وأهميتها

بعد عرض مفهوم البنى التحتية يجدر بنا تبيان أبرز خصائصها وتحديد أهميتها حتى يتسنى لنا توضيح ماهيتها :

○ أولاً: خصائص البنية التحتية

تتمثل خصائص البنى التحتية في عناصر عدة أهمها:²

- إن منافع وخدمات هذه المشاريع لا تعود على فرد، مجموعة من الأفراد أو جهات معينة وإنما تعود على كافة أفراد المجتمع سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة ،كما أنها لا تعود على قطاع اقتصادي دون غيره بل تشمل الكثير من قطاعات الاقتصاد ومن حق أي فرد أو جهة في المجتمع أن ينتفع بها بغض النظر عن مدى مساهمته في تشغيلها وصيانتها، إنشائها ، تكلفتها

¹ Wiki infrastructure 21 -04-2019, disponible sur : En.wiktionary.org, d'accé (21-04-2019).

² عمار بوضيف، محاضرات مادة القانون الإداري محور العقود الإدارية (تعريف الصفقات العمومية،معايير تحديد الصفقات العمومية تشريعياً،فقها . وقضاء تمييز الصفقة العمومية عن باقي العقود الإدارية)، ص 6.

- إن هذه المشاريع ذات أهمية اجتماعية وسياسية كبيرة من خلال تقديمها للجمهور خدمات أساسية وضرورية: الموانئ والسكك الحديدية وغيرها، المطارات، الطرق، الاتصالات، الغاز، الكهرباء، مثل خدمات المياه.
- لمشاريع البنى التحتية مساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية وذلك في مجتمعات مختلفة فلا يمكن أن يتصور حدوث تنمية اقتصادية أو اجتماعية في أي مجتمع دون وجود بنية تحتية متقدمة فيه، وقد أثبتت بعض الدراسات التطبيقية أن كل زيادة في رصيد الدولة من البنية التحتية يصاحبها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1%.

○ **ثانياً: أهمية مشاريع البنى التحتية**

للبنى التحتية أهمية بالغة نذكر منها:

- ❖ أن بناء وتشديد مشاريع البنية التحتية تتوقف أولوياته على ما فيه من تحقيق لمصالح المواطنين الضرورية ثم التحسينية وبالتالي فإن أهمية تنفيذها تكون مرتبة في ضوء تحقيق هذه المصالح.
- ❖ أن بناء وتشديد مشاريع البنية التحتية أمر ضروري لمصلحة الإقتصاد القومي، لأن قيام مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأخرى في أي دولة يعتمد على مدى توفر البنية التحتية الملائمة.

حيث تستفيد من خدماتها المتعددة كل المشروعات وبالتالي تزداد إمكانية نجاح المشروعات وتستمر في نشاطها الإقتصادي، فالمشاريع الصناعية متى توفرت لها الطرق، الجسور، الموانئ، وسائل النقل، المواصلات ومحطات الوقود والغاز والكهرباء فإن هذه الوفرة ستساهم في التوطن الصناعي وفي إحداث المدن والمراكز الصناعية.

المطلب الثالث: قطاعات البنى التحتية

يمكن تقسيم المرافق والخدمات المادية واللوجيستية التي تتضمنها البنية التحتية إلى سبعة أنواع كما يلي:¹

(1) قطاع النقل: ويشمل:

- ✚ النقل البري الذي يتضمن الطرق والجسور والأنفاق والسكك الحديدية والنقاط الحدودية ونقاط التفتيش والمتابعة البرية.
- ✚ النقل البحري الذي يتضمن المنشآت البحرية والموانئ.
- ✚ النقل الجوي الذي يتضمن المطارات والمحطات الفضائية والحقول الجوية.
- ✚ المنشآت والهياكل الخاصة بإدارة النقل والتحكم والمتابعة.
- ✚ أنظمة النقل الجماعي والنقل العمومي.

(2) قطاع المباني: ويشمل

- ✚ المباني الخدماتية مثل: المباني التعليمية والصحية والإدارية والأمنية والدينية والرياضية والثقافية ومباني الدفاع المدني والبريد.
- ✚ العقارات التجارية والسياحية مثل المراكز التجارية والفنادق والمنتجعات.
- ✚ المرافق الترفيهية والحدائق.

(3) قطاع المياه والصرف الصحي: ويشمل:

- ✚ عمليات تنقية المياه ومعالجتها وضخها وتخزينها.
- ✚ المنشآت والهياكل البنائية والتتمديدات الخاصة بالمياه.
- ✚ عمليات تجميع مياه الأمطار ومياه الصرف الصحي.
- ✚ معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها.

(4) قطاع خدمات الكهرباء: ويشمل

- ✚ توليد الكهرباء.
- ✚ توصيل الكهرباء.

¹ احمد حويلي، التعاون الاقتصادي العربي بين الواقع والطموح، مداخلة في ملتقى العربي حول التحولات الاقتصادية العربية والألفية الثالثة، المؤسسة العربية دار فارس للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص140.

شبكات توزيع الكهرباء.

(5) قطاع الطاقة والوقود الحفري والغاز الطبيعي: ويشمل:

عمليات التنقيب والإستكشاف والإنتاج.

عمليات التصفية والتكرير.

عمليات النقل والتوزيع والتخزين.

محطات الطاقة النووية والمفاعلات ومنشآت التخلص من النفايات والمنشآت

الخاصة بالطوارئ.

(6) قطاع الإتصالات: ويشمل :

الإتصالات السلكية والهيكل والمنشآت الخاصة بها.

الإتصالات اللاسلكية والهيكل والمنشآت الخاصة بها.

أنظمة الكوابل للتلفزيون ومحطات البث الأرضية والفضائية.

أنظمة البيانات والمعلومات وعمليات التجميع والمعالجة والتحليل وإدارة

الشبكات.

(7) قطاع إدارة النفايات: ويشمل:

منشآت وهيكل تجميع النفايات.

محطات المعالجة ومرافق التدوير.

المبحث الثاني: آليات تمويل البنى التحتية

المطلب الأول: ماهية التمويل والمتطلبات المالية للبنى التحتية

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تحديد ماهية التمويل من خلال أهميته وإبراز أشكاله ومخاطره ومن ثم يمكننا الانتقال إلى المتطلبات المالية للبنى التحتية.

1. مفهوم التمويل:

حتى يتسنى لنا تحديد ماهية التمويل ارتئينا لتوضيح بعض النقاط الأساسية المتمثلة في تعريف التمويل، توضيح أهميته، تحديد أشكاله وتبيان مخاطره.

أولاً: تعريف التمويل وأهميته:

يعرف التمويل بأنه "الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها"¹

هذا التعريف يتكون من العناصر التالية: تحديد دقيق لوقت الحاجة له، البحث عن مصادر الأموال، المخاطرة التي تعترض أي نشاط أو مشروع.

وطالب التمويل في حالة موضوعنا غالباً ما يشخص في الدولة التي تحضر صورة متوقعة للتدفقات النقدية الداخلة من الإيرادات من جهة والتدفقات النقدية الخارجة كنتيجة للنفقات من جهة أخرى، وتتجسد مسؤولية الدولة كعمول في مصطلح التمويل العمومي التي تحرص من خلاله على محاولة التأكد من حسن التدبير للإيرادات والنفقات أي تسيير المال دائماً للوفاء بالنفقات اللازمة كلما ظهرت من بينها نفقات تشييد البنى التحتية، ولذلك يجدر بنا توضيح مصطلح المالية العامة التي تعرف بكونها "سلوك هيئة التخطيط في الإدارة الشاملة للإقتصاد كمنتج وحيد، وفي توجيه النفقات نحو إشباع الضروريات الإقتصادية وسد الإلتزامات السياسية والإجتماعية وتوفير المواد اللازمة"².

¹ محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط1، 2007، ص26.

² عبد السلام أبو قحف، **إقتصاديات الإدارة و الاستثمار الدولي**، الإسكندرية مكتبة الإشعاع الفنية، 2001، ص266.

من خلال هذا التعريف يمكن استخلاص أن التمويل عامة والتمويل العمومي خاصة يتمثل في توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الإقتصادية وتطويرها وذلك في أوقات الحاجة إليها، إذ أنه يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات، كما يشترط أن يكون بالقيمة وفي الوقت المطلوب، فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامة منها والخاصة وفي الوقت المناسب.

ولكل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده، وتتطلب هذه السياسة وضع الخطوط العريضة لها والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية وذلك حسب احتياجات وقدرات البلاد التمويلية، ومهما تنوعت المشاريع فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل تطورها.

ومن هنا نستطيع القول بأن للتمويل دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب ليها توفير مناصب شغل جديدة تقضي على البطالة.¹

ثانيا: أشكال التمويل ومخاطره

هناك عدة أشكال للتمويل نذكر منها التمويل المباشر وغير المباشر والتمويل المحلي والدولي:²

التمويل المباشر وغير مباشر:

ينقسم هذا التمويل إلى تمويل بين مقرض ومقترض عن طريق وسيط وتمويل دون اللجوء إلى الوسيط.

❖ التمويل المباشر: يسمى هذا النوع كذلك لأنه يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي، يأخذ هذا النوع بدوره أشكال متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين (مؤسسات، أفراد، هيئات حكومية).

¹ نفس المرجع، ص 268.

² <http://www.elanin.com> 10.11. 09/04/2019

تلجأ الدول إلى التمويل المباشر عن طريق الإقتراض من الأفراد والمؤسسات من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات مدد زمنية مختلفة وأسعار فائدة متباينة ومن أهم هذه السندات نجد أذونات الخزينة.

❖ **التمويل الغير مباشر:** يعبر هذا النوع عن كل طرق وأساليب التمويل غير المباشرة والمتمثلة في الأسواق المالية والبنوك أي كل المصادر المالية التي فيها وسطاء ماليين، حيث يقوم هؤلاء الوسطاء الماليين المتمثلين في السوق المالية وبعض البنوك بتجميع المدخرات المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض ثم توزيعها على الوحدات الاقتصادية التي تحتاجها، أي أن المؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الإدخار ومتطلبات مصادر التمويل، وهناك بعض أشكال التمويل غير المباشرة الأخرى والتي تكون على شكل ضمانات وهي تستعمل عادة في عمليات الإستيراد والتصدير مثل الإعتماد المستندي، التحصيل المستندي... إلخ.

التمويل المحلي والتمويل الدولي:

يعتمد مثل هذا النوع من التمويل على المؤسسات المالية والأسواق المالية المحلية، وهو يضم المصادر المباشرة وغير المباشرة المحلية أي القروض، الأوراق المالية والتجارية بمختلف أنواعها... إلخ، وهذا النوع من التمويل يخدم قطاع المؤسسات الاقتصادية أكثر من الهيئات الحكومية.

التمويل الدولي:

يتطلب هذا النوع من التمويل بالدرجة الأولى وجود أسواق مالية دولية مثل البورصات والهيئات المالية والدولية أو الإقليمية، مثل صندوق النقد الدولي، البنك العالمي وبعض المؤسسات الإقليمية مثل: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الإفريقي للتنمية، بالإضافة إلى البرامج التمويلية الدولية التي تأخذ شكل إعانات واستثمارات.

وفي حالة تطبيق هذا المفهوم على مشاريع البنى التحتية فلا بد من القيام بالدراسات الاقتصادية اللازمة لتبيان حجم العوائد المتوقعة، التكاليف وحجم

المخاطرة على مستوى عمر استثمار المشروع قبل الشروع في البحث عن أسلوب التمويل المناسب.

أما عن مخاطر التمويل فيمكن تقسيمها إلى مخاطر مادية، فنية، ومخاطر تمويلية:¹

➤ **المخاطر المادية:** يمكن تعريفها بكونها تلك المخاطر التي قد تسبب

تلف المشروع الممول أو جزء منه وهذا ما ينشئ عبء إضافي في العوائد وما يحمل تكاليف إضافية، وكمثال على ذلك التلف الذي قد ينشأ بسبب احتراق المشروع أو أي من عوامل التلف الطبيعية كالأعاصير والفيضانات.

➤ **المخاطر الفنية:** هي تلك المخاطر التي تتبع من حقيقة أن مهارة تنفيذ

المشروع ومستوى جودة مواد البناء للمشروع لا تتوافق مع المخطط له من الإستغلال للإستثمار في الفترة الزمنية المحددة لذلك، وينشأ عن هذا مشروع غير مؤهل فنيا للإستغلال الأمثل للنشاطات المرغوبة أو إذا نجح في ذلك فإنه يستهلك من أجل ذلك موارد مادية أكثر في صورة أعمال صيانة، وبالتالي تنشأ خسائر لم تكن في الحسبان.

➤ **المخاطر الإقتصادية:** وهي المخاطر الناتجة عن مشاكل اقتصادية

بحثة، كخطر انخفاض الطلب على المعارض التجارية في الأسواق مثلاً وما ينتج عن عدم الحصول على المردود المالي المقدر لذلك مثل تلك المشاريع أو عدم توفر المواد والإمكانات اللازمة للإستثمار ببناء المشروع بشكل مجدي اقتصادياً.

¹ عبد الخالق، عبد الله العبيدي وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص164.

2. المتطلبات المالية للبنى التحتية:

من خلال التعاريف الواردة في المطلب الأول يتضح أن البنى التحتية تمس مختلف مجالات المرافق العامة من إقامة محطات توليد القوى الكهربائية، والإتصالات السلكية واللاسلكية والبريد ومحطات معالجة المياه وتوصيلاتها عبر أنابيب الصرف الصحي، الغاز وتوصيلاته مشاريع الأشغال العامة التي تشمل تشييد وبناء الطرق،، الجسور ومشاريع النقل العام التي تتضمن تشييد وبناء المطارات والموانئ والسكك الحديدية ونحوها، إضافة إلى مشاريع خدمات التعليم والصحة والأمن والدفاع، وكل هذه المشاريع يمثل تمويلها عبئا ماليا على نفقات جميع الدول وخاصة الدول النامية نظرا لمتطلبات البنى التحتية المادية والبشرية، فالأولى تشمل مصاريف اقتناء المواد الأساسية لإنجاز المشاريع، أي كل المواد الأولية للبناء بجانب آلات الحفر، الهدم، والرفع... إلخ.

أما الثانية فتشمل أجور كل الأطر الساهرة على دراسة جدوى المشروع من تقنيين ساميين في مجال الأشغال العمومية، الإنارة... وغيرهم الذين يختلف تخصصهم باختلاف مجال البنى التحتية إلى جانب اليد العاملة المتخصصة والمؤهلة للبناء.

ولقد اعتادت الحكومة أو القطاع العام في الماضي على إقامة بناء وتشغيل وحتى صيانة هذه المشاريع وتمويلها من خزينتها على قدر استطاعتها أو تمويلها عن طريق الإقتراض بموجب أن ملكية البنى التحتية تعود لها، ومن هنا يمكن أن نلمس نشاط الدولة في الحياة الواقعية والمتمثل في الإنفاق العام الذي يضم مجموع نفقته بمختلف هيئاتها من أموال بقصد إشباع حاجات عامة، وفقا لما يرسمه القانون المنظم لهذه الهيئات وفي الحدود التي يرسمها، ويمكن تصنيف نفقات البنى التحتية ضمن النفقات الإقتصادية التي يقصد بها النفقات الموجهة لتحقيق الأغراض الإقتصادية بصورة أساسية ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الإستثمارية.

أي النفقات المتعلقة بالثروة الوطنية، حيث يكون الهدف من ورائها زيادة الإنتاج الوطني وخلق رؤوس أموال جديدة، وتشتمل هذه النفقات على كل ما ينفق على مشاريع الصناعة، الكهرباء، الري، الصرف... إلخ.

إضافة إلى كافة الإعانات الإقتصادية التي تمنحها الدولة للمشاريع العامة وهذا ما يبرر الكم الهائل من الأموال المنفقة لإنجاز هذا النوع من المشاريع الذي يعكس حقيقة أهمية وضخامة البنى التحتية.

من خلال هذا العرض يتضح أن لهذا النوع من النفقات أهمية كبيرة في الدول النامية ويرجع ذلك إلى أن الدولة تقوم بنفسها بعملية التكوين الرأسمالي نظرا لكونها تحتاج إلى نفقات كبيرة من جهة ولأنها لا تحقق عائد مباشر من جهة أخرى، ولهذا فإن القطاع الخاص لا يقوى عليها ولا يرغب في القيام بها مثل الطرق، وسائل النقل، الطاقة، الري، الصرف وغيرها من مرافق البنى التحتية.

المطلب الثاني: المصادر التقليدية للبنى التحتية

يقصد بالتمويل التقليدي للبنى التحتية التمويل العمومي الذي يجسد في الغنفاق العمومي والذي يعتمد إما على الإيرادات العامة أو الإقتراض الحكومي، وهذا لأن أصل تمويل البنى التحتية مسؤولية الدولة، بمعنى آخر يمكن اختصار التمويل التقليدي في شقين: التمويل العمومي الذاتي بنوعيه الداخلي والخارجي.

أولاً: التمويل العمومي الذاتي

يتجسد التمويل العمومي الذاتي في الإيرادات العامة التي تعرف على "أنها الدخل التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي".¹

✓ **الإيرادات الضريبية:** يعتبر هذا النوع من الإيرادات من أهم المصادر الذاتية للتمويل العمومي، ولا ترجع أهمية هذا المصدر لكبر حجمه المطلق والنسبي إذا ما قورن بغيره

¹ جوامع ليبية، اثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية (دراسة مقارنة / الجزائر، مصر و السعودية) اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات النقود و البنوك و الاسواق المالية، جامعة محمد خيضر - بسكرة -، 2015، ص 17.18

- من مصادر الإيرادات الأخرى، وإنما لمدى تأثير الضرائب على النواحي السياسية والإقتصادية والإجتماعية.¹
- **الضرائب المباشرة:** الضرائب المباشرة هي التي تفرض على الوعاء من حيث اكتسابه أو امتلاكه، والوعاء في هذه الحالة ما هو إلا أموال المكلف، ويمكن التمييز بين مجموعتين رئيسيتين من الضرائب المباشرة: ضرائب على الدخل وهي الضرائب التي تفرض على الأموال عند اكتسابها، أي عند دخول الأموال ف ذمة المكلف، وضرائب على رأس المال وهي الضرائب التي تفرض على الأموال عندما يملكها المكلف، أي بعد حيازة الاموال وتكوين ثروة بها.²
 - **الضرائب غير المباشرة:** ترتبط هذه الضرائب باستخدام الأموال أو إنفاقها وتعتبر الضرائب غير المباشرة من أقدم الأشكال الضريبية المستخدمة في معظم دول العالم، وبالرغم من أن الأهمية النسبية لهذه الضرائب في الدول المتقدمة تناقصت، وذلك بسبب ازدياد لإيرادات الدول النامية ويرجع السبب الرئيسي في اعتماد الدول النامية على هذا النوع من الإيرادات لسببين:³
 - **الإدارة:** فالدول النامية تتميز بضعف الإدارة الضريبية كما أن الضرائب غير المباشرة لا تحتاج إلى مسك دفاتر و تنظيم حسابات خاصة كما هو الحال في الضرائب المباشرة فهي أسهل في التطبيق.
 - **الإقتصاد:** فالضرائب غير المباشرة ترتبط بصورة أساسية بالإنفاق الإستهلاكي.
- وبالتالي نجد أن الميل الحدي للإستهلاك في الدول النامية مرتفعا والميل الحدي للإدخار منخفض وبالتالي يلاحظ أن الدول النامية تفرض ضريبة على السلع الكمالية بمعدلات عالية وبالتالي ينخفض استهلاكها لأن مثل هذه السلع تكون

¹ حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر (2008/1998)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري - قسنطينة-2011، ص98.

² بن ياني مراد، **سعر الصرف ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة قياسية لحالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2012، ص96.

³ نفس المرجع، ص 97-98.

مستوردة من الخارج ويترتب على ذلك زيادة الإيداع وتوفير العملات الصعبة وبالتالي تحريك العجلة الإقتصادية ومحاولة علاج الخلل في الميزان التجاري.

ثانيا: تقييم التمويل التقليدي للبنى التحتية

يمكن تقييم التمويل التقليدي من خلال تبيان مزايا وسلبيات كل من التمويل العمومي الذاتي والقروض العمومية، حيث أن كفاية التمويل الذاتي تقلل من الأعباء المالية الإضافية التي كانت ستتحملها الدولة جراء الإقتراض أي الفوائد، لكنه قد يضيع في الوقت ذاته فرصة تمويل قطاعات أخرى يفترض أن تمويل ذاتيا لا غير مثل الأمن.

ويمكن اختصار مزايا الإقتراض العمومي في أسباب اللجوء إليه باعتبار منفذا في حالات معينة أهمها حالة الحروب والأزمات الإقتصادية والإجتماعية، الرغبة في التأثير على البنية الإقتصادية وتسريع النمو الإقتصادي، إضافة إلى عدم كفاية وإردات الدولة لمصاريفها.¹

ولا يخلو القانون العام من مساوئ فقد يؤدي إلى تحويل أموال القطاع الخاص التي تعتبر قوة توظيفها في مشروعات إنتاجية إلى القطاع العام، كما أن منافسة الدولة للقطاع الخاص في الحصول على القروض الداخلية يرفع من سعر الفائدة، الأمر الذي يؤدي إلى عرقلة النشاط الإقتصادي وسوء توزيع الموارد ويقف عقبة في طريق التقدم الإقتصادي، حيث أنه بارتفاع سعر الفائدة تقل الإستثمارات.

وغالبا ما تؤدي القروض العامة إلى زيادة العبء الضريبي على أبناء المجتمع لازدياد الجزء الثابت من إيرادات الميزانية والذي يجب أن يخصص لتسديد نفقات خدمة القانون.²

ليس هذا فقط بل قد يؤدي الإقتراض العام إلى التضخم بطريقتين، تكمن الأولى في أنه يؤدي إلى تدهور الإنتاج القومي، وزيادة النفقات العامة غير المنتجة، وهذا ما

¹ كرامة مروة، إنعكاسات الأزمة المالية على تدفقات الإستثمار الاجنبي المباشر خلال فترة 2000/2010-دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012، ص 33.34.
² حمزة بن حافظ، مرجع سابق، ص 102.

يتسبب في ارتفاع مستوى الأسعار، أما الثانية فتحدث عندما تلجأ الحكومة إلى تسديد التزاماتها عن طريق الإصدار النقدي، والذي يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقود وبالتالي إلى ارتفاع مستوى الأسعار.

كما قد يؤدي الإقتراض العام إلى سوء توزيع الدخل القومي وذلك بطريقتين تتمثل أولاهما في كون التضخم في حد ذاته يساعد على سوء توزيع الدخل القومي فيزيد الغني غنى ويقل عدد الأغنياء، ويزداد الفقير فقرا ويزداد عدد الفقراء، وثانيهما أن حملة السندات الحكومية من الطبقات الغنية، وأن نفقات خدمة القرض وسداده تمول عن طريق فرض الضرائب غير المباشرة التي تتحمل الطبقات الفقيرة عبئها الأكبر فيزيد ذلك من سوء توزيع الدخل والثروة بين أبناء المجتمع.¹

وبالتركيز على الإقتراض الخارجي فتكمن سلبياته في أن القروض العامة الخارجية عامة، والتي تمول البنى التحتية خاصة، لا تخلو من عيوب جوهرية، فهي أولا ليست متاحة لجميع الدول التي ترغب في الحصول عليها، وتلعب فيها التيارات السياسية والعلاقات الدولية دورا هاما في إمكانية الحصول عليها، فإن أمكن ذلك فإن تلك القروض كثيرا ما تتضمن شروط قاسية مالية وسياسية، وبالنسبة للقروض من الهيئات الدولية فتخضع لاشتراطات عديدة، كضرورة عضوية الدولة المقترضة في الهيئة، وعدم تجاوز حجم القروض لنسبة محددة منحستها في رأس مال الهيئة ومركز الدولة الاقتصادية، والمشروعات التي سيستخدم في تمويلها، وقد تضطر هذه الدول في كثير من الاحيان إلى قبول قروض قصيرة الأجل لتمويل مشروعات طويلة الأجل، الأمر الذي يؤدي بها إلى حلول آجال السداد قبل أن تبدأ المشروعات التي مولها القرض في الإنتاج، وتؤدي كافة هذه العوامل مجتمعة أو بعضها لإعادة تمويل القرض بتكاليف متزايدة أو إعادة جدولة الديون، وإن هذه القروض فضلا عن كونها أصبحت غير متاحة إلى حد كبير بالمقارنة بما كانت عليها في السبعينات

¹ بيوض محمد العيد، تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2011، ص28.

غالباً ما تستخدم في تمويل الإستهلاك بينما يستخدم الإستثمار الأجنبي المباشر في مروعات تدر عائداً.¹

المطلب الثالث: المصادر الحديثة لتمويل البنى التحتية

نقصد بالتمويل الحديث الخروج من القالب التقليدي لتمويل البنى التحتية الذي كان يعتمد على التمويل العمومي، والذي كانت تتحمل بمقتضاه الدولة مسؤولية تمويل، بناء، تشغيل وترميم مشاريع البنى التحتية من مستشفيات، مدارس، جسور، سجون، أنفاق، سكك حديدية، مصانع لتحلية المياه وغيرها... إلخ. كما كانت الدولة تتحمل بمقتضى هذا التمويل جميع المخاطر لوحدها.

من هنا يمكننا استنتاج أن مصطلح التمويل الحديث للبنى التحتية يتجسد في خصصة البنى التحتية الذي يكون بتدخل القطاع الخاص سواء عن طريق مشاركة القطاع العام أو بتحمل هذه المسؤولية لوحده.

أولاً: خصصة البنى التحتية

لقد كانت البنية التحتية من سكك حديد، أنفاق، طرق، طاقة ومياه خلال القرن التاسع عشر مملوكة ومدارة وممولة من قبل القطاع الخاص، لكن مع مرور الزمن تم تنظيم وتأميم الشركات العاملة في هذا المجال وقد كانت الحروب من قبل القطاع الخاص، لكن مع مرور الزمن تم تنظيم وتأميم الشركات العاملة في هذا المجال وقد كانت الحروب وحالات الكساد الإقتصادي الدافع لكثير من عمليات التأميم والتشدد في التنظيم خلال عقدي الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين، حيث قامت الكثير من الدول بالتدخل إما لتقديم الدعم المالي لتلك الشركات أو للعمل على تنظيم هذا القطاع لمنع حدوث احتكارات لها، ولكن جاء هذا التدخل فقط ليستبدل مشكلة بأخرى، وقد تمثلت المشاكل الجديدة بسوء إدارة قطاع البنى التحتية وعدم كفاءة أدائه وقصور كبير في تطوره، فضلاً عن المتطلبات اللازمة لدى الكثير من الدول ولجوءها إلى الإقتراض الخارجي لتمويل تطوير هذا القطاع، وهذا ما أدى إلى

¹ نفس المرجع، ص 30.

فتح المجال الى المزيد من المشاركة في القطاع الخاص في قطاع البنية التحتية ولا يعني ذلك بالضرورة إلغاء دور القطاع العام الذي سيستمر في تمويل العديد من المشاريع التي تتسم بالمخاطر (كقطاع المواصلات) والتي لا تجذب استثمارات القطاع الخاص، كما ينبغي أن يستمر دور القطاع العام في وضع سياسات واستراتيجيات هذا النوع من المشاريع، ولكن الفارق الأساسي يتمثل في استبدال دور الحكومة السابق كمنظم ذاتي (Self-regulator) ومقدم للخدمات بدور جديد عبارة عن منظم مستقل، (Independent-regulator) لعدد من الخدمات الأساسية التي يقدمها القطاع الخاص، ويعتبر هذا الدور المنوط للقطاع العام في غاية الأهمية حيث لا تتسم جميع أنشطة قطاع البنية التحتية بالمنافسة.

كما أن الإنتقال من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة لمشاريع البنية التحتية لا يعتبر كافيا لتحقيق الهدف الإقتصادي للخصخصة حيث تبقى الحاجة ماسة إلى وجود سوق تنافسية لتلك الخدمات، ولكن قد يكون هنالك أسواق يمكن إدخال المنافسة إليها أو أسواق إحتكارية ولكن منظمة بما يكفل حماية المستهلك.¹

وعلى القطاع العام أخذ خصائص البنية التحتية بعين الإعتبار عند تناول موضوع مشاركة القطاع الخاص في هذا النوع من المشاريع، ومن أبرز تلك الخصائص هي صفة الإحتكار الطبيعي لها مما يوجب على الدولة حماية المستهلكين من أية تجاوزات محتملة من طرف المحتكر.

كما تعتبر بعض مشاريع البنية التحتية ذات أهمية إستراتيجية، وعادة ما تكون أيضا خدمات البنية التحتية غير قابلة للصدير وبالتالي فإن أسعارها يتم تحديدها في السوق المحلي وتكون إيراداتها مقومة بالعملة المحلية مما قد يجعلها في بعض الأحيان غير ذي جاذبية في نظر المستثمرين الأجانب نظرا لمخاطر سوق الصرف، مخاطر القابلية للتحويل إضافة لمخاطر الإستثمار، فضلا عن ذلك غالبا ما تكون شركات البنية التحتية ذات أحجام كبيرة وتتطلب بالتالي استثمارات أولية ضخمة تكون إيراداتها ضئيلة في السنوات الأولى وتتميز بفترات استرداد طويلة مما يصعب

¹ عبد السلام رضا ، مرجع سابق، ص59.60.

يصعب تمويل المشاريع التحتية، كما قد يقوم بعض المستثمرين بطلب ضمانات بالنسبة للإيرادات المستقبلية، إلى جانب ذلك قد تكون بعض الشبكات مثل شبكات الاتصالات غير منسجمة وتتسبب في ازدواجية المعدات وتالياً في التكاليف، واستطراداً يعتبر توزيع المخاطر المرتبطة بمشاريع البنى التحتية بين الدول والقطاع الخاص مسألة مهمة للمستثمرين الذين يرغبون في تحقيق عائد كافٍ على رأس مالهم يسمح لهم بتغطية التكاليف وتحقيق ربح معقول.¹

وحتى يتضح مفهوم خصخصة البنى التحتية أكثر كان لابد من ذكر دوافع اللجوء إليها، تحديد متطلباتها وأطرافها، فلاشك في أن ظهور خصخصة البنى التحتية في سنوات التسعينات في كل من أمريكا وكندا والتي كان من أبرزها إنشاء المؤسسة الكندية للرهن والعقار في كندا سنة 1991 راجع إلى دوافع متعددة من أبرزها عجز الدولة على تغطية نفقاتها، الرغبة في تخفيض الأعباء المالية الناجمة عن القروض العامة بالإضافة إلى الكفاءة التي أثبتتها الخواص في إنجاز المشاريع.²

وحيث تتجه كل هذه الدوافع لتحديد أهداف معينة من أهمها نقل مسؤوليات القطاع العام إلى القطاع الخاص، أو تقاسمها بين القطاعين أي من خلال الشراكة العامة-الخاصة.³

يرمز للشراكة العامة-الخاصة بـ PPP (Partenariat Public Prive)، وهي تهدف بدورها لتحقيق الشراكة التمويلية، تقاسم المخاطر وتقاسم المسؤوليات المتمثلة فيما يلي:

التخطيط P (Planifier)

التصميم C (Concevoir)

البناء B(Batir)

¹ خضر حسان، خصخصة البنية التحتية، جسر التنمية، 2003، العدد الثامن عشر، ص 9

² نفس المرجع، ص 11-12.

³ باسم حمادي الحسين، الإستثمار الأجنبي المباشر عقود التراخيص النفطية و أثرها في التنمية الإقتصاد، منشورات الحلبي الحقوقية 2014، ص 17.

F (Financier) التمويل

L (Louer) التأجير

E (Exploiter) الإستغلال

A (Acheter) الشراء

T (Transfert) التحويل

فمثلا ترميز LE: يعني أن التأجير من مسؤولية الدولة والإستغلال من مسؤولية القطاع الخاص.

ولا يكفي تقاسم المسؤوليات بين القطاع العام والخاص لفتح المجال لخصخصة البنى التحتية، بل ولا بد من توفير متطلبات هذه الأخيرة التي تتجسد في تهيئة الجانب القانوني الذي يجب أن يمتاز بالمرونة، وتحديد مشاريع ذات عائد معتبر سواء يحدد من طرف الدولة أو أن يحقق من المشروع ذاته (Péage) حتى يكون المشروع قادر على جلب الخواص المحليين أو الأجانب اضافة إلى توفير سوق مالي مرن لتسهيل مرور الأموال من الشركاء إلى المشروع، وبهذا تشكل أسس الخصصة.¹

كما تتطلب خصصة البنى التحتية أطرافا متنوعة حتى تفي بأغراضها على أكمل وجه، من أهمها:²

الدولة: 

تعتبر الطرف الأساسي باعتبارها صاحبة الترخيص للعقد.

شركة المشروع: 

هي المؤسسة التي تجمع كل الخواص سواء كانوا محليين أو أجانب.

المقرضين: 

¹ Jeffrey Delmon (2010), **Partenarit Public-privé dans le secteur des infrastructures : guide pratique à l'intention des décideurs publics**.p 17-27.

² Le mem source, p11-16.

الممثلين بالمصارف والمؤسسات المالية المحلية والدولية التي تلعب دورا مهما في تمويل المشروع.

المستثمرين:

وهم الذين يساهمون في رأسمال شركة المشروع، وقد يكون مشغل المشروع واحدا منهم.

مقاول البناء:

والذي قد يكون المشغل نفسه أو من الغير الذي تتعاقد معه شركة المشروع.

المشغل:

وهو الذي تعهد إليه مهمة استثمار المشروع، وهو قد يتمثل بشركة المشروع نفسها أو مستثمر مستقل أو المساهمين في شركة المشروع.

ثانيا: أشكال خصخصة البنى التحتية

تعتبر مسألة اختيار طريقة الخصخصة عنصرا مهما في إنجاح برامج الخصخصة حيث أن بعض أهدافها المنشودة يمكن تحقيقها بأفضل صورة وذلك باستخدام طريقة دون سواها، ويؤثر مستوى تطور أسواق المال في الدول في اختيارها لطريقة الخصخصة، إضافة إلى عدد من العناصر التي تساهم في اختيار الأسلوب المناسب لها وتتضمن بما فيها تحديد أهداف برنامج الخصخصة برنامج الخصخصة حجم المؤسسة العامة المراد خصصتها، مساهمة القطاع العام في الإقتصاد القومي، فضلا عن اهتمامات ومتطلبات وقدرات كافة الفاعلين ذوي العلاقة.

وتتميز مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية بإمكانية هذا القطاع في توفير مصادر جديدة للأموال، انخفاض فترة تطوير المشاريع، انخفاض تكاليف التطوير، تحسين كفاءة تشغيل المشاريع والإستجابة لاحتياجات المستهلكين بالإضافة إلى التسعير الكفء لخدمات البنية التحتية وتوفير مصادر إيرادات جديدة للدولة، وتشكل طريقة الخصخصة محددًا رئيسيًا للنجاح وهناك طرق عديدة لمشاركة القطاع الخاص، يقضي بعضها بتحويل ملكية الأصول وبعضها باحتفاظ الدولة بالملكية، ولا تعني مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنى التحتية بالضرورة امتلاك القطاع الخاص لتلك المشاريع، فنطاق العلاقة بين القطاعين العام والخاص واسع بدرجة كافية لوضع هيكل عملي في كل قطاع وتتراوح خيارات مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية

التحتية بين تلك التي تنهي ملكية الدولة وتؤدي إلى تحويل الأصول إلى القطاع الخاص، وتلك التي لا تنهي ملكية الدولة.¹

➤ الطرق التي تنهي ملكية الدولة:

هنالك عدد من الأشكال لإنهاء ملكية الدولة تتراوح بين البيع المباشر للمستثمرين والتصفية، أهمها:²

❖ البيع المباشر للمستثمرين:

تقوم الدولة ببيع كامل أو جزء من الشركة مباشرة إلى القطاع الخاص وهي أكثر الطرق استخداما في عمليات الخصخصة على المستوى بالمزاد العلني أو البيع لمستثمر استراتيجي.

❖ غالبا ما تقوم الدولة باللجوء إلى هذه الطريقة في خصخصة الشركات التي

تتمتع بوضعية مالية جيدة وذات حجم كبير، حيث يتم عرض أسهم الشركة للبيع بسعر ثابت.

تتميز هذه الطريقة بدرجة عالية من الشفافية، حيث يتم الترويج لعملية البيع كما يتم الكشف عن القوائم المالية للشركة وذلك تماشيا مع شروط البيع من خلال الأسواق المالية.

❖ البيع للعاملين والإدارة:

يمكن أن تأخذ هذه الطريقة أشكالا مختلفة ولكن يصح إدراجها تحت عنوان واحد " خصخصة داخلية "، حيث ينتج عنها تملك إدارة الشركة والعاملين فيها كامل الشركة أو حصة فيها.

❖ نظام القسائم الكوبونات:

تعتمد هذه الطريقة على توزيع الكوبونات أو قسائم مجانا أو مقابل مبلغ معين للمواطنين الذين يمكنهم استبدالها في الشركات التي يتم خصصتها أو بيعها في السوق، وهي مبنية على أساس تحويل سريع لنسبة كبيرة من أصول القطاع العام إلى مجموعة واسعة من المواطنين.

¹ خضر حسن، مرجع سابق، ص 12-13.

² نفس المرجع، ص 13.

❖ التصفية:

يمكن أن تلجأ الدولة إلى خيار تصفية شركة عامة وبيع أصولها بدلاً عن بيعها كمشروع قابل للإستمرار وعادة ما يتم ذلك عندما يفوق مجموع الإيرادات المتوقعة من بيع مختلف الأصول الإيرادات المتوقعة من الشركة كوحدة واحدة.

➤ الطرق التي لا تنهي ملكية الدولة:

يمكن أن تمثل الطرق التي لا تنهي ملكية الدولة خطوة وسيطة باتجاه عملية بيع الأصول وذلك بإظهار قابلية المؤسسات العامة للإستمرار على أسس تجارية، كما يمكن اعتبارها خطوات بجد ذاتها، وتتضمن تلك الخطوات: ¹

❖ اصلاح شركات القطاع العام:

وذلك إما بالقيام بإعادة الهيكلة أو الإعتماد على مبدأ الإدارة التجارية ثم التحويل شركة مساهمة commercialization and corporatization.

- إعادة الهيكلة : تهدف هذه العملية إلى إجراء تغييرات في شركات القطاع العام بما يسمح برفع كفاءتها وجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين أي أنها ترمي إلى رفع قيمة هذه الشركات، وهناك ثلاثة طرق لإعادة الهيكلة هي:
 - أولاً: إعادة الهيكلة التنظيمية، أي إعادة تنظيم الشركة وتفكيكها إلى وحدات صغيرة وعادة ما يتم تحويلها إلى شركات مساهمة.
 - ثانياً: إعادة الهيكلة المالية، وتعني في الأساس إعادة هيكلة الديون القائمة على الشركة.
 - ثالثاً: إعادة هيكلة أنشطة الشركة، أي القيام بضخ استثمارات جديدة في الشركة من شأنها تحسين الإنتاجية و التكنولوجيا المستخدمة.
- الإدارة:

وتكون الإدارة على أسس تجارية والتحويل إلى شركة مساهمة تهدف إلى إدخال وتطبيق مبادئ وأهداف تجارية في إدارة وأعمال الشركات العامة ويمكن أن يشمل هذا الإجراء إلغاء الدعم المقدم من الحكومة، وبذلك تصبح هذه الشركات عرضة أكثر من السابق لقوانين وشروط السوق بالإضافة إلى خضوعها لقيود مالية أكثر صعوبة، ما يسمح

¹ جابر حيدر وليد ، التفويض في إدارة واستثمار المرافق العامة دراسة مقارنة، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص282-283.

بتحويلها في مرحلة لاحقة إلى شركة مساهمة أي فصل ملكية الشركة وإدارتها وإعطائها استقلالية قانونية واقتصادية على أن تتمثل الدولة في مجلس إدارة وتقوم بتعيين أعضائه.

❖ خصخصة الإدارة:¹

يتمثل الغرض الأساسي من خصخصة الإدارة في تعزيز كفاءة شركات القطاع العام وذلك بتحسين إدارتها من خلال ادخال مفاهيم وتقنيات إدارة القطاع الخاص، ويمكن خصخصة الإدارة من خلال عقد الإدارة التآجير أو الإمتياز:

✚ عقد الإدارة: هو عبارة عن اتفاق تتعاقد من خلاله مؤسسة عامة مع شركة خاصة لإدارة هذه المؤسسة، ويؤدي هذا التعاقد إلى تحويل حقوق الإدارة فقط للشركة الخاصة وليس حقوق الملكية التي تبقى بحوزة القطاع العام، وتستخدم هذه الطريقة لتنشيط شركات خاسرة بما يسهم في رفع قيمتها حين تعرض للبيع.

✚ التآجير: هو عقد يمنح من خلاله مالك الأصول (أي القطاع العام) الشركة الخاصة حق استخدام هذه الأصول والإحتفاظ بالأرباح المحققة خلال فترة زمنية متفق عليها وذلك في مقابل ايجار معين، وعادة ما تتراوح فترة التآجير بين 6 إلى 10 سنوات.

✚ التعاقد: تقوم المؤسسة العامة في حالة التعاقد بإبرام عقد مع شركة خاصة لتقديم بعض الخدمات المحددة بدلا عنها وتبقى ملكية الأصول لها.

✚ المشروعات المشتركة: يشكل هذا النوع عندما تتمثل الخصخصة في أسلوب الإقتصاد المختلط.

¹ نفس المرجع، ص 466.

خلاصة الفصل :

تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى مصادر تمويل البنى التحتية التي تأخذ قسمين: التمويل التقليدي والتمويل الحديث، يمثل الأول التمويل العمومي، الذي تلتزم بمقتضاه الدولة توفير الأموال اللازمة إما ذاتيا أو عن طريق الإيرادات الضريبية من خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة، الإيرادات غير الضريبية من رسوم، رخص، إتاوات، وغرامات، أو عن طريق الإيرادات الإقتصادية التي تمثل بالدومين العام والخاص، ويعتبر هذا الأخير موردا مستمرا ومتجددا.

كما قد تحصل الدولة على الموارد المالية اللازمة من إيرادات عمومية استثنائية ممثلة في القرض العمومي الداخلي أو الخارجي الذي عادة ما يكون من هيئات مختصة، والجدير بالذكر أن للتمويل الذاتي نقائص عديدة متمثلة في عجز الخزينة، وتفاقم أعباء الإقتراض العمومي، والتي كانت من أهم الأسباب المؤدية لخصخصة البنى التحتية التي قمنا بتناولها في القسم الثاني من هذا الفصل المعنون بالتمويل الحديث والذي سمي كذلك نسبة للحدثة التي أتى بها لتمويل البنى التحتية، من خلال نقله أو تقسيمة لمسؤولية التمويل، التشييد، التشغيل... إلخ، بين القطاعين العام والخاص بعد أن كانت عبئا على عاتق الدولة بمفردها، ويأخذ التمويل الحديث شكلين يقتضي الأول بترك ملكية البنى التحتية للدولة أما الثاني فيحول دون ذلك.

الفصل الثالث: الإستثمار الأجنبي في الجزائر

تمهيد:

لقد تبنت الجزائر منذ أواخر الثمانينات سياسة الإنفتاح الإقتصادي والرامية إلى معالجة الإختلالات التي تعتري الإقتصاد الوطني، فقد عمدت إلى تحسين مناخها الإستثماري وتطهير بيئة أعمالها من خلال توفير الإطار القانوني والتنظيمي من أجل الظفر بأكبر قدر ممكن من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى العمل على تحسين مؤشرات الإقتصاد الكلي ومحاولة جعلها أكثر استقرارا وفي مستويات مقبولة، و التي من أبرزها تخفيض مستويات البطالة، التي تعتبر من أخطر المشاكل التي تواجه الإقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: الإطار العام للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سعت الجزائر في الفترة الأخيرة الى استقطاب اكبر عدد ممكن من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا من خلال تهيئة المناخ المناسب بسن القوانين التي تتضمن الإمتيازات والتسهيلات للمستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى البرامج الإصلاحية المتواصلة وعقد الإتفاقيات الدولية لترقية وضمان الإستثمار لذلك سنتطرق إلى إمكانيات الجزائر في المطلب الأول أما في المطلب الثاني أهم البرامج التنموية في هذه الفترة، والإطار القانوني وما جاء فيه من التعديلات في المطلب الثالث.

المطلب الأول: إمكانيات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لكي تتمكن الجزائر من استقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى بلدان توفر إمكانيات جغرافية واقتصادية ومادية وحجم السوق.

أولا: إمكانيات جغرافية وطبيعية

تتميز الجزائر باتساع الرقعة الجغرافية المقدره ومساحتها ب 2381741 كلم² وهي بذلك تمثل 60.8% بالنسبة للمغرب العربي، 16.9% بالنسبة الوطن العربي اذ تعتبر بحكم انتمائها اليه قطبا هاما ومحطة جيو إستراتيجية مهمة من محطات البحر المتوسط، كما ترتب في المرتبة

الحادية عشر عالميا والثانية إفريقيا بعد السودان اي بنسبة 08% كما تعتبر بوابة إفريقيا الشمالية بحيث ستمكن دول الساحل الإفريقي بعد انجاز طريق الوحدة الإفريقية من الوصول إلى موانئ البحر المتوسط ومنه إلى بقية موانئ العالم لتمتد سواحلها البحرية على 1200 كلم وتقسم الجزائر إلى ثلاث مناطق جبلية، التل، الهضاب العليا، الصحراء التي تقدر بـ 2000000 كلم² وتتميز الجزائر بتنوع أقاليم المناخ من صحراوي وقاري ومناخ البحر المتوسط.

إن هذا التنوع الجغرافي والمناخي وكذا شساعة المساحة الجغرافية تعتبر ميزة تجعل الجزائر مكانا خصبا لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر.

أ- الثروات الزراعية والغابية

تغطي الغابات 04 ملايين هكتار منها 700000 هكتار ذات تشجيع حديث أنجز في إطار عمليات التشجير التي قامت بها منذ الإستقلال، بالإضافة إلى مشروع السد الأخضر الذي يبلغ طوله 1500 كلم وعرضه 20 كلم، أما الغابات الطبيعية فهي متواجدة بصفة رئيسية في الشمال وتغطي 650000 هكتار منها 60% من الصنوبر¹.

أما مساحة الأراضي الزراعية فقدرت سنة 1998 بحوالي 8215710 هكتار أي 3.4% من مجموع المساحة الكلية للبلاد.

تتواجد بالجزائر الأراضي الزراعية بشكل رئيسي في المنطقة الشمالية والداخلية، فالمنطقة الشمالية تزرع فيها الخضر والفواكه، أما المنطقة الداخلية فهي موجهة بشكل كبير لزراعة الحبوب وتعمل الجزائر على كسب الأراضي الزراعية الجديدة في الجنود، وهذا عن طريق تقديم الإمكانيات والمساعدات التي جسدت بصندوق الجنوب.

¹ أحمد هني، الإقتصاد الجزائري المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1991، ص 09.

ب- الموارد المائية:

تقدر الموارد المائية في الجزائر نحو 20 مليار متر مكعب، 13 مليار متر مكعب حجم الموارد المائية السطحية بالشمال و07 مليار متر مكعب تمثل الموارد المائية الجوفية (02 مليار متر مكعب بالشمال و05 مليار متر مكعب في الجنوب)¹.

ج- الموارد الطاقوية

يعتبر الغاز والنفط العمود الفقري للإقتصاد الجزائري حيث تمثل مداخلة 60% من الموازنة و30% من الناتج المحلي و95% من الصادرات وتحتل الجزائر المرتبة الخامسة عالميا من احياطي الغاز الطبيعي والثانية عالميا في تصديره.²

د- الموارد المعدنية

تمتلك الجزائر الحديد الخام، الزنك، الرصاص، الفوسفات، النحاس، الزئبق، الملح، الرخام (13 نوع) والأحجار الكريمة.

هـ- الطاقة:

- الطاقة الكهربائية، تنتج المصادر الحرارية 90% من الطاقة الكهربائية، وتنتج السدود 10% الباقية وتمثل نسبة الشمال 84% من مجموع الطاقة الكهربائية، و16% في الجنوب.

- الطاقة النووية : تمتلك الجزائر مفاعلين نوويين الأول في الداراية والثاني في عين وسارة ولا تستغل إلا البحث العلمي.

- الموارد المتجددة: تدل الأبحاث والدراسات العلمية ان الطاقة المتجددة مثل الكتلة الحيوية، الطاقة الشمسية، الطاقة المائية وطاقة الرياح ستشكل في المستقبل وصيد طاقي لا يستهان به.

¹ - بن عشي بشير مصادر الموارد المائية وتخصيصها في الجزائر،

http://www.almyah.com/myah/modules.php?name=news*file=article=sid=1981e06/05/2008

² - <http://www.10congres-caci.org.dz/defant1htm1e17/06/2007>

و- الثروات السياحية:

تمتلك الجزائر ثروات سياحية وتراث تاريخي حضاري راسخ منذ القدم يمتد من غوفي وتمقاد وجميلة إلى تيبازة وشرشال فالى تلمسان والطاسيلي مرورا بأدرار وغرداية وتيميمون... الخ¹.

ثانيا- الإمكانيات الاقتصادية

عرفت الإمكانيات الاقتصادية في الجزائر تحسنا كبيرا في السنوات الأخيرة، وهذا بفضل الإصلاحات التي قامت بها خاصة سياسية الإنعاش الإقتصادي.

أ- حجم السوق

تعتبر الجزائر سوق ضخم بالنسبة للشركات الأجنبية التي تهدف الى تغطية السوق المحلي حيث تتميز ديموغرافيا الجزائر بقنواتها كسائر البلدان المضيفة، وقد عرف النمو الديمغرافي تراجعا بطيئا في السنوات الأخيرة، اذ وصلت نسبة النمو سنة 2005 إلى 1.63% بعد أن كانت من أعلى النسب في العالم بـ 3.4% فيصل عدد السكان سنة 2006 إلى 33.2% مليون نسمة بعد أن كان 32.5 مليون نسبة سنة 2005².

إن كبر حجم السوق الجزائرية جعل الإستهلاك كبيرا جدا للمنتجات المصنعة و التجهيزات، بالإضافة إلى ذلك فإن قرب السوق الجزائرية من السوق الأوروبي جعلها تملك فائدة تنافسية تتمثل في نفقات البضائع والخدمات الضرورية للإنتاج.

ب- البنية الأساسية

شبكة الطرقات: تعتبر شبكة الطرقات من مؤشرات المهمة جدا، وفي الجزائر الطرقات السريعة جدا ضعيفة ببعض الميئات من الكيلومترات فقط، بينما بلغت شبكة الطرقات المعبدة مستوى جد مرتفع، وفي ما يخص النقل الجوي فيوجد 35 مطارا منها 13 مطار ترقى للمقاييس الدولية، أما شبكة النقل الجوي الداخلية فهي جد متطورة وتحتوي الجزائر على 40 ميناء منها الميناء للصيد، التجارة والمحروقات وميناءين مخصصين

¹ - عبد الرحمان تومي، مرجع سابق، ص125.

² - نفس المرجع، ص125.

للمحروقات، أما السكة الحديدية فيبلغ طولها 4200 كلم، علما بان جزء ضئيل جدا منها مزود بالكهرباء ويوجد هناك مشروع قيد التنفيذ وهو الطريق السريع الرابط شرق البلاد بغربها¹.

✚ بنية الاتصالات: بلغ الهاتف الثابت 202 مليون خط منها 30% لحساب الإدارات، التجارة، المصالح والمؤسسات أما فيما يخص الهاتف المحمول فقد تطور سريعا مع مشاركة 4 متعاملين وأكثر من 13.7 مليون مشترك لعام 2005.

✚ خدمات الكهرباء والغاز: أصبحت التغطية الكهربائية الفضائية تعادل 96% وهي نسبة شبيهة بتلك المسجلة في بلدان منطقة التعاون والتنمية الأوروبية، وهذا بفضل إنتاج يتجاوز 7000 ميجاوات، أما الغاز الطبيعي فيستفيد 1.7 مليون منزل من التمويل المباشر لهذا الغاز².

ج- القطاع البنكي:

بلغ عدد البنوك والمؤسسات المالية نهاية 2005، 24 بنكا ومؤسسة مالية مقراتها بالجزائر العاصمة وكانت تتوزع كما يلي:

✚ 06 بنوك عمومية بما فيها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

✚ تعاقدية تأمينية واحدة معتمدة للعمليات المصرفية.

✚ 12 بنكا خاصا بما فيها واحد برأسمال مختلط عمومي وخاص.

✚ مؤسستين ماليتين منها واحد عمومية.

✚ مؤسسات قرض إيجاري.

✚ بنك للتممية.

¹ - اميرة حسب الله، مرجع سابق، ص 99.

² - يحيوي سمير، مرجع سابق، ص 93.

ولإشارة فإن البنوك الخاصة قد صفت سنة 2006 نتيجة الفضائح التي هزت القطاع البنكي الجزائري.

إن أهم ما ميز النظام البنكي الجزائري هو دخول نظام الدفع الإجمالي حيز التنفيذ في 15 ماي 2005 ويقوم هذا النظام بمعالجة الصكوك عن طريق نظام التعويض عن بعد ويتكفل بأنظمة الدفع الأولى (الصكوك عن طريق نظام التعويض عن بعد ويتكفل بأنظمة الدفع الأولى) التحويل، الإقتطاع والعمليات النقدية)، تسوية الصفقات المالية جميعها بين البنوك في أجل أقصاه (03أيام)، يسمح هذا النظام بوضع شبكات آلية للمبادلات ما بين البنوك وتتدرج هذه الخطوط في إصلاح شامل للقطاع البنكي الذي يخص البنوك وشركات التأمين وأسواق المال¹.

د - مؤشرات الإقتصاد الكلي

عرفت سنة 2006 أفقا اقتصادية بفضل المستوى الجيد لأسعار النفط المسجلة للعام الخاص على التوالي وخلفت هذه الوضعية مناخا قويا غير مسوق لتعزيز التوازنات الاقتصادية الكلية وحسب أداء المؤشرات الرئيسية الاقتصادية الكلية، المالية والنقدية في البلاد وفي ما يلي بعض المؤشرات:

الناتج الداخلي العام:

بلغ الناتج الداخلي الخام في سنة 2006 حوالي 124.1 مليار دولار بنسبة نمو 4.9% وهذا ما انعكس على زيادة الناتج الداخلي الخام للفرد بـ 369.85 دولار²

التضخم:

استطاعت التحكم في التضخم في السنوات الأخيرة، إلا أنه عرف ارتفاعا طفيفا ما بين 2005 و2006، حيث ارتفع من 1.6% سنة 2005 الى 2.5% سنة 2006³.

¹ - عنتر مزروق، مرجع سابق، ص 103.

² - www.algerieindicatevr.dz le 20/06/2007

³ - www.algerieindicateur.dz، نفس المرجع.

احتياطي الصرف:

ارتفع خلال الخمس سنوات الأخيرة الماضية حيث ارتفع من 56 مليار دولار سنة 2005 إلى 76 مليار دولار نهاية 2006 جراء ارتفاع أسعار المحروقات مقابل 4.4 مليار دولار سنة 1999.

المديونية الخارجية:

انخفاض المديونية الخارجية نهاية 2006 إلى ما يعادل 4.7 مليار دولار بفضل التسديد المسبق للديون الخارجية المعاد جدولتها تبلغ 7.9 مليار دولار وذلك باتفاق مع نادي باريس في 11 ماي 2006 على الدفع المسبق بالإشارة فقد قدرت الديون الخارجية للجزائر بـ 33.2 مليار دولار.

الميزان التجاري:

سجل فائض بلغ 31.82 مليار دولار سنة 2006 مقارنة بـ 16 مليار دولار سنة 2005 وبلغت الصادرات حوالي 52.82 مليار دولار مرتفعة بـ 14.83% عن سنة 2005 وصادرات المحروقات تمثل 98.97% من القيمة الإجمالية بينما بلغت الواردات 21.5 مليار دولار سنة 2006 مرتفعة بـ 3.18% عن سنة 2005¹.

الخصوصية:

إن مجموع المؤسسات والأصول المتنازل عنها من شهر جوان 2003 إلى نهاية 2005:

- 238 منها 124 المتعاملين خواص وطبيين.
- 81 لمجموعات من الإجراء و 31 الشركاء أجنب.
- المؤسسات المتعلقة بعمليات الخصوصية: فان السعر الإجمالي المتنازل عنه قدر بـ 63.4 مليار دج.
- مجموع مناصب الشغل التي ابقى عليها 19000 منصب.

¹ - زيدان محمد ، مرجع سابق، ص67.

ومما عزز جاذبية مناخ الإستثمار في الجزائر هو طرح 1200 مؤسسة لاستثمار القطاع الخاص ضمن برنامج الخوصصة الذي تطرحه الحكومة¹.

ثالثا: الإطار المؤسسي

يخضع الإستثمار الأجنبي المباشر لنقص الإجراءات الخاصة بالإستثمار المحلي في الجزائر فقد حددت تعليمة 21 أوت 2001 الهيئات المكلفة بالإشراف على الإستثمار في الجزائر وفق الترتيب التالي:

أ- المجلس الوطني للإستثمار (cni): هو عبارة عن تنظيم يشمل ممثلين عن ثمانى وزارات برئاسة رئيس الحكومة² وتتمثل مهامه فيما يلي³:

✚ يقترح إستراتيجية تطوير الإستثمار وألوياته.

✚ يقترح تدابير تحضيرية للإستثمار.

✚ إستثمارات مساندة للتطورات.

✚ يقترح القرارات على الحكومة والتدابير الضرورية لتنفيذ ودعم الإستثمار وتشجيعه.

✚ يشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الإستثمارات وتطويرها.

ب- الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار (ANDI):

حسب الأمر رقم 01-03 الموافق ل 20 أوت 2001 المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-

08 الموافق ل 15 جويلية 2006 تعد الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار مؤسسة عمومية ذات

طابع إداري في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب، تأسست هذه الوكالة لتحالف وكالة ترقية

ومتابعة الإستثمار (APSI) لتمارس مهامها تحت وصاية المجلس الوطني للإستثمار، توظف

¹ - عبد السلام ابو قحف، المرجع السابق، ص 75.

² - الجزائر المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24 ديسمبر 2001 متعلق بتنظيم وهيكله المجلس الوطني للإستثمار، المادة (04).

³ - الامر رقم 01-03 مرجع سابق، المادة 12.

150 إطارا يشرفون على تسيير ملفات الإستثمار 48 ولاية بمعدل ثلاثة إطارات لكل ولاية وهي تتولى المهام التالية:

+ ترقية الإستثمارات وتطويرها ومتابعتها.

+ إعلام ومساعدة المستثمرين في إطار إنجاز مشاريعهم.

+ تسهيل استفتاء إجراءات التأسيس عند إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع.

+ منح المزايا الخاصة بالإستثمار.

+ تسيير الصندوق لدعم الإستثمار.

+ تسيير الحافظة العقارية وغير المنقولة الموجهة للإستثمار.

د- الإمكانيات السياسية والأمنية

مرت الجزائر بفترات عصبية على الساحة السياسية والأمنية كان من أهم مظاهرها عدم الإستقرار السياسي والأمني، وهذا سبب الخلافات والصراعات على السلطة خصوصا مع بداية التسعينات مما أدى إلى نقص التمويل الخارجي ونفور المستثمرين الأجانب من الإستثمار في الجزائر رغم الإمتيازات والتسهيلات والحوافز التي قدمتها إلى المستثمرين المحليين والأجانب على سواء ومما زاد الطين بلة هو الإعلام الغربي الذي كان ولا يزال يعطي نظرة أمنية سيئة للعالم على الوضع في الجزائر¹.

بدأ الإستقرار يعود إلى الجزائر سنة 1998 خاصة مع مصادقة الشعب الجزائري على قانون الوثام المدني عام 1999، كما يدل الأمر المستخرج في المدن وفي معظم الأرياف، ولقد دفعت الجزائر خلال السنوات الأخيرة في مكافحتها للإرهاب ثمنا باهظا من أجل السلام والأمن ليس على مستوى منطقة البحر المتوسط فحسب بل على مستوى العالم أيضا².

¹ - نشم فاروق، مرجع سابق، ص103.

² - عبد الرحمان تومي، مرجع سابق، ص38.

كان للنجاح النسبي لقانون الوثام المدني وانتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة ثانية تحت شعار المصالحة الوطنية الشاملة دورا كبيرا في تحسن المناخ الإستثماري السياسي والأمن في الجزائر، ويظهر هذا من خلال حركة الإستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة وخصوصا بعد الشروع في عمليات الخوصصة الكاملة للإقتصاد ما عدا قطاع المحروقات¹.

المطلب الثاني: الإطار المؤسسي للإستثمار في الجزائر

أصدرت الجزائر بالخصوص في فترة الإصلاحات مجموعة من النصوص القانونية تسعى كلها إلى تهيئة المناخ الملائم لتطوير الإستثمار، ومن أهم ما جاءت به هذه القوانين إنشاء وكالات لترقية الإستثمارات وأجهزة أخرى نذكر منها بالخصوص، وكالة ترقية ودعم الإستثمارات (ASPI)، لجنة دعم مواقع الإستثمارات المحلية وترقيتها (CALPI) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات (ANDI)، المجلس الوطني للإستثمار (CNI)، والشباك الوحيد (GU)، صندوق دعم الإستثمارات (CSI)، والوزارة المنتدبة المكلفة بترقية الإستثمار ومتابعة الإصلاحات.....

ونتطرق بشيء من التفصيل لمهام هذه الوكالات:

1- وكالة ترقية ودعم الإستثمارات (ASPI)

تأسست الوكالة بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-05 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، المتضمن إنشاء وكالة ترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها، وتضمن المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1415هـ صلاحيات الوكالة حيث تعتبر هذه الوكالة حسب المرسوم التنفيذي المشار إليه أعلاه هي المرجع الأساسي لكل ما يتعلق بالإستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر لاسيما بعد إنشاء الشباك الوحيد وتتمثل مهامها أساسا في:

❖ تدعيم ومساعدة المستثمرين في إطار المشاريع الإستثمارية.

❖ تضمن ترقية الإستثمارات وتنفيذ كل التدابير التنظيمية.

¹ - نفس المرجع، ص39.

- ❖ تضمن متابعة احترام المستثمرين بالإلتزامات المتعاقد عليها.
 - ❖ تضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بفرص الإستثمار.
 - ❖ تساعد المستثمرين على الإستفادة من الإجراءات التحفيزية للإستثمار.
 - ❖ تجري تقييم مشاريع الإستثمار وإحصاءه.
 - ❖ تنشر القرارات المتعلقة بالإستثمار التي استفادت من الإمتيازات.
 - ❖ التنسيق بين الوكالات في المناطق الحرة.
 - ❖ تنظيم ندوات، ملتقيات وأيام دراسية يرتبط محتواها بهدفه.
 - ❖ تشغيل كل الدراسات في مجال الإستثمار.¹
- 2- لجنة دعم مواقع الإستثمارات المحلية وترقيتها (CALPI+) لقد أولى المشرع الجزائري أهمية خاصة لمشكل العقار الصناعي، حيث أنه من ضمن العناصر الأساسية لانجاز الإستثمار الإقتصادي الحصول على حصة عقارية متلائمة مع المشروع المرغوب في تكوينه، ففي إطار تدعيم وتحفيز الإستثمارات من هذه الناحية فان مسألة العقار أوكلت إلى اللجنة الولائية لدعم مواقع الإستثمار المحلية وترقيتها المعروفة بـ (CALPI).
- تأسست لجنة (CALPI) بناء على التعلية الوزارية المشتركة رقم 28 المتعلقة بإجراءات توزيع الأراضي للمستثمرين، وترتكز مهمته الأساسية على العنصر الإعلامي والتشاور المحلي، حيث أن هذه اللجنة تتشكل من الوالي أو ممثله رئيسا ومدير للدراسات وتهيئة الإقليم، مدير الصناعات والمناجم، مدير مكلف بالمجال الحضري، مدير الفلاحة، مدير المناطق الصناعية، ممثلو مؤسسات الترقية العقارية، رؤساء البلديات والدوائر، مديري الوكالات العقارية الذين بحوزتهم مناطق النشاط، ممثلو كل الفرق التجارية والحرف الصناعية والزراعية، ممثلو الجمعية الوطنية للمقاولين في الولاية... وتتمثل مهام لجنة CALPI في:

1 منصور الزين، آليات تشجيع وترقية الإستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، 2006.

❖ تشكيل ومسك الدليل العام للمساحات الموجهة لفرص العقارات للمستثمرين مع توفرها على القائمة الكاملة للمناطق ذات الطبيعة الإقتصادية تبعا للنموذج المرفق والمصنف بالمجموعات الصناعية للنشاط الحر.

❖ كما هي مسؤولة عن وضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بالإمكانات العقارية المتوفرة في إقليم الولاية التي يمكنها استقبال الإستثمارات والتي تعمل كل اللمسات اللازمة للإستثمار وخاصة في الميادين التالية:

* الوضعية العامة للأرض: فيما يخص المساحات المهيئة والغير مهيأة وضعية المساحات مثل ظروف الإتصالات، النشاطات المعروفة وخاصة المتعلقة بالبيئة.

* الوضعية القانونية للأرض: تعريف نوعيتها، مالكيها، أو مسيرتها وطريقة الإستفادة.

❖ قواعد وطرق البناء: فيما يخص رخص البناء واحترام قواعد التعمير.

❖ الإشراف على المستثمرين المرتبطة باكتساب الأرض للإستثمار.¹

3- الوكالة الوطنية للتطوير والإستثمار (ANDI)

وهي بديل عن الوكالة الوطنية للترقية ومتابعة ودعم الإستثمار المستحدث بموجب قانون الإستثمار الصادر سنة 1993، تتمثل مهامها في :

❖ ضمان ترقية الإستثمارات وتطويرها ومتابعتها.

❖ استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.

❖ تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.

❖ التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء.¹

¹ منصورى الزين ، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص94.

❖ منح المزايا المرتبطة بالإستثمار .

❖ تسيير صندوق دعم الإستثمار .

❖ تسيير الحافطة العقارية وغير المنقولة الموجهة للإستثمار .²

4- المجلس الوطني للإستثمار (CNI):

جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الإستثمار يشرف عليه رئيس الحكومة، ويضطلع بالمهام التالية:

❖ صياغة إستراتيجية أولويات الإستثمار .

❖ تحديد المناطق المعنية بالتنمية .

❖ إقرار الإجراءات والمزايا التحضيرية .

❖ المصادقة على مشاريع اتفاقيات الإستثمار .

5- الشبابيك الوحيدة اللامركزية

من أجل التخلص من متاعب البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب ثم إنشاء الشبابيك الوحيدة اللامركزية على المستوى الوطني تشمل الإدارات والهيئات العمومية المعنية

6- الهياكل التقنية المختصة لدعم ومتابعة انجاز المشاريع

✚ شبكات معلومات وطنية ودولية .

✚ صندوق لدعم الإستثمار .

✚ حافطة عقارية للمستثمرين .

✚ مساهمة خبراء ومختصين وطنيين وأجانب .

¹ مرداوي كمال، الإستثمار الأجنبي المباشر وواقع سياسات تهيئة بيئة الإستثمار في الجزائر ، الملتقى الدولي ، السياسات الإقتصادية في الجزائر ، الواقع والآفاق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، يومي 29-30 ديسمبر 2004، ص10.

² السلم ينعش اقتصاد الجزائر وإقبال المتزايد من المستثمرين من الأجانب، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9984، 30 مارس

إدارة في خدمة المستثمرين والتنمية الوطنية.

7- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الإستثمار:

وتضطلع بالمهام التالية:

تتسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخصخصة.

اقترح استراتيجيات ترقية وتطوير الإستثمار.

وبموجب هذه القوانين والهيئات أصبح مجال الإستثمار والإمتيازات التي وفرها المشرع الجزائري في هذا الميدان أكثر وضوحا.¹

8- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بواسطة المرسوم التنفيذي رقم 36-295

المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، حيث نص على إنشاء وكالة وطنية قادرة على مساعدة الشباب في التخلص من ظاهرة البطالة ودفعهم إلى عالم الشغل وتمثل مهامها في النقاط التالية:

❖ ترافق وتدعم وتتابع أصحاب المشاريع، في إطار تطبيق مشاريعهم الإستثمارية.

❖ تقوم بتسيير وتخصيصات الصندوق الوطني لدعم و تشغيل الشباب لا سيما منها

الإعانات وتخفيض نسب الفائدة، في حدود العلاقات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل.

❖ تبلغ الشباب أصحاب المشاريع المرشحين، للإستفادة من قروض البنوك والمؤسسات

المالية، بالإعانات والإمتيازات الممنوحة لهم عن طريق الصندوق الوطني لدعم و تشغيل الشباب.

❖ تشجيع كل الأعمال الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب من خلال التكوين والتشغيل

والتوظيف الأولى، عن طريق إبرام اتفاقيات مع كل هيئة ومؤسسة ترغب في ذلك.¹

¹ منصورى الزين، واقع وآفاق سياسية الإستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الثاني، ماي 2005، ص 134-135.

المطلب الثالث: تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

قبل التطرق إلى تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر يجب في البداية أن نعرف هذا المصطلح:

تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر : نعني به ما دخل فعلا في تلك السنة، كاستثمارات جديدة، أو هو الفرق بين مخزون الإستثمارات أو التغيير في الإستثمارات الأجنبية المباشرة لسنتين متتاليتين.²

وللتعرض إلى تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تناول حجم الإستثمارات الأجنبية كما سنقوم بعرض أهم الدول المستثمر في الجزائر خلال عام 2005.

أولاً- حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

لقد تركزت الإستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل أساسي في قطاع المحروقات منذ الإستقلال واعتبر القطاع المفضل لتوسيع الإستثمارات الأجنبية خاصة بعد قرار عام 1971، والقاضي بانفتاح هذا النوع من الصناعة (البترول والغاز)، على رؤوس الأموال الأجنبية وهذا ما أدى بالعديد من الشركات الأجنبية في الإستثمار في مشروعات، الإكتشافات، الإنتاج، النقل، التكرير، وقد عرفت فترة 1967-1980 توجه متزايد الأشكال استيراد التكنولوجيا المتكاملة.

وقبل عام 1992 لم تكن الجزائر تسمح للشركات الأجنبية بالإنتاج لحسابها الخاص إلا في إطار عقود تقسيم الإنتاج أو عقود أخرى تتعلق بتقديم خدمات لفائدة شركة سونطراك، وفي عام 1994 اعتمدت الجزائر جملة من المزايا والحوافز لفائدة المستثمرين الأجانب وهذا في إطار إعادة التوازن الداخلي والخارجي والعمل على بعث النشاط الإقتصادي على قواعد فعالة، من خلال قانون 1993، المعدل والمتمم بالأمر 1-3-2001³

² عبد القادر بابا، سياسة الإستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص163.

¹ بن هني فرطاس وآخرون، مرجع سابق، ص74.

² قويدري محمد، واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة وأفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 212.

وقيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي جلبتها الجزائر خلال سنة 2005، حسب تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 8,1 مليار دولار، محتلة بذلك المرتبة السابعة عربيا خلف كل من الإمارات العربية، السعودية، المغرب لبنان، الأردن وقطر.¹

وبحسب تقرير الديوان الجزائري للإحصاء تلقت " إيلاف" نسخة منه، فإن الجزائر جلبت 8,6 في المئة من إجمالي الإستثمارات الأجنبية، المباشرة تجاه القارة السمراء، علما أن هذه الإستثمارات بلغت في إفريقيا رقما قياسيا جاوز 31 مليار دولار كان لجنوب أفريقيا حصة الأسد فيها حيث عرفت تدفقات بلغت 4,6 مليار دولار، أخذ بذلك 21 في المئة من إجمالي استثمارات المنطقة وفي عام 2007 احتلت الجزائر المرتبة الثامنة افريقيا من حيث تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر.⁽²⁾

الجدول رقم (5) يوضح حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر خلال الفترة (2006-1995)
الوحدة: مليون دولار

³شعيب شنوف ، الإستثمار الأجنبي...هل يدعم اقتصاد الدول النامية أم يضعفها ؟ الملتقى العلمي الدولي ، الإستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي ، جامعة احمد بوقرة ، بومرداس 22-23 أكتوبر 2007 ، ص 2 .

¹الجزائر 1,8 مليار دولار إجمالي الإستثمارات الاجنبية في الجزائر

<http://www.elaph.com/elaph.web/economics/2008/1/295139.htm>

20	20	20	20	20	20	20	19	19	19	19	19	السنوات
06	05	04	03	02	01	00	99	98	97	96	95	
15	10	88	63	10	11	43	50	50	26	27	25	تدفق
20	81	2	4	65	96	8	7	1	0	0		IDE

المصدر : تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية لعام 2005 (الكويت : المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ، 2005)

ارتفع حجم الإستثمارات الأجنبية في الجزائر من 25 مليون دولار سنة 1995 إلى 1520

مليون دولار سنة 2006، ومع ذلك تبقى هذه القيمة منخفضة مقارنة مع حجم الإستثمارات الأجنبية في الدول العربية، حيث لم تمثل سوى 3,9 من إجمالي الإستثمارات الأجنبية في الدول العربية لسنة 2005 أن الحكم الأولي بأن مناخ الإستثمار في الجزائر قد تحسن يعتبر حكما خاطئا حيث أن كل الإستثمارات تقريبا قد تم تحقيقها في قطاع المحروقات هذا القطاع الذي لا يساهم كثيرا في خلق مناصب العمل وأنه قليل التأثير في بقية القطاعات الإقتصادية الأخرى.¹

إن هذا التطور في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر يظهر من خلال المخزون الذي شهد هو الآخر ارتفاعا خلال السنوات الأخيرة وهذا ما يبينه الجدول التالي:²

جدول رقم (06) : تطور المخزون التراكمي للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (1990-2005)

الوحدة : مليون دولار

2005	2000	1990	السنة
8,272	3,497	1,521	المخزون

¹صالح مفتاح ، بن سمينة دلال ، مرجع سابق ، ص ص 119-120.

²زرقين سورية ، مرجع سابق ، ص ص 116-117.

المصدر: زرقين سورية، مرجع سابق، ص 116، نقلا عن المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية 2006، ص 13

ثانيا : أهم الدول المستثمرة في الجزائر

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء العربية منها أو غيرها حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية أو دول الاتحاد الأوربي ثم الدول العربية أهم الدول التي تقوم بالإستثمار الأجنبي في الجزائر من خلال مشروعات الشراكة إلا أن أهم الإستثمارات الأجنبية تنفذ من قبل الشركات العابرة للقارات خاصة في قطاع المحروقات , وقد عرفت الفترة 1998-2001 إستثمارات قدرت ب:908مليون دولار من قبل الولايات المتحدة الأمريكية تركزت أساسا في قطاع المحروقات عن طريق شركة petrofac resources international inc وقطاعات أخرى كالإستثمارات التي قامت بها شركة pfizer الأمريكية في قطاع الكيمياء والصيدلة وتوقيع الشركة الأمريكية (إيربروداكت) مع شركة سونطراك إتفاقا لبناء مصنع لصناعة مادة الهليوم في منطقة ارزيو 2005.

إلى جانب ذلك قامه الجزائر بإمضاء مجموعة من الإتفاقيات مع كل من فرنسا، اسبانيا، إيطاليا حيث شملت قطاع المحروقات مع الشركتين الإسبانيتين ropol، cepsa والشركة الإيطالية agip، إضافة الى شركة fina ELF/total الفرنسية وشركة danone الخاصة بقطاع الصناعات الغذائية إلى جانب إستثمارات أخرى في صناعة الصيدلة والكيمياء، ودخول شركة Henkel الألمانية كمساهم في رأس مال الشركة الوطنية للمنضفات¹

أما بالنسبة للدول العربية فتعد كل من مصر، البحرين، الأردن، الكويت أهم الدول المستثمرة في الجزائر خاصة في قطاع الإتصالات من خلال شركة أوراسكوم للهاتف الخليوي وبعض الأنشطة في قطاع الخدمات، وقد مثلت الإستثمارات المصرية خلال عام 2005 ماقيمته 603 مليون اورو، وهذا حسب التقرير السنوي 2006، ونفس الشيء ينطبق على الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة من المملكة العربية السعودية لعام 2005 والتي بلغت من 247مليون

¹محمد قويدري ، مرجع سابق، ص215

أورو، وهذه الأرقام تشير إلى تحسن الإستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة وهذا ما يمثله الجدول التالي :

جدول رقم (7): أهم سبع دول مستثمرة في الجزائر خلال عام 2005

الوحدة : مليون اورو

الدولة	المبلغ
الكويت	804
اسبانيا	606
مصر	603
الولايات المتحدة الأمريكية	455
فرنسا	295
العربية السعودية	214
الصين	147

المصدر: رفيق نزاري ، مرجع سابق، ص 129

المبحث الثاني: تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد تميز توزيع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر دائما وأبدا بالتباين الواضح على المستوى الإقليمي والدولي، ومرد ذلك راجع إلى عوامل جذب الإستثمار المباشر و البيئة الإستثمارية لكل قطر من الأقطار أين تشكل معوقات الإستثمار أحد الأسباب الرئيسية في ذلك. ولتقدير مناخ الإستثمار في أي دولة تلجأ بعض الهيئات إلى إصدار مؤشرات إحصائية ، دالة للمستثمرين على حالة البيئة الإستثمارية في تلك الدولة، حيث تتحدد من خلالها ترتيب الدولة أو درجة اجتذاب الإستثمار الأجنبي، توجد مؤشرات كمية ومؤشرات نوعية وهذا ما سوف نتطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول: التقييم الكمي لمناخ الإستثمار في الجزائر

سنعتمد في تقييمنا لمناخ الإستثمار في الجزائر على حساب المؤشر المركب لمكون السياسات الإقتصادية لمناخ الإستثمار بدءا من 1996، ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الإقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للإستثمار ، هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم، وسعر الصرف غير مغالى فيه، وبنية سياسة ومؤسسة مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والإستثماري.¹

ويحسب هذا المؤشر بمجموع كل من مؤشر السياسة المالية ومؤشر سياسة التوازن الخارجي ومؤشر السياسة النقدية مقسوما على ثلاثة.²

¹ مفتاح صالح، بن سميحة دلال، مرجع سابق، ص121.

² بني هنري فرطاس وآخرون، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2007، ص48.

الجدول رقم (8) : المؤشر المركب لمكونات السياسات الإقتصادية لمناخ الإستثمار في الجزائر عام 2005

درجة المؤشر	التغيير في المؤشر " نقاط مئوية "	سنة 2005	سنة 2004	
3	-14,2	(14,2)	(6,9)	مؤشر سياسات التوازن الداخلي "عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي"
3	-21,30	(21,3)	(14,9)	مؤشر سياسة التوازن الخارجي "عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي"
1	-2,0	1,6	3,6	مؤشر السياسة النقدية "معدل التضخم"

دليل المؤشر : أقل من 1، عدم تحسن في الإستثمار

من 1 إلى 2 : تحسن في مناخ الإستثمار

من 2 إلى 3 : تحسن كبير في مناخ الإستثمار

المصدر: مفاتيح صالح، بن سمينة دلال، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44-

2008، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت ص121.

المطلب الثاني: المؤشرات النوعية لمناخ الإستثمار في الجزائر

لقد اخترنا جملة من المؤشرات التي في كونها تشترك في تحديد مناخ الإستثمار الملائم.

1- مؤشر بنية الأعمال، إن تعريف المؤشر هو تعريف حقيقي للمناخ السياسي والإقتصادي للبلدان والتي يتم تصنيفها وفق خمس مجموعات.

✚ دول ذات مناخ مناسب.

✚ دول يكون التوجه فيها نحو القومية الوطنية مدعم بالمؤسسات المالية.

✚ دول ذات مخاطرة متوسطة.

✚ دول ذات مخاطرة بالنسبة للشركات الأجنبية.

✚ دول ذات مناخ أعمال غير مناسب.

✚ وبالتالي فإن هذا المؤشر يولي أهمية كبرى لكل من الإستقرار السياسي وقابلية العمل للتحويل ومستوى النمو الإقتصادي، وأهمية أقل لكل من القروض القصيرة والطويلة الأجل.¹

¹ التقرير السنوي لضمان الاستثمار 2004، ص103.

الجدول رقم (09) : مؤشر بنية الأعمال لبعض الدول خلال الفترة (1995-1999) و
(200-2004)

الفترة (2004-2000)		الفترة (1999-1995)		أسماء الدول
التقييم	الترتيب	التقييم	الترتيب	
جيد جدا	3	جيد جدا	1	هولندا
جيد جدا	2	جيد جدا	2	بريطانيا
جيد جدا	4	جيد جدا	3	أمريكا
جيد	15	جيد جدا	13	فرنسا
ضعيف	38	معتدل	38	جنوب أفريقيا
ضعيف	42	معتدل	42	مصر
ضعيف جدا	57	ضعيف جدا	57	الجزائر
ضعيف جدا	55	ضعيف جدا	58	نيجيريا

المصدر: بوفامة مسيكة، استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، الملتقى العلمي الثاني، الإستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الإقتصادي حالة بعض الدول النامية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، يومي 22 و 23 أكتوبر 2007، ص20، نقلا عن المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، العدد154، مارس2001، صص5-6.

2- مؤشر الحرية الإقتصادية: تم اعتماد هذا المؤشر منذ سنة 1990 وذلك لقياس درجة تدخل السلطات الحكومية في الإقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الإقتصادية لأفراد المجتمع ويستند على 10 عوامل تشمل: السياسة التجارية (معدل التعريف الجمركية ووجود حواجز غير جمركية)، وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات)، حجم مساهمة القطاع العام في الإقتصاد، السياسة النقدية (مؤشر التضخم)، تدفق الإستثمار الخاص والإستثمار الأجنبي المباشر، ووضع القطاع المصرفي والتمويل، مستوى الأجور والأسعار، حقوق الملكية الفردية، التشريعات

والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، أنشطة السوق السوداء، تمنح هذه المكونات العشرة: أوزانا متساوية، ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية ويمكن تقييم المؤشر كما يلي:

1-1,95) يدل على حرية اقتصادية كاملة. 🇩🇿

2-2,95) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة. 🇩🇿

3-3,95) يدل على شغف الحرية الاقتصادية. 🇩🇿

4-5) يدل على انعدام الحرية الاقتصادية. 🇩🇿

درجة المؤشر في الجزائر، تراوحت قيمة المؤشر في الجزائر في خلال الفترة 1995-2002 بين 3,30 و 3,50 مما يعني أن الجزائر تتميز بدرجة حرية اقتصادية ضعيفة¹، واحتلت بذلك المرتبة 94 من أصل 161 دولة² على خلاف كل من تونس والمغرب التي توجد ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه الكاملة بمؤشر متوسط يساوي 2,95 وتوجدان في المرتبة³ 68.

3- المؤشر المركب للمخاطر القطرية⁴: يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل للمخاطر المتعلقة بالإستثمار، ويغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر ويتكون من 3 مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقييم المخاطر السياسية و مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية، ومؤشر تقييم المخاطر المالية، وتنخفض درجة المخاطر كلها كلما ارتفع المؤشر الدولي إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر كما في الجدول التالي:

¹ ناجي حسين، تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي في الجزائر، ص17.

² محمد قويدري، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17-18 أبريل 2006، ص292

³ ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص17.

⁴ تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية لعام 2006، (الكويت: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، 2006)، ص78.

الجدول (10) : المؤشر المركب للمخاطر القطرية

التوصيف	درجة المؤشر (نقطة مئوية)
درجة مخاطرة منخفضة جدا	100-80
درجة مخاطرة منخفضة	79,5-70
درجة مخاطرة معتدلة	69,5-60
درجة مخاطرة مرتفعة	59,5-50
درجة مخاطرة مرتفعة جدا	49,5-0

المصدر: تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية لعام 2006 الكويت، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، 2006، ص78).

4- مؤشر الشفافية: تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة إلى الفساد منذ 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد، يحاول المؤشر عبر مجموعة من مصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الإستثمار كأحد المعوقات داخلها ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للإستثمار في القطر المعني، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و10 الذي يعني درجة شفافية عالية.

وضعية الجزائر: احتلت الجزائر المرتبة 97 سنة 2004 من أصل 146 دولة داخلية في الترتيب، واحتلت المرتبة نفسها سنة 2005 من أصل 159 دولة، وبالرغم من هذا التحسن المسجل في محاربة الفساد في السنوات الأخيرة ، يبقى انتشار الرشوة والفساد الإداري من أهم عوائق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.¹

¹ مفتاح صالح، بن سميحة دلال، واقع وتحديات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، صص 124-125.

5- مؤشر الإستدامة البيئية: وفقا لهذا المؤشر الذي كانت قيمته قيمة المؤشر تراوحت بين 73,9 بالنسبة لفلندا التي احتلت المرتبة الأولى ودولة الكويت التي كان رصيد المؤشر فيها يقدر بـ 32,9 واحتلت بذلك المرتبة 142.

6- مؤشر التنمية البشرية: يتم احتساب المؤشر على أساس متوسط ثلاث مؤشرات فرعية تقيس متوسط التقدم الذي تم تحقيقه على مدى (5 سنوات) في ثلاث أبعاد رئيسية من التنمية البشرية، (طول الإلتحاق في المراحل التعليمية) ومستوى المعيشة (معدل دخل الفرد للنتاج المحلي الإجمالي) وتمنح أوزان متساوية.

دليل المؤشر ، 80 % فأكثر : تنمية بشرية مرتفعة.

من 50% إلى أقل من 80% تنمية بشرية متوسطة

أقل من 50% تنمية بشرية منخفضة.¹

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004 (الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2004).

جدول رقم (11) ترتيب الجزائر ، تونس، المغرب في عدد من المؤشرات الدولية لسنة 2002.

المؤشر	مؤشر الحرية الاقتصادية	مؤشر الاستدامة البيئية	مؤشر التنمية البشرية 162 دولة	مؤشر IDI الوارد		مؤشر المركب للمخاطر القطرية الأمم المتحدة	مؤشر الشفافية
				مؤشر الأداء	مؤشر الإمكانيات		
الجزائر	64	70	106	111	96	87	-
تونس	68	61	97	67	74	56	36
المغرب	68	73	123	101	90	53	-

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية لسنة 2002، ص168.

7- مؤشر الثلاثي المركب لقياس ثورة الأمم للإقتصاديات الناهضة و يصدر هذا المؤشر عن مركز الشؤون المالية منذ عام 1996 لغرض قياس مدى قدرة الدول الناهضة على تحقيق التنمية المتوازنة بين النمو الإقتصادي وتحسين الأوضاع الإجتماعية و كذلك على توفر بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة ويشمل هذا المؤشر حوالي 70 دولة من الإقتصاديات الناهضة.¹

سنوضح في الجدول الموالي ترتيب كل من الجزائر- تونس- المغرب في عدد المؤشرات.

8- مؤشر أداء الدولة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، و يقيس هذا المؤشر الوضع القائم في الدولة من حيث حصتها الفعلية من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا، منسوبة إلى حصة الدولة من الناتج المحلي المباشر للعالم، ويحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.

9- مؤشر إمكانيات الدولة لجذب الإستثمار المباشر، و يقيس هذا المؤشر قدرة الدولة المستقبلية على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال 13 مكونا، تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، انتشار خطوط الهاتف الثابت، انتشار خطوط الهاتف النقال، متوسط استهلاك الفرد للطاقة نسبة الإتفاق على البحوث والتطوير للناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان،

¹ قلاعي هشام، دبوب وحيد، تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية، مذكرة لنيل شهادة

ليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007/2008، ص44.

نسبة استيراد قطع الغيار للسيارات والأجهزة الكهربائية من العالم، نسبة صادرات الدولة¹ من الخدمات إلى العالم.

وقد دخلت في مؤشري الأداء و الإمكانيات 16 دولة من أصل 140 دولة على مستوى العالم، ترتيبها وفق موقع كل منها في المؤشرين، وقد تصدرت دولة السودان والبحرين و سورية مجموعة الدول العربية في مؤشر الأداء، أما قطر والإمارات و البحرين والسعودية فقد تصدرت مجموعة الدول العربية في مؤشر الإمكانيات، أما ترتيب الجزائر فقد كان 92 فيما يتعلق بمؤشر أداء الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و 73 وفقا لمؤشر إمكانيات الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بين 140 دولة على مستوى العالم.²

المطلب الثالث: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد تم طرح العديد من الإقتراحات المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر والتي تم إدراجها في قانون المالية لتتماشى مع النصوص القانونية الجديدة المنظمة للإستثمار قصد توحيد النظرة بين مصالح الجمارك والضرائب والوكالة الوطنية لتنمية الإستثمار.

كما سيتم فتح وكالة جهوية للوساطة والضبط العقاري بعناية، التي تهدف إلى تسهيل منح العقار الصناعي، وهذا بغية تطهير بعض المساحات من الطفيليين على مستوى بعض المناطق الصناعية.

كما نجد أن خوصصة المؤسسات العمومية مستقبلا والتي بلغت 1067 مؤسسة عمومية تبلغ حجم ديونها 52 مليار دينار أي أن أكثر من 684 مليون دولار، حيث قرر الإتحاد الأوروبي منح الجزائر 8,15 مليون يورو في إطار الشراكة التوسيطية لمساعدتها على خوصصة مؤسساتها العمومية.

كما تم الإتفاق بين فرنسا والجزائر على دراسة ملف تحويل جزء من ديون فرنسا لدى الجزائر إلى استثمارات مباشرة خلال زيارة "الرئيس بوتفليقة" إلى فرنسا سنة 2003 حيث تم الإتفاق على تحويل 300 مليون أورو حيث تم تحويل لحد الآن قرابة 45 مليون أورو كمرحلة أولى. وسيتم

¹ مفتاح صالح، بن سميحة دلال، مرجع سابق، ص122.

² قلاعي هشام، دبوب وحيد، مرجع سابق، ص52.

تحويل ما قيمته 21 مليون أورو في مرحلة ثانية، كما تم الإتفاق مع كل من إسبانيا، روسيا وإيطاليا في نفس الإطار.

المبحث الثالث: الضمانات الخاصة بحماية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

منح المشرع الجزائري ضمانات ليس لها مثيل في الماضي يمكن تفسير هذه السياسة في انتقال الجزائر من دولة مغلقة على الإستثمارات المباشرة الخاصة الأجنبية إلى متفتحة عليها، تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق، منافسة بذلك دول سبقتها منذ عهد بعيدة إلى نهج هذه السياسة للضمانات الممنوحة داخلية ودولية.

المطلب الأول : ضمانات الحماية على المستوى الداخلي

تتجلى الضمانات الداخلية الممنوحة للإستثمارات في الحماية القانونية، تتمثل الحماية القانونية في المبادئ التالية:

- ✚ يحضى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب، بنفس المعاملة التي يحضى بها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون، من حيث الحقوق والإلتزامات المتعلقة بالإستثمار (المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12)⁽¹⁾
- ✚ تجميد التشريع الجزائري حيث يحمي هذا المبدأ من التغيرات التي تطرأ على التشريع الجزائري مستقبلا، فيؤدي هذا إلى تجميد القانون الجزائري المتعلق بالإستثمارات وهذا ما يطلق عليه في القانون الدولي بالتحديد الذاتي.
- ✚ ضمانات التحويل والتنازل (تحويل رؤوس الأموال المستثمرة و الفوائد) وبينت المادة 12 على أن تنضرب طلبات التحويل التي يقدمها المستثمر في أجل لا يتجاوز 60 يوما.
- ✚ إن مفهوم نزع الملكية قد كرس دستوريا حيث نصت المادة 20 " لا يتم نزع الملكية إلا في إطار القانون".
- ✚ أما التأميم فأصبح قاعدة عرفية مكرسة دوليا متعارف عليها لا يمكن لأية دولة أن تنفي وجودها. و الإشكال المطروح بشأنها مسألة تحديد التعويض.²

¹ عليوش قريوع كمال، قانون الاستثمار بالجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص135.

² نفس المرجع، ص63-64.

4- الضمان القضائي: تنص على توضيح الطرق التي يتم من خلالها حل النزاعات المتعلقة بالإستثمارات والهيئات التي لها الحق في فض النزاعات وتشمل المسائل التالية.

أ- حل النزاعات عن طريق هيئة قضائية أو تحكيمية، حيث تنص أغلب الإتفاقيات على:

✚ اختصاص الهيئة القضائية التابعة للدولة التي تتجز على إقليمها الإستثمار.

✚ إخضاع النزاع إلى هيئة تحكيمية حسب الإختصاص فإذا كان مالي فيعود الإختصاص

إلى البنك العالمي، وإذا كان نقدي يعود إلى صندوق النقد الدولي وإذا كان تجاري يعود

إلى المنظمة العالمية التجارية.

ب- القانون الواجب التطبيق وهنا يكون حسب الاتفاق إما تطبيق القانون الوطني الداخلي أو

الخضوع إلى التحكيم المؤسسي.

ج- القيمة القانونية للقرار التحكيمي وهي معرفة المؤسسة التي تصدر القرار ومدى مصداقيتها

وفعالياتها.⁽¹⁾

المطلب الثاني: ضمانات الحماية على المستوى الدولي

من الضمانات الأساسية الممنوحة للمستثمرين على المستوى الدولي هي انضمام الجزائر إلى

الإتفاقية الخاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالإستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى

والموافقة على الإتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الإستثمارات. نذكر اهم هذه

الضمانات:

أ- انضمام الجزائر إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار

من أجل حل منازعات الإستثمار، بين الدول والمستثمرين الأجانب أنشأت الإتفاقية الخاصة

بتسوية منازعات الإستثمار بين الدول وبين مواطني الدول المتعاقدة الأخرى المبرمة بواشنطن

في 25 أوت 1965 مركزا دوليا لتسوية منازعات الإستثمار حيث يعتبر هيئة متخصصة في

¹ سمير يحيوي،، العولمة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005-2006، ص76.

تسوية المنازعات التي تنشأ بين الدول المتعاقدة والمستثمرين الأجانب من الأفراد أو الشركات الخاصة، ويقوم هذا المركز بإدارة التحكيم وفقا لما تقضي به الإتفاقية.

ومن الشروط الأساسية لصحة تقديم النزاع إلى محكمة المركز يجب تقديم التصريح الكتابي لكلا الطرفين (الدولة المضيفة للإستثمار والمستثمر الأجنبي)، ولهذا المركز أهمية قصوى، من حيث أنه يمكن للأفراد الوقوف على قدم المساواة مع الدول ذات السيادة في إجراءات التحكيم.

وبالتالي فإن انضمام الجزائر إلى هذا المركز يعتبر في حد ذاته ضمان للمستثمرين الأجانب حتى يكونوا مطمئنين لرؤوس أموالهم المستثمرة داخل الوطن الجزائري.¹

ب- المصادقة على إتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الإستثمار

أنشأت الوكالة تحت رعاية البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والهدف الذي أنشأت من أجله الوكالة حسب ما جاء في المادة (2) من الإتفاقية، (هدف الوكالة هو تشجيع تدفق الإستثمار للأغراض الإنتاجية فيما بين الدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص إلى الدول النامية الأعضاء، تكملة لأنشطة البنك الدولي للإنشاء والتعمير وشركة التمويل الدولية و منظمات التمويل الدولية الأخرى، وتقوم الوكالة تحقيقا لهذا الهدف بما يلي:

✚ إصدار ضمانات بما في ذلك المشاركة في التأمين وإعادة التأمين ضد المخاطر غير التجارية لصالح الإستثمارات في دولة عضو التي تعد من الدول الأعضاء الأخرى.

✚ القيام بأوجه النشاط المكتملة المناسبة التي تستهدف تشجيع تدفق الإستثمارات إلى الدول النامية الأعضاء وفيما بينها.

✚ ممارسة أية صلاحيات ثانوية أخرى كلما كان ذلك ضروريا أو مرغوبا فيه لخدمة الهدف منها.

✚ وبمصادقة الجزائر على هذه الإتفاقية يكون قد وفرت للمستثمرين الأجانب ضمان آخر لا يقل أهمية عن الضمانات الأخرى، يزيد من ثقتهم و اطمئنانهم وكذلك بانضمام الجزائر إلى المعاهدات المتعددة الأطراف المتعلقة بالإستثمارات تكون قد وفرت كل

¹ عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص ص155-156.

الشروط لضمان الإستثمارات على ترابها، و مهدت الطريق إلى إرساء قواعد السوق
وتحرير الإقتصاد الوطني.¹

المطلب الثالث: عوائق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من خلال دراسة المؤشرات السابقة يمكن إجمال أهم العوائق التي حالت دون تطور الإستثمار
الأجنبي المباشر في الجزائر بما يلي:

✚ عدم الإستقرار السياسي والأمني.

✚ القيود المفروضة على تحويل الأرباح وأصل الإستثمار إلى الخارج.

✚ ضعف البنى التحتية من خدمات الطرق والنقل والمواصلات والاتصالات والطاقة
والمياه وغيرها.

✚ عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالإستثمار، وغياب اللوائح
التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها، وكذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة
في التشريعات الإستشارية مع تشريعات القطاعات الأخرى، لاسيما عدد من القطاعات
التي لا تزال تعاني شبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى
بعض القطاعات الصناعية.

✚ وتفيد تقارير رسمية في الجزائر أن عددا هاما من المشاريع الإستثمارية الأجنبية لا
تزال مجمدة، رغم استئصال السلطات الجزائرية في مقارنة المتعاملين الإقتصاديين
الخارجيين وتنظيم أكثر من منتدى لهذا الغرض، وتذهب معطيات موثقة إلى قيمة
المشاريع المجمدة تزيد عن الخمسين مليار دولار، وهو سيناريو يعزوه خبراء إلى
البيروقراطية المنقشية وعدم فاعلية النظام المصرفي، ما تسبب في (تفجير) عدد هام من
المستثمرين، وإصابة آخرين بإحباط ستكون لده تداعياته محليا خصوصا مع تعاضم
الحاجة إلى توظيف كفاءات أجنبية بإمكانها تفعيل التنمية والإسهام في امتصاص
الأعداد الهائلة من العاطلين.

¹ عليوش قربوع كمال، مرجع سابق، ص ص69-70.

❖ واستنادا إلى بيانات الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمارات، فإنه كان مبرمجا خلال العام الأخير تنفيذ عشرة مشاريع في مجالات الطاقة والأدوية وإنتاج الكهرباء والاتصالات العالية الجودة، بيد أنه لأسباب تظل غامضة لم تنطلق مشاريع كان يفترض أن تطلقها كل من شركة الإمارات الدولية للإستثمار والمجموعة الكويتية " كيبكو" أو نفس الملحوظة تنسحب على مشروع مجموعة سيدار السعودية الخاص بإنشاء منتجع سياحي بولاية عنابة الشرقية، إضافة إلى شركة الإعمار القابضة السعودية لمواد البناء، ونيتها في إنشاء مدينة جزائرية تضاهي مدينة السادس في مصر.¹

❖ نقشي الرشوة والبيروقراطية وكذلك انعدام أنظمة معلوماتية تلائم القيام بالعمل الإستثماري، مما يؤدي في النهاية على انعدام التنسيق بين الهيئات المشرفة على الإستثمار، مع غياب الرقابة وعدم استقرار البيئة القانونية و التشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية.

❖ البطء المسجل في تطبيق الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر وبالأخص برنامج الخوصصة وإصلاح المنظومة المصرفية، وعدم توفر معلومات عن الفرص الإستثمارية في الجزائر.

❖ عدم وجود سوق مالية متطورة، وارتفاع معدلات الفائدة على التسهيلات الإئتمانية.²

❖ تعدد الأجهزة المشرفة على الإستثمار وبالتالي تداخل الصلاحيات مما يؤدي إلى إرباك المستثمر.

❖ ضعف تسويق الفرص المتاحة للإستثمار في الجزائر.³

❖ تخصيص أراضي بتكاليف باهضة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأي تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها.¹

¹تقارير تتحدث عن احتباس استثمارات أجنبية بـ50 مليار دولار في الجزائر، 12:17، 2019/05/25. <http://www.elaph.com/web/economics.2009/4/432120.htm>

²مفتاح صالح، بن سميحة دلال، مرجع سابق، ص125.

³ قدي عبد المجيد، الإقتصاد الجزائري والشراكة الأجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الإستثماري الجديد، الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة البليدة، 22 و23 أبريل 2003، ص16.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في الفصل الأخير إلى عرض أهم الإجراءات و الامتيازات التي قد اتخذت في إطار عملية التنمية و تحرير التجارة الخارجية فكانت أول تلك الإصلاحات فرض سياسة اقتصادية تنموية ووضع قوانين أو مراسيم أو تعديلات تخدم الإقتصاد و تسهل من عملية استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

إن الإصلاحات في الإقتصاد الجزائري كانت مبنية أساسا على اتجاهين :

الاتجاه الأول تطبيق الخوصصة و الشراكة الأجنبية مع فتح رؤوس أموال المؤسسات العمومية و منح الإستقلالية التامة في تسيير تلك المؤسسات و اتخاذ القرارات الإدارية (التخلي عن الوصية) و كل هذا جاء بعد فشل تطبيق السياسة الإشتراكية مع تقادم حجم المديونية و غيرها.

أما الإتجاه الثاني فاعتماد الإستثمار الأجنبي المباشر المنتج الذي قام بتعديل سياسات الدول المضيفة نحو الدول المستثمرة فكان على المشرع الجزائري أن يسن قوانين تنشأ الإستثمار و تدعمه أهمها قانون النقد و القرض 90-10 الذي جاء لمعالجة الإستثمارات الأجنبية على مستوى البنوك. و من مخرجاته قانون 93-12 المتعلق بترقية الإستثمارات و بمقتضاه تم إنشاء وكالة دعم و متابعة الإستثمارات APSI مهمتها تسهيل الإجراءات الإدارية للمستثمرين و متابعة المشاريع الأولية. لكن بعد تحسين عائدات الجزائر من احتياطي و تطبيق برنامج إقتصادي طموح تم تعديل المرسوم 93-12 بالأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الإستثمار و إنشاء وكالة ANDI محل APSI عرف تحسن في الأداء الإداري و فترة تقييم المشاريع و توسيع حجم النشاط الإستثماري و تطويره و زيادة على ذلك فان تخوف المستثمر الأجنبي من أنظمة الدول المضيفة سمح بعقد ضمانات لحماية لكلا الطرفين ووضع اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف خاصة بالتحكيم الداخلي و الخارجي في حالة النزاعات و إعطاء مزايا ضريبية و شبه ضريبية تدخل في الإستثمار المنشأ بطريقة غير مباشرة و بعد دخوله في العملية الإنتاجية .

⁴كريمة فرحي، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص 236.

و تماشيا مع ماتم عرضه من الإصلاحات و الامتيازات التشجيعية فقد عرف الإستثمار الأجنبي مرحلة استقطاب جديدة لحجم التدفقات من رؤوس الأموال بالرغم من عراقيل و إشكالات أعاق تدفقه.

الخاتمة العامة

لقد حاولنا من خلال عملنا هذا إبراز مفاهيم الإستثمار الأجنبي المباشر و ثقافته مع تعدد أشكاله و تعدد مفاهيمه كما قمنا في بحثنا إبراز الأسباب التي تدفع بالبلدان المضيفة لجذب المستثمرين الأجانب.

انطلاقاً من هذا المنظور سعت الجزائر في كل مرة إلى تغيير القوانين الخاصة بالإستثمار و جعلها أكثر ملائمة مع الظروف الراهنة. سواء كانت سياسية أو اقتصادية حيث تم إنشاء وكالة ترقية و تدعيم و متابعة الإستثمارات APSI ثم عوضتها بالوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI و التي ساهمت بشكل كبير في دفع عجلة الإستثمار نحو الأمام.

إن الإستثمار الأجنبي المباشر كظاهرة حالية يعمل على الرقي و الإستمرارية و ذلك أن الإستثمار في الموارد الطبيعية الأولية مثلاً يجري منذ زمن بعيد على المستوى العالمي، ثم أن الإستثمار بقيمة الحدود ينتشر بصورة واسعة خاصة في أوروبا الغربية و عبر المحيط الأطلسي إضافة إلى كون أن إقامة الإقتصاديات القومية، الأسواق المشتركة في أوروبا و أمريكا اللاتينية... الخ، ضاعف من عدد المشاريع و الإتفاقات الدولية كما أدى ذلك إلى ظهور طرق جديدة لتكثير الإستثمارات الأجنبية para – investissement كبيع المصانع بالتقسيم بين بلدان الشرق و الغرب.

ما سبق ذكره نجد أن الإستثمار الاجنبي المباشر لا يؤثر في كل الأحوال بالسلب على اقتصاد البلد المضيف. بل هناك تعايشاً بين الإيجابيات و السلبيات الشيء الذي يضطرنا للبحث عن استراتيجية جديدة تهدف إلى جلب الإستثمار الأجنبي أكثر فأكثر لأن تباطؤ معدلات رؤوس الأموال في الإستثمار في الدول النامية تدفع بالمستثمرين الأجانب إلى تحويل فروعهم نحو البلدان المتقدمة و ذلك من أجل المحافظة على معدلات أرباح مرتفعة.

إن كل شيء في الوقت الحالي يدفع بالتوجه نحو الإستثمار الأجنبي المباشر نظراً للوعي المتزايد لشعوب و حكومات الدول المضيفة. و كذا نزعتها إلى تحقيق التنمية الإقتصادية و الرفاهية في العيش و طموحات في غد أفضل.

الخاتمة العامة

إستفادات و استنتاجات :

من خلال العمل المقدم توصلنا الى استخلاص النتائج التالية :

- لا يمكن اعتبار أي استثمار مباشرا إلا بتحقيق الشروط التالية : المشاركة في أخذ القرار والتسيير و المراقبة إلى جانب مجموعة من العوامل الأخرى كالتكنولوجيا و لراس المال و تقنيات الإنتاج و إضافة إلى الإدارة الحديثة.
- اعتبار الشركات المتعددة الجنسيات إحدى أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر و التي عملت على توسيع الإطار العام لهذا الإستثمار .
- تفضيل الإستثمار الأجنبي المباشر على التصدير يعود للظروف الملائمة لذلك و خدمة مصالح الطرفين .
- يعتبر تشجيع الإستثمار الأجنبي وجها بارزا من أوجه سياسة الإنفتاح الإقتصادي للتحويلات الاقتصادية العالمية.
- حتمية إيجاد نظام معلومات واسع حول الإستثمار الأجنبي خاصة المباشر منه. و دراسة الضمانات و الإمتيازات الفعالة المشجعة للمستثمرين الأجانب فعلا في الإقدام على الإستثمار في ظروف ملائمة خاصة فيها الجزائر.
- الإستثمار الأجنبي المباشر باعتباره وجه من أوجه حركة رؤوس الأموال على المدى الطويل هو بمثابة ميكانيزم أساسي تستخدمه الدول الصناعية الكبرى لاخترق الأسواق الأجنبية و من ثم احتكارها و بالتالي التحكم في اقتصاديات الدول النامية.
- تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي استطاعت تغيير موقفها اتجاه الاستثمار الاجنبي المباشر . فبعدما كانت تتميز بالموقف المتشدد و المقيد الذي يعارض كل محاولة او كل ارادة لتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر . و هي تسعى حاليا الى ايجاد السبل الكفيلة باجتذابه و تشجيعه.
- لم تتبنى الجزائر الإستثمار الأجنبي المباشر راضية بل مجبرة كنتيجة حتمية لعجز القطاع العام و ضمان النمو الدائم بالإضافة إلى ظهور أزمات عديدة كاشتداد القيد المالي الخارجي.

الخاتمة العامة

- الإستثمار الأجنبي المباشر طريق لا محال منه و أحد محطاته الكبرى هي العولمة. فهل هي:
- حتمية على الجزائر أم يمكن تفاديها . و كيف يمكن الاستفادة منها؟.

توصيات :

انطلاقا من دراستنا لموضوع الإستثمار الأجنبي المباشر و النتائج المستخلصة يمكن إبداء الرأي و الحث على التوصيات التالية :

- يجب على حكومات الدول النامية أن تغير التوازن للتوجه الحيادي للإستثمار في المجال النفطي و على أن يشمل القطاعات المنتجة الأخرى خاصة الفلاحة و السياحة.
- وضع الرقابة الدورية على وكالات دعم الاستثمار و الطرق المتبعة في قبول او رفض المشاريع و المصادقة عليها من جهة و تحسين الأداء المصرفي خاصة البنوك التي تحمل عبء التمويل.
- متابعة المستثمر المحلي في تدعيم مشروعه ماديا و ماليا مع تقديم دراسات أولية و نهائية يراد تنفيذها و الحد من العراقيل التي تبطئ في استمرارية او توسيع المشروع.
- إمكانية إنشاء وكالة تابعة لوكالة تطوير الإستثمار و مهمتها دراسة سبل تطوير المناطق و الأسواق الحرة و هي من طموحات الجزائر في 2010 و التي يمكنها التماشي مع إمكانية دخول الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- الإستغلال قدر الإمكان من تطبيق القوانين المتعلقة بالإستثمار في الجزائر باعتبارها احسن القوانين على المستوى العربي.
- وجوب إعداد الندوات و الملتقيات الإقتصادية و نشرها حتى يتسنى للفرد الجزائري فهم ما يحيط به من شبح العولمة الإقتصادية .
- التامين الدولي على الإستثمار الاجنبي المباشر من حيث انتقال رؤوس الأموال و عوائد هذا الأخير .
- التعجيل في تطوير و عصرنه المصارف تماشيا مع زيادة حركة رؤوس الاموال تدفقا على الدول النامية خاصة منها الجزائر .

الخاتمة العامة

- تحسن اداء بورصة الجزائر و دورها في تداول اوراق مالية مما يوسع من حجم الإستثمار الاجنبي غير المباشر (الإستثمار المحفظي).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة البقرة

سورة البقرة

شكر و عرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقتنا إلى انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف بن عبيد فريد الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عوناً لنا في إتمام هذا البحث.

وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا

إلى الأساتذة الكرام في كلية العلوم الاقتصادية

كما اتقدم بأسمى معاني الشكر و العرفان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة موضوع المذكرة، وحضورها للمشاركة في إثراء جوانبه.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ..
ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برويتك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين ..

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلفه الله بالهبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل اسمه
بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لتري ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار
وستبقى كلماتك نجوم أهدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد ..

والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر
الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى إنسانة

أمي الحبيبة

إلى أخي ورفيق دربي في هذه الحياة بدونك لاشيء معك أكون أنا وبدونك أكون مثل أي شيء

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكرهم فوادي إلى كل الأهل والأقارب دون استثناء،
سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل

و بالأخص دحي

إلى من كانوا لي وكنت لهم زملائي الغاليين إلى كل من ساعدوني حتى وصلت إلى هذا اليوم
إلى الأيدي التي امتدت لنا بصدق النصح وعظيم الإفادة وكثير العون ولم يسعني ذكرهم نهدي
هذا النجاح.

قائمة المراجع

المراجع بالعربية:

- ✓ بيالة فريد ، الشركات المتعددة الجنسيات ، علاقات - آثار - مواقف ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1995.
- ✓ حامد عبد المجيد دراز ، السياسات المالية ، قصر الصفا ، الإسكندرية ، 2000 .
- ✓ أميرة حسب الله محمد ، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004-2005.
- ✓ عبد السلام أبو قحف ، نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية ، مؤسسات الشباب ، جامعة الاسكندرية ، 2001.
- ✓ أحمد هني ، الاقتصاد الجزائري المستقلة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 1991.
- ✓ حامد عبد المجيد دراز ، السياسات المالية ، قصر الصفا ، الإسكندرية ، 2000.
- ✓ ماريان سارناي " الإستثمارات الأجنبية في الجزائر ، تحديات وعراقيل ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير علوم سياسية ، جامعة الجزائر ، 2002.
- ✓ دراز حامد عبد المجيد ، السياسات المالية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2002.
- ✓ عادل مهدي ، التمويل الدولي ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1992.
- ✓ محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، التنمية الإقتصادية (دراسة نظرية وتطبيقية) ، قسم الإقتصاد ، الإسكندرية ، 2003.
- ✓ أميرة حسب الله محمد ، " حوافز الإستثمار الخاص المباشر وغير مباشر في مصر ، دراسة مقارنة ، " أطروحة دكتوراء في الإقتصاد ، كلية التجارة ، عين شمس ، 2002.
- ✓ زرقين سورية ، الإستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الإقتصادية في الدول النامية حالة الجزائر (1999-2006) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص نقود وتمول ، جامعة محمد خيضر - بسكرة - ، 2015.
- ✓ عبد الرحمان تومي ، واقع و آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، مجلة الدراسات الإقتصادية ، العدد 08 ، جويلية 2006.
- ✓ عنتر مرزوق ، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية حالة الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، 2004

قائمة المراجع

- ✓ قدور خير، الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح والواقع، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة عنابة، سنة 2003.
- ✓ شوقي ناجي جواد، إدارة الأعمال الدولية (مدخل تنابعي)، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2002.
- ✓ سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار حامد للنشر، ط1، عمان، 2000.
- ✓ محمد يعقوبي، توفيق تمار، العولمة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مداخلة في ملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة بسكرة، 2006.
- ✓ عبد الفتاح، الإستثمارات والقوانين الدولية، دار الشروق، لبنان، 2005.
- ✓ محمد عبد العزيز عجميه، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياسات)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
- ✓ يحيوي سمير، العولمة وتأثيراتها على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية (حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2004-2005.
- ✓ محمد صديق، تطور الادارة العربية لجذب الاستثمار نماذج ومقترحات علمية، مؤتمر الإستثمار والتمويل، تطوير الادارة العربية لجذب الاستثمار، شرم الشيخ، مصر، 05-08 ديسمبر 2004.
- ✓ بلماظ كليوز، الدول النامية والتجارة العالمية، تعريب السيد أحمد عبد الخالق، دار المريخ، الرياض، 2003.
- ✓ عبد السلام ابو قحف، سياسات واستراتيجيات العمال، الدر الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- ✓ مفتاح صالح، بن سمينة دلال، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية، دراسة حلة الجزائر، الملتقى الدولي الثاني، جامعة محمد بوقرقن بومرداس.
- ✓ محمد صديق، تطور الادارة العربية لجذب الاستثمار نماذج ومقترحات علمية، مؤتمر الاستثمار والتمويل، تطوير الادارة العربية لجذب الاستثمار، شرم الشيخ، مصر، 05-08 ديسمبر 2004.

قائمة المراجع

- ✓ أحمد بن حسن بن أحمد الحسني، دراسة شرعية اقتصادية لخصخصة مشاريع البنية التحتية بأسلوب البناء والتشغيل ثم الإعادة، 2002.
- ✓ عمار بوضياف، محاضرات مادة القانون الإداري محور العقود الإدارية (تعريف الصفقات العمومية، معايير تحديد الصفقات العمومية تشريعاً، فقهاً . وقضاء تمييز الصفقة العمومية عن باقي العقود الإدارية).
- ✓ احمد حويلي، التعاون الاقتصادي العربي بين الواقع والطموح، مداخلة في ملتقى العربي حول التحولات الاقتصادية العربية والألفية الثالثة، المؤسسة العربية دار فارس للنشر والتوزيع، عمان، 2004
- ✓ محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط1، 2007.
- ✓ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة و الاستثمار الدولي، الإسكندرية مكتبة الإشعاع الفنية، 2001.
- ✓ عبد الخالق، عبد الله العبيدي وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- ✓ جوامع لبيبة، اثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية (دراسة مقارنة / الجزائر، مصر و السعودية)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات النقود و البنوك و الاسواق المالية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، -2015.
- ✓ كرامة مروة، انعكاسات الأزمة المالية على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال فترة 2000/2010-دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012.
- ✓ بيوض محمد العيد، تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2011.
- ✓ خضر حسان، صخصة البنية التحتية، جسر التنمية، 2003، العدد الثامن عشر .

قائمة المراجع

- ✓ باسم حمادي الحسين، الإستثمار الأجنبي المباشر عقود التراخيص النفطية و أثرها في التنمية الإقتصاد، منشورات الحلبي الحقوقية 2014.
- ✓ جابر حيدر وليد ، التفويض في إدارة وإستثمار المرافق العامة دراسة مقارنة، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.
- ✓ أحمد هني، الإقتصاد الجزائري المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1991.
- ✓ عبد القادر بابا، سياسة الإستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر ، 2003-2004.
- ✓ قويدري محمد، واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
- ✓ عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمار بالجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- ✓ سمير يحيى، العولمة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005-2006.
- ✓ قدي عبد المجيد، الإقتصاد الجزائري والشراكة الأجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد، الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة البليدة، 22 و 23 أبريل 2003.

قائمة المراجع

المراجع بالفرنسية:

- O.C.D.E : Définition de références « détail des investissements internationaux. paris 1983.
- Annuel de F. M. I 4 eme édition .1997.
- ¹ Jeffrey Delmon (2010), **Partenarit Public-privé dans le secteur des infrastructures : guide pratique à l'intention des décideurs publics.**

مواقع الويب:

- : www.akhbarlibya.com
- Bank information center, octobre 2019 , disponible sur : www.bicusa.org.
- Dictionnaire d'Oxford 2019 ,disponible sur : www.askoxford.com.
- Wiki infrastructure 21 -04-2019, disponible sur : En.wiktionary.org.
- <http://www.elanin.com>
- [http// :www.almyah.com/myah/modules.php ?name=news*file=article=sid=198le06/05/2008.](http://www.almyah.com/myah/modules.php?name=news*file=article=sid=198le06/05/2008)
- [http// : www.10congres-caci.org.dz/defant](http://www.10congres-caci.org.dz/defant) .
- www.algerieindicatevr.dz
- www.aawsat.com
- <http://www.elaph.com/web/economics.2009/4/432120.htm>

الصفحة	المحتويات
	قائمة المحتويات.....
	قائمة الأشكال و الجداول.....
	الإطار العام للدراسة
أ	تمهيد.....
ب	الإشكالية.....
ب	فرضيات الدراسة.....
ج	مبررات الدراسة.....
ج	أهمية الدراسة.....
د	أهداف الدراسة.....
د	المنهج المتبع.....
هـ	الدراسات السابقة.....
و	خطة المذكرة.....
1	الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر
3	تمهيد.....
3	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الإستثمار الأجنبي المباشر.....
3	المطلب الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر.....
6	المطلب الثاني : خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر.....
7	المطلب الثالث: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر.....
10	المبحث الثاني: التطور التاريخي والتوزيع الجغرافي والقطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر
10	المطلب الأول: التطور التاريخي للإستثمار الأجنبي المباشر.....
19	المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر.....
24	المطلب الثالث: التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر.....
29	المبحث الثالث: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله.....
29	المطلب الأول: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر.....
35	المطلب الثاني: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر.....
41	خلاصة الفصل الأول.....
42	الفصل الثاني: الإطار العام لتمويل البنى التحتية
43	المبحث الأول: عموميات حول البنى التحتية.....
43	المطلب الأول: مفهوم البنى التحتية.....
45	المطلب الثاني: خصائص البنى التحتية وأهميتها.....
47	المطلب الثالث: قطاعات البنى التحتية.....
49	المبحث الثاني: آليات تمويل البنى التحتية.....
49	المطلب الأول: ماهية التمويل والمتطلبات المالية للبنى التحتية.....
54	المطلب الثاني: المصادر التقليدية للبنى التحتية.....
58	المطلب الثالث: المصادر الحديثة لتمويل البنى التحتية.....
66	خلاصة الفصل الثاني.....

67	الفصل الثالث: الإستثمار الأجنبي في الجزائر
68	المبحث الأول: الإطار العام للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
68	المطلب الأول: إمكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
77	المطلب الثاني: الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر.....
82	المطلب الثالث: تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
87	المبحث الثاني: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
87	المطلب الأول: التقييم الكمي لمناخ الإستثمار في الجزائر.....
89	المطلب الثاني: المؤشرات النوعية لمناخ الإستثمار في الجزائر.....
95	المطلب الثالث: الضمانات الخاصة بحماية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
97	المبحث الثالث: الضمانات الخاصة بحماية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
97	المطلب الأول : ضمانات الحماية على المستوى الداخلي.....
98	المطلب الثاني: ضمانات الحماية على المستوى الدولي.....
100	المطلب الثالث: عوائق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
102	خلاصة الفصل الثالث.....
104	الخاتمة العامة.....
108	قائمة المراجع.....

الصفحة	العنوان	قائمة الأشكال
33	تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر	شكل رقم 01
		قائمة الجداول
14	تطور هيكل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة بالنسب خلال الفترة (1990-2000)	جدول رقم 01
16	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العام خلال فترة 2000.	جدول رقم 02
20	التوزيع الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم خلال الفترة (1995-2005)	جدول رقم 03
27	تطور عمليات الاندماج وتملك على مستوى العام خلال الفترة (95-2005).	جدول رقم 04
84	حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر خلال الفترة (1995-2006)	جدول رقم 05
84	تطور المخزون التراكمي للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (1990-2005)	جدول رقم 06
86	أهم سبع دول مستثمرة في الجزائر خلال عام 2005	جدول رقم 07
88	المؤشر المركب لمكونات السياسات الإقتصادية لمناخ الإستثمار في الجزائر عام 2005	جدول رقم 08
90	مؤشر بنية الأعمال لبعض الدول خلال الفترة (1995-1999) و (200-2004)	جدول رقم 09
92	المؤشر المركب للمخاطر القطرية	جدول رقم 10
94	ترتيب الجزائر ، تونس، المغرب في عدد من المؤشرات الدولية لسنة 2002.	جدول رقم 11